

# السودانية

أزمة الدولة

بين الانتقال السياسي المتعثر والصراعات المسلحة

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



## أزمة الدولة السودانية:

بين الانتقال السياسي المتعثر والصراعات المسلحة

المدير العام: د. خالد عكاشة

نائب المدير العام: اللواء محمد إبراهيم

تحرير: د. أحمد أمل

المشاركون:

أحمد عليبة

صلاح خليل

نسرين الصباحي

شيماء البكش

أسماء عادل

هايدي الشافعي

عبد المنعم علي

محمود سلامة

إخراج في: عبد المنعم أبوطالب

الطبعة الأولى: 2024

رقم الإيداع: 30634 / 2023

الترقيم الدولي:

978-977-87240-1-1

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

## المحتويات

|     |                                               |
|-----|-----------------------------------------------|
| 04  | المقدمة                                       |
| 08  | القسم الأول                                   |
|     | حصاد العام الأول للانتقال السياسي             |
| 110 | القسم الثاني                                  |
|     | أزمات الهامش المتصاعدة                        |
| 162 | القسم الثالث                                  |
|     | تفاقم الأزمات السياسية والانزلاق للعنف        |
| 198 | القسم الرابع                                  |
|     | تفجّر الصراع بين القوات المسلحة والدعم السريع |

## المقدمة:

واكب العام الأول لتأسيس المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، مرور السودان بأوضاع استثنائية أدت إلى نهاية حكم نظام الإنقاذ بعد ثلاثة عقود، ودخول البلاد في مرحلة انتقالية شهدت العديد من التعقيدات. هذا التحول المهم ساهم في احتلال قضايا التحول السياسي والأمن الاستقرار في السودان مرتبة متقدمة على قائمة أولويات المركز، وهو ما جاء نتيجة لعاملين متكاملين. فمن الناحية الواقعية، يفرض الجوار الجغرافي والتداخل البشري والثقافي على مصر الاهتمام بالتحولات الكبرى في السودان، على اعتبار أن استقرار الأوضاع في السودان يلعب دوراً أساسياً في ضمان الاستقرار في مصر. ومن الناحية المنهجية، تشكل الحالة السودانية حالة فريدة من حيث طبيعة الفاعلين الرئيسيين المنخرطين

---

\* د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في التغيير، ومن حيث المسار المعقد الذي تسير فيه العملية الانتقالية سلمًا وصراعًا، وهو ما يجعل من الحالة السودانية حالة بالغة الأهمية للمهتمين بظاهرة الانتقال السياسي إجمالاً.

ويسعى هذا الكتاب لمعالجة التحولات المختلفة التي شهدتها الساحة السودانية منذ انتهاء حكم نظام الإنقاذ في أبريل 2019، وذلك من خلال أربعة أقسام يتناول كل منها بالتحليل العميق أبرز اتجاهات التفاعلات السياسية والأمنية في كل مرحلة من مراحل التطور التي مرت بها الأوضاع في السودان خلال خمس سنوات. كما استقرت الرؤية التحريرية للكتاب على الحفاظ على الروح العامة للمواد التحليلية وفق تاريخ إعدادها أو نشرها دون تعديل، خاصة ما تضمنته الكثير من التحليلات التي أعدها خبراء وباحثو وحدة الدراسات الأفريقية بالمركز من رؤى استشرافية صائبة أكدها الواقع فيما بعد.

وفيما يخص أقسام الكتاب، غني القسم الأول بتقديم تقييم شامل لأوجه التقدم والتعثر في المسار الانتقالي خلال مرحلته المبكرة بما في ذلك توقيع الاتفاق المؤسس للشراكة المدنية العسكرية كما عبرت عنه الوثيقة الدستورية الصادرة في أغسطس 2019، وكذلك توقيع اتفاق سلام جوبا في أكتوبر 2020. أما القسم الثاني فقد ركز على المرحلة التالية التي تفجرت فيها أزمات الهامش على نحو قدم مؤشرات واضحة على الأزمة العميقة التي تمر بها الدولة السودانية، وذلك من خلال عددٍ من التحليلات التي خصص كل منها لدراسة مشكلات كل من أقاليم الهامش في السودان بصورة منفصلة من أجل تعميق التحليل والوقوف على مظاهر التباين بين كل إقليم وآخر.

ونتيجة للمسار المعقد الذي اتخذته المسار الانتقالي في السودان خاصة بعد الإطاحة بحكومة عبد الله حمدوك في أكتوبر 2021، تناول القسم

الثالث من الكتاب مظاهر تفاقم الأزمات والمؤشرات المبكرة على الانزلاق للعنف، سواء نتيجة التعثر المتكرر لمبادرات تسوية الأزمة السياسية، أو لبداية تفجر الانشقاقات داخل المكونات المدنية والعسكرية على السواء. ويغطي القسم الرابع مرحلة تفجر الصراع بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع والذي بدأ في منتصف أبريل 2023 ولا يزال مستمرًا حتى نهاية العام دون أفق واضح لوقف الاقتتال، ليضع الدولة السودانية أمام تحديات جسيمة.

على هذا النحو، يقدم الإصدار معالجة شاملة للأوضاع في السودان في مدة تجاوزت السنوات الخمس، وذلك سعيًا للوصول لفهم أدق وأعمق بما يساهم في صياغة تصورات لوقف الصراع الدائر كأولوية أولى، فضلًا عن معالجة المشكلات الجذرية التي أعاقت المسار الانتقالي من أجل ضمان تماسك الدولة السودانية ووحدتها، وإنهاء الأوضاع الانتقالية وصولًا لنظام سياسي مستقر يضمن للسودان الأمن والتنمية والازدهار.



# القسم الأول

حصاد العام الأول للانتقال السياسي

## تقاسم السلطة في السودان إشكاليات النموذج وصعوبات التطبيق

---

\*د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بعد مسار طويل ومعقد اتخذته الأزمة السياسية في السودان، بدأت ملامح المرحلة الانتقالية في التشكل بعد توقيع الاتفاق السياسي بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير في أواسط يوليو 2019، قبل أن يحرز الطرفان تقدماً إضافياً في الرابع من أغسطس بالتوقيع بالأحرف الأولى على الوثيقة الدستورية المنظمة لكافة خطوات الانتقال السياسي.

وقد شهدت الشهور الأربعة الفاصلة بين سقوط "البشير" والتوقيع على الوثيقة الدستورية طرح تصورات متباينة لطبيعة المرحلة الانتقالية في السودان، والقوى المشاركة في الحكم خلالها، ومدتها، وجدول أعمالها. فقد تمثل الطرح الأولي للمجلس العسكري الانتقالي في محاكاة الخبرات السودانية السابقة في الفترات الانتقالية، وذلك من خلال توليه منفرداً السلطة السيادية لمدة لا تتجاوز عامين، يتم خلالها إدارة شئون البلاد عبر حكومة واسعة الصلاحيات تتكون من أصحاب الخبرة من غير السياسيين، تهئ البلاد لعقد انتخابات عامة، والتي تتولى بدورها معالجة القضايا المعقدة العالقة، كالسلام، والإصلاح الاقتصادي وغيرها. وفي المقابل، تمثل الطرح الأولي للمعارضة (بشقيها السياسي والمسلح) في نقل السلطة كاملة بمختلف هيئاتها إلى المدنيين الذين تمثلهم حصراً القوى الموقّعة على إعلان الحرية والتغيير، على أن تتولى إدارة البلاد لفترة انتقالية تمتد لأربع سنوات تعالج فيها عدداً كبيراً من القضايا معالجة جذرية.

وفي ظل التنافر الحاد بين تصور المجلس العسكري الانتقالي وتصور قوى الحرية والتغيير، كادت الأوضاع في السودان أن تنزلق للعنف كما حدث في أحداث فض اعتصام القيادة العامة في الثالث من يونيو 2019، أو ترصد بعودة نظام الإنقاذ على النحو الذي كشفت عنه المحاولات الانقلابية المتكررة من قيادات المؤسسة العسكرية. وعلى الرغم من تباعد المسافة بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، أدت الوساطات الإقليمية والدولية إلى التوصل لتسوية لكن بمنطق مغاير هو منطق تقاسم السلطة الذي لا ينتصر لأحد التصورين

على الآخر بقدر ما يجعل من الطرفين شركاء في إدارة المرحلة الانتقالية، وهو خيار لم يكن مطروحاً لأي منهما وقت سقوط "البشير". وفي ظل هذا الوضع، جاء اتفاق تقاسم السلطة في السودان استجابة لضرورات آنية ملحة؛ إلا أنه فرض بدوره عدداً من التحديات الجسيمة التي سيتعين على الشركاء السودانيين الجدد مواجهتها معاً.

فبعد مرور عام كامل من تولي أجهزة الحكم الانتقالي السلطة في البلاد، لا تزال العديد من المشكلات المعقدة تعوق مسار السودان نحو المستقبل، وهي المشكلات التي أعاققت استكمال هذه المؤسسات مع استمرار تعثر تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي، كما اضطرت الحكومة لإجراء تعديل وزاري مهم شمل عدداً من الوزارات السيادية في يوليو 2020، أي قبل إتمام الحكومة الانتقالية عامها الأول. هذا بجانب إعادة النظر في عددٍ من المحددات الأساسية لطبيعة المرحلة الانتقالية ذاتها بعد التوقيع على اتفاق السلام مع الحركات والفصائل المسلحة في نهاية أغسطس 2020، وهو ما سيقضي تعديل تشكيل مؤسسات الحكم الانتقالي وإطالة المرحلة الانتقالية بواقع عام كامل. وتفرض هذه التغييرات المتلاحقة أهمية كبرى لتقييم تجربة تقاسم السلطة في السودان على مستوى الأسس النظرية التي قامت عليها، وعلى مستوى أداء مؤسسات الحكم الانتقالي على أرض الواقع في تجربة امتدت لعام كامل.

## أولاً | إشكاليات نموذج تقاسم السلطة

منذ تعرض الدول الأقل تقدماً للموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، تكررت حالات اللجوء لاتفاقات تقاسم السلطة التي كان العدد الأكبر منها في دول القارة الإفريقية. وتشير العديد من التجارب إلى حقيقة أن اتفاقات تقاسم السلطة تتسم بطبيعة غير مستقرة؛ إذ لا تتجاوز نتائجها الإيجابية المدى القصير بحيث تقتصر على تحقيق "فض اشتباك" بالمعنى الحرفي في حالة الحروب الأهلية، والمعنى المجازي في حالة الأزمات السياسية المعقدة. أما على المدى المتوسط

والطويل، فقد أثبتت اتفاقات تقاسم السلطة أنها غير قابلة للاستدامة والنجاح بدرجة كبيرة، فغالبًا ما تعجز هذه الاتفاقات عن تجاوز الأوضاع الانتقالية المؤقتة إلى أوضاع مستدامة ومستقرة. على هذا النحو، يبدو الرصيد السلبي لاتفاقات تقاسم السلطة نتاجًا مباشرًا لعيوب هيكلية على مستوى النظرية قبل أن تكون على مستوى التطبيق بتبايناته من حالة لأخرى.

وبقدر ما تتعدد الأسباب المرجحة لصيغة تقاسم السلطة كتسوية فعالة للأزمات السياسية، كشفت التجارب العالمية والإفريقية على وجه الخصوص عن العديد من المشكلات التي تعترى هذا النموذج، وتجعل من استدامته أمرًا عسيرًا ومحل شك. وفيما يلي أبرز هذه المشكلات:

- ارتباط الأحزاب والفصائل السياسية بجماعات ومكونات اجتماعية بعينها بصورة شبه حصرية، الأمر الذي عادةً ما يؤثر على جدول أعمالها والذي تتأخر فيه المصالح الوطنية لمراتب دنيا لصالح الأولويات التي تفرضها الانتماءات الضيقة.
- ضعف الالتزام المتبادل بين الشركاء السياسيين الموقعين على اتفاق تقاسم السلطة بحصر الأدوات المستخدمة حال وقوع خلاف على التفاوض ووسائل الضغط السياسي. إذ عادة ما تستدعي الخلافات بين هؤلاء الشركاء أدوات إضافية تشمل التصعيد الاحتجاجي، وصولاً إلى إعلان العصيان المدني الكامل، فضلاً عن الأداة العسكرية التي عادة ما يتم توظيفها لتحقيق مكاسب سياسية.
- غياب التناظر بين الأطراف المشاركة في اتفاق تقاسم السلطة، ما يؤدي إلى غياب التجانس بين هذه الأطراف كشركاء في مؤسسات الحكم الجديدة التي تضم في عضويتها ممثلين عن المؤسسات الرسمية الممسكة بالسلطة أصلاً، والأحزاب السياسية المعارضة، والحركات المدنية الاحتجاجية، والمجموعات المسلحة والمتمردة. ويؤدي غياب التجانس بدوره إلى تضارب

في أولويات هؤلاء الشركاء بعد تقاسم السلطة، واختلاف تصوراتهم للمسار الواجب اتباعه مستقبلاً.

- سيولة التوازنات السياسية المؤسسة لاتفاق تقاسم السلطة وقابليتها للتغير الحاد في وقت قصير في ظل الأوضاع الانتقالية والاستثنائية، الأمر الذي يعني أن الأطراف المتضمنة في اتفاق تقاسم السلطة قد تفقد قوتها النسبية لصالح أطراف أخرى غير متضمنة في الاتفاق، وهو ما يُسفر سريعاً عن انهيار شرعية الاتفاق ذاته، وطرح اتفاق جديد يضم القوى الصاعدة.

- تغليب اعتبارات شمول اتفاق تقاسم السلطة وتمثيله أكبر عدد من الأطراف المؤثرة في الحياة السياسية على اعتبارات الفاعلية والكفاءة، وهو ما يقلل من فرص الحكومة الناتجة عن الاتفاق في أن تكتسب الحد الأدنى من المؤسسية اللازمة لكي تتمكن من القيام بمهامها الأساسية. ومع فقدان المؤسسية تتصاعد نزعة التسييس لدى هذه الحكومة والتي غالباً ما تأتي قراراتها نتاج حسابات سياسية لا نتاج اعتبارات موضوعية.

- الطبيعة غير الحاسمة لاتفاقات تقاسم السلطة والتي لا تُمكن طرفاً من إقصاء الطرف الآخر بصورة نهائية، الأمر الذي يخلق شعوراً متنامياً بالغبن والتعرض للاستغلال لدى جميع الأطراف المشاركة. فمع مرور الوقت، يسود اعتقاد لدى كل طرف بأن الاتفاق لم يكن عادلاً بحقه، وأنه يسمح للطرف الآخر بأن يستخدم الاتفاق كأداة للحصول على مكاسب إضافية.

- التعجل المحيط بعملية الصياغة الفنية لاتفاق تقاسم السلطة والذي يأتي على حساب عمليات بناء الثقة بين الأطراف المشاركة والتي تدخل المرحلة الجديدة بذات التوجس والشكوك المتبادلة التي تعيق أي تعاون سياسي حقيقي في الحكومة الجديدة، كما تعيق أي فرصة حقيقية لتجاوز الانقسامات الأصلية وتكوين تحالفات سياسية جديدة عابرة لهذه الانقسامات.

## ثانيًا | ملامح اتفاق تقاسم السلطة في السودان (أغسطس 2019)

عكست الوثيقة الدستورية التي "تسربت" بعد التوقيع عليها بالأحرف الأولى مباشرة لوسائل الإعلام عددًا من الملامح البارزة التي يمكن الوقوف عندها بالقراءة والتحليل، لما تكشف عنه من طبيعة للعملية التفاوضية، وما ارتبط بها من توازنات بين القوى المختلفة. فقد قام الاتفاق على إقرار فترة انتقالية مطولة تمتد إلى تسعة وثلاثين شهرًا، يقوم الحكم فيها من خلال ثلاث مؤسسات انتقالية، هي: المجلس السيادي، ومجلس الوزراء، والمجلس التشريعي، والتي يشهد كل منها تقاسمًا لشغل المناصب أو اختيار شاغليها بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير. وتنحاز الوثيقة الدستورية في توزيعها للاختصاصات بين هذه المؤسسات إلى مجلس الوزراء الانتقالي في ترتيب يشابه ذلك المعمول به في النظم البرلمانية.

ويُعد المجلس السيادي رأس الدولة ورمز وحدتها وسيادتها، ويتشكل من أحد عشر عضوًا، يمثل خمسة أعضاء منهم المجلس العسكري الانتقالي، ويمثل الخمسة الآخرون قوى الحرية والتغيير، بجانب عضو مدني مرجح يتم اختياره بالتوافق بين الجانبين. أما مجلس الوزراء فيتكون من رئيس للوزراء تختاره قوى الحرية والتغيير، والذي يتولى تشكيل حكومة لا يتجاوز عدد وزرائها العشرين وزيرًا من خلال اختيار اسم من الأسماء الثلاثة التي تقترحها قوى الحرية والتغيير في كل منصب وزاري، باستثناء وزير الدفاع والداخلية اللذين سيختارهما الأعضاء العسكريون بالمجلس السيادي. وفيما يتعلق بالمجلس التشريعي، فقد تم التوافق على أن يضم عددًا من الأعضاء لا يتجاوز ثلاثمائة عضو ممثلين لكافة المكونات السياسية والمجتمعية في السودان، على أن تحدد قوى الحرية والتغيير 67% من أسماء هؤلاء الأعضاء من داخل الأحزاب والحركات الموقّعة على إعلان الحرية والتغيير، مقابل 33% من المقاعد للقوى السياسية من خارج الحرية والتغيير يتولى الأعضاء العسكريون في المجلس السيادي الحق في اختيارهم.

وقد حددت الوثيقة الدستورية عددًا من المهام لمؤسسات الحكم الانتقالي بلغ ست عشرة مهمة تنقسم بين مهام تحقيق السلام التي منحت أولوية، والتي تشمل: إنهاء الحرب، وتحقيق السلام العادل والشامل، وتتضمن معالجة الأسباب الجذرية لمشكلات الحرب، مع إقرار اتخاذ تدابير "تفضيلية مؤقتة" للمناطق المتأثرة بالحرب والأقل نموًا والمجموعات الأكثر تضررًا. بجانب عدد من المهام التشريعية والقضائية التي تضمنت سن التشريعات المنظمة لأداء مهام الفترة الانتقالية، مع إنشاء آليات للإعداد لوضع دستور دائم، مع عقد المؤتمر القومي الدستوري قبل نهاية الفترة الانتقالية، وإلغاء القوانين التمييزية والمقيدة للحريات، ومحاسبة منتسبي نظام "البشير" على جرائمهم بحق الشعب السوداني، وكذلك الإصلاح القانوني وتطوير المنظومة الحقوقية والعدلية، وتشكيل لجنة تحقيق وطنية مستقلة بدعم إفريقي عند الاقتضاء وفق تقدير اللجنة الوطنية لإجراء تحقيق في الانتهاكات التي وقعت في الثالث من يونيو وغيرها من الوقائع المشابهة التالية على الإطاحة بالبشير. وعلى الجانب الاقتصادي، حددت الوثيقة عددًا من المهام هي: معالجة الأزمة الاقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة عبر برنامج اقتصادي واجتماعي ومالي عاجل، بجانب وضع برامج لإصلاح أجهزة الدولة، مع إسناد مهمة إصلاح الأجهزة العسكرية للمؤسسات العسكرية. وكذلك القيام بدور فاعل في الرعاية الاجتماعية وتحقيق التنمية الاجتماعية. فضلًا عن المهام المتعلقة بعلاقات السودان الخارجية والمتمثلة في: وضع سياسة خارجية متوازنة تحقق مصالح السودان وتبني العلاقات الخارجية على أسس الاستقلالية والمصالح المشتركة.

## ثالثًا | التطور المؤسسي خلال عام من الحكم الانتقالي

خلال عام كامل شهدت الأوضاع في السودان قدرًا ملموسًا من التطور المؤسسي الذي تمثل بالأساس في العمل على تنفيذ شروط اتفاق تقاسم السلطة المتعلقة بتشكيل مؤسسات الحكم الانتقالي، والتي جاءت أهم تطوراتها على النحو التالي:

## 1. تشكيل مجلس السيادة الانتقالي:

وهو المجلس الذي يضم 11 عضوًا من بينهم خمسة عسكريين اختارتهم المؤسسة العسكرية، وخمسة مدنيين اختارتهم قوى الحرية والتغيير، ومدني سادس يتم اختياره بالتوافق بين الجانبين. ومنذ تشكيل المجلس يبرز دور الأعضاء العسكريين خاصة الرئيس عبدالفتاح البرهان ونائبه محمد حمدان دقلو بصورة أكبر مقارنة بالأعضاء المدنيين، وهو الأمر الذي ساهم فيه ثلاثة عوامل، أولها تغليب قوى الحرية والتغيير العامل التمثيلي في اختيار ممثليها في المجلس حيث تم اختيار الأعضاء المدنيين وفق منطق التمثيل المزدوج، ليعبروا عن التنوع في مكونات قوى الحرية والتغيير من ناحية، فضلاً عن تعبيرهم عن التنوع الإقليمي في السودان من ناحية أخرى. وثانيها تركيز القوى الرئيسية داخل الحرية والتغيير على الحصول على مقاعد في مجلس الوزراء الانتقالي أكثر من حرصها على الحصول على مقاعد في مجلس السيادة على اعتبار أن الوثيقة الدستورية منحت الأول غالبية الصلاحيات التنفيذية المؤثرة. وثالثها إحجام العديد من الأسماء المهمة من قوى الحرية والتغيير عن عضوية مجلس السيادة نظراً لما نصت عليه الوثيقة الدستورية من حرمان أي من المشاركين في مؤسسات الحكم الانتقالي من الحق في الترشح في الانتخابات الأولى التي ستجرى في نهاية المرحلة الانتقالية.

## 2. تشكيل مجلس الوزراء برئاسة عبدالله حمدوك:

كان ترشيح عبدالله حمدوك لمنصب رئيس مجلس الوزراء الانتقالي محلاً لإجماع قوى الحرية والتغيير، كما حظي بدعم مبكر من العديد من القوى الدولية المعنية بالشأن السوداني. لكن منذ البداية، كشف تشكيل الحكومة عن خلافات سياسية عميقة داخل قوى الحرية والتغيير، الأمر الذي تسبب في أول خرق للوثيقة الدستورية والتي نصت على أن تؤدي الحكومة اليمينية الدستورية في الثامن والعشرين من أغسطس 2019، وهو ما تأخر حتى الثامن من سبتمبر بسبب الخلافات الداخلية، كما تم الإعلان عن تأجيل حسم

شاغلي منصب وزير البنية التحتية ووزير الثروة الحيوانية والسمكية نتيجة استمرار الخلاف. ومع ضعف أداء الكثير من وزراء حكومة حمدوك، ومع تصاعد الضغوط الشعبية، استبق رئيس الوزراء الدعوة لتظاهرات الثلاثين من يونيو 2020 بالإعلان في اليوم السابق عن اعتزامه إجراء تعديل وزاري استجابة للمطالب الشعبية، ومن هذا الإعلان تجددت الخلافات داخل قوى الحرية والتغيير، فضلاً عن محاولته استمالة الفصائل المسلحة بإفصاح مجال لتمثيلها في الحكومة الجديدة للتعجيل بإتمام مفاوضات السلام. هذا القرار أدى لتقديم الحكومة استقالتها، ليقبل حمدوك في التاسع من يوليو استقالة وزراء الخارجية والمالية والطاقة والزراعة والنقل والثروة الحيوانية، فضلاً عن إعفائه وزير الصحة على خلفية أداء الوزارة الهزيل خلال أزمة كورونا. ومع استمرار الخلافات بشأن الوزارة داخل الحرية والتغيير وبين الفصائل المسلحة لم يتم تعيين أي من الوزراء الجدد رسمياً، حيث أقر حمدوك قيام بعض المرشحين الجدد بتصرف أعمال الوزارات الشاغرة، لحين إتمام الاتفاق مع الحركات المسلحة وتشكيل حكومة جديدة تضم ممثلي هذه الحركات في مناصب وزارية.

### 3. تعطل عملية تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي:

مع استمرار تعثر مفاوضات السلام مع الحركات المسلحة لأكثر من عشرة أشهر، ومع تزايد الانشقاقات داخل قوى الحرية والتغيير، لم يتم تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي حتى الآن، وذلك على الرغم من نص الفصل السابع من الوثيقة الدستورية على ضرورة تشكيله في مدة لا تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ توقيع الوثيقة وهي المدة التي انتهت في أواسط نوفمبر 2019، ولتستمر الصلاحيات التشريعية تمارس بصورة مشتركة من جانب مجلسي السيادة والوزراء. وبجانب الخلل المؤسسي الذي يتسبب فيه غياب المجلس التشريعي، يفتح هذا التأخر الباب أمام النظر في تمديد المرحلة الانتقالية، ذلك أن المجلس ينتظر أن يضطلع بمهام الإصلاح التشريعي الجذري والعميق بداية من صياغة مسودة لدستور جديد وصولاً لتعديل كافة التشريعات والقوانين التي صيغت

خلال حكم الإنقاذ لتعزيز سياسة التمكين، وهو ما يمكن أن يتسبب في تعطل كبير للمسار الانتقالي الذي يفترض أن ينتهي بانتخابات عامة.

#### 4. تشكيل المجلس الأعلى للسلام ومفوضية السلام:

ففي الثاني عشر من أكتوبر من عام 2019 أصدر مجلس السيادة السوداني مرسومًا بتشكيل مجلس أعلى ومفوضية للسلام تنفيذًا لما اتفق عليه في الوثيقة الدستورية وقبل يوم واحد من انطلاق جولة من جولات المحادثات مع الجبهة الثورية في جوبا. وقد نص المرسوم على أن يتولى الفريق عبدالفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة رئاسة المجلس الأعلى للسلام، وبعضوية أعضاء مجلس السيادة ورئيس مجلس الوزراء وزراء العدل والحكم الاتحادي وشئون مجلس الوزراء بجانب ثلاثة خبراء. كما تقرر أن يتولى سليمان محمد الديبلو رئاسة مفوضية السلام. والملاحظ أن دور المفوضية في مباحثات السلام هو دور هامشي، في ظل الانخراط الكبير لأعضاء مجلس السيادة من العسكريين تحديدًا في إدارة الملف بحكم التخصص، وبصورة خاصة الفريق أول محمد حمدان دقلو الذي يعد الشخصية المحورية في هذا الملف. لكن في المقابل تحظى المفوضية ورئيسها باعتراف دولي واسع تتعدد مظاهره التي كان آخرها استقبال رئيس المفوضية وفد البعثة الأممية الجديدة للسودان يونيتامس في الثالث من أغسطس، والذي قام بهذه الزيارة لبحث كيفية دعم البعثة الأممية مفوضية السلام في السودان.

#### رابعًا | التطورات على مستوى القضايا الرئيسية

عانت مؤسسات الحكم الانتقالي في السودان منذ اليوم الأول من مشكلات متعددة، بعضها موروث من سنوات حكم البشير، والبعض الآخر جاء نتاج التغيير السياسي الحاد الذي شهدته البلاد والذي استتبع تغيرات اقتصادية واجتماعية لم تقل عنها حدة. وتتمثل أهم التطورات التي ظهرت في السودان خلال عام من الحكم الانتقالي في:

## 1. تفاقم المشكلات الأمنية في مناطق متعددة:

مع السيولة الأمنية المصاحبة للأوضاع السياسية غير المستقرة، انفجرت العديد من الصراعات الأهلية في عدد من مناطق السودان، ففي شرق البلاد شهدت مدينة بورتسودان موجات متجددة من الاقتتال بين قبيلتي النوبة والبنى عامر، بدأت في يونيو 2019، ثم في أغسطس من العام نفسه، قبل أن تتجدد في يناير من عام 2020، لتظهر موجة جديدة في أغسطس. كما شهدت مدينة كسلا كذلك موجات متعاقبة من العنف بلغت ذروتها في مايو 2020. وفي غرب البلاد شهد إقليم دافور بدوره موجات متعاقبة من أعمال العنف في أكتوبر من عام 2019، ثم في ديسمبر من العام نفسه، قبل أن تشهد مدينة الجنيينة القريبة من الحدود مع تشاد تفجر موجة كبيرة للعنف في يوليو 2020. ولم تسلم العاصمة الخرطوم من تفشي أعمال العنف خاصة على يد المجموعات المعروفة باسم "عصابات النيقرز" التي هاجم أكثر من 500 من مسلحيها سوق أم درمان في العاصمة الخرطوم. هذا التفلت الأمني واسع النطاق يندرج حال تفاقمه بتقويض العملية الانتقالية برمتها، خاصة مع ظهور مؤشرات على مخاطر حقيقية لتعرض السودان لخطر الإرهاب بعد تكرار إلقاء القبض على خلايا إرهابية بحوزتها كميات كبيرة من الأسلحة والمتفجرات.

## 2. تفاقم المشكلات الاقتصادية:

يشهد حجم الناتج المحلي الإجمالي للسودان انخفاضًا متواليًا منذ عام 2015، حيث حقق معدل نمو الناتج المحلي في السودان قيمًا سالبة بلغت -2.2% و-2.5% على الترتيب. هذا التراجع أدى لموجة كبيرة من التضخم بلغت وفق تقديرات عام 2020 أكثر من 80%. وقد ساهم الوضع المتردي في فقدان الحكومة السيطرة على السوق خاصة فيما يخص أسعار الصرف، مما أدى لانتساع حجم السوق الموازي الذي يشهد فيه الجنيه السوداني تراجعًا مطردًا. حيث اقترب سعر صرف الدولار الأمريكي من 250 جنيهاً سودانياً. هذا الوضع اضطر

الحكومة السودانية في الحادي عشر من أغسطس إلى تمرير ميزانية معدلة للشهور الأربعة المتبقية من عام 2020 قيمت فيها الدولار الأمريكي بـ 120 جنيهاً سودانياً، مع رفع الدولار الجمركي بواقع 30%، وهو ما يدل بوضوح على اقتراب موعد تنفيذ زيادات متسارعة في أسعار الوقود ورسوم الكهرباء على وجه الخصوص.

وقد حملت هذه الأوضاع الاقتصادية المتدهورة انعكاسات سياسية مهمة، فمن ناحية فرضت هذه الأوضاع على الحكومة الانتقالية الشروع في خطة إصلاحية شاملة للاقتصاد السوداني تستهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية التي من خلال خفض دعم المحروقات والخبز وغيرها من الإجراءات الصعبة. ومن ناحية أخرى، ساهمت هذه الأوضاع في خفض مستوى التأييد الشعبي والسياسي لسياسات حكومة عبدالله حمدوك، خاصة في شقها الاقتصادي، الأمر الذي أسفر عن إقالة وزير المالية في حكومته الأولى إبراهيم أحمد البدوي والذي صرح بعد ذلك بعدم تمتعه بالصلاحيات الكافية لتطبيق البرنامج الإصلاحي في إشارة لتغليب عبدالله حمدوك الاعتبارات السياسية والاجتماعية على الاعتبارات الاقتصادية في العديد من القرارات.

### 3. التقدم البطيء في ملف تفكيك نظام الإنقاذ:

فعلى الرغم من كون تفكيك نظام الإنقاذ أحد المهام الرئيسية لأجهزة الحكم الانتقالي، جاءت الخطوات المتخذة في هذا المجال تدريجية وبطيئة إلى حد بعيد، حيث تمت على مراحل تمثل أولها في الإطاحة بعدد من القيادات العسكرية والأمنية مثل وزير الدفاع الفريق أول عوض بن عوف، ورئيس الأركان كمال عبدالمعروف، وآخر مديري جهاز المخابرات والأمن الوطني في عهد البشير صلاح عبدالله (قوش). أما المرحلة الثانية فتضمنت إلقاء القبض على دفعة أولى من قيادات نظام الإنقاذ من أعضاء المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية وتقديمهم للمحاكمة، وفي مقدمتهم الرئيس البشير نفسه، وعلي عثمان طه، ونافع علي نافع، وعوض أحمد الجاز، وعلي الحاج، وإبراهيم

السنوسي. وعلى الرغم من توقف حملات إلقاء القبض على أقطاب نظام الإنقاذ لعدة أشهر، تجددت الحملة في مارس من عام 2020 بإلقاء القبض على وزير الخارجية الأسبق علي كرتي، ثم على إبراهيم غندور الذي تولى تسيير أعمال الحزب في نهاية يونيو من العام نفسه. وقامت المرحلة الثالثة على تفكيك القواعد المؤسسية لنظام الإنقاذ، حيث أصدر مجلسا السيادة والوزراء قانوناً في الثلاثين من نوفمبر 2019 يقضي بحل المؤتمر الوطني وحجز كافة أصوله وممتلكاته وأرصده في العاصمة والولايات، وهو القرار الذي جاء تالياً لقرارات سابقة بتفكيك الوحدات شبه العسكرية التابعة للحزب مثل الدفاع الشعبي والشرطة الشعبية ومنسقية الخدمة الوطنية والكيانات الاقتصادية المرتبطة بها مثل منظمة الشهيد والهيئة الخيرية لدعم القوات المسلحة وشركة زادنا العالمية. وبمرور الوقت اتخذت هذه الجهود طابعاً أكثر تنظيماً، ففي ديسمبر من عام 2019 أعلن رئيس المجلس السيادي عن تشكيل "لجنة إزالة آثار التمكين" المعنية بتفكيك نظام الإنقاذ في مستوياته العميقة ومحاربة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة برئاسة عضو مجلس السيادة الفريق أول ياسر العطا، والتي بدأت في إنهاء خدمة المنتسبين لنظام الإنقاذ من المؤسسات العامة، فضلاً عن حصر ومصادرة الممتلكات المنهوبة في الداخل. وعلى الرغم من هذه الجهود المتواصلة إلا أن قطاعاً كبيراً من الشارع السوداني المؤيد للحراك منذ نهاية عام 2018 لا يزال يرى أن هذه الإجراءات لا ترقى لمستوى تطلعاته، خاصة مع محدودية العائد منها، خاصة في ظل اتهام قواعد نظام الإنقاذ بتأجيج الأزمات الأمنية والاقتصادية في العديد من مناطق السودان.

#### 4. تعقد مفاوضات السلام:

وفق ما نصت عليه الوثيقة الدستورية، وما أكدت عليه مراراً العديد من القوى الدولية المعنية بالشأن السوداني وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، مثلت قضية التوصل لاتفاق سلام شامل ونهائي مع الفصائل المسلحة أولوية للحكومة الانتقالية، حيث كان من المفترض أن "تتفرغ"

أجهزة الحكم الانتقالي في شهورها الستة الأولى لإنجاز هذه المهمة في مدة لا تتجاوز منتصف فبراير من عام 2020. لكن الواقع يشير إلى تعثر مستمر تعاني منه عملية السلام على الرغم من الوقت والجهد المكرس لإنجازها. حيث وقعت الحكومة السودانية اتفاقًا مع عدد من القوى المنتمية لشمال السودان وآخر مع قوى شرق السودان في يناير ثم فبراير من عام 2020، وهي جبهات هادئة أصلاً، ليستمر التعثر الكبير في مسارين رئيسيين للمفاوضات، أحدهما يتعلق بالتفاوض مع قوى إقليم دارفور، والآخر يتعلق بالتفاوض مع قوى جبال النوبة والنيل الأزرق وجنوب كردفان. وتشكل قضيتا تمثيل الحركات المسلحة في أجهزة الحكم الانفصالي، والترتيبات الأمنية، العقبتين الأكبر أمام إنجاز السلام الشامل الذي يبدو أنه لم يكتمل بعد. فعلى الرغم من التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام في الحادي والثلاثين من أغسطس، والذي سيتم التوقيع عليه نهائياً في جوبا في الثالث من أكتوبر 2020، إلا أن هذا الاتفاق عابه عدم شموله اثنين من أهم الفصائل المسلحة هما فصيلة عبدالعزيز الحلو وعبدالواحد نور، الأمر الذي يعني تحقيق قدر من التقدم، لكن مع استمرار الحاجة لجولات جديدة من التفاوض بشأن السلام في السودان.

## خامساً | تحديات الاستدامة

إذا كانت اتفاقات تقاسم السلطة تتضمن عيوباً هيكلية في التصميم تطرح تحديات مستقبلية كبيرة، فإن الأوضاع في السودان جاءت لتفاقم من هذه التحديات بعد عام كامل من انطلاق المرحلة الانتقالية، وهو الأمر الذي يطرح عدداً من الأسئلة الصعبة على مؤسسات الحكم الانتقالي إذا ما كان لدى القائمين عليها الالتزام الكافي لإنهاء المرحلة الانتقالية في ظل صعوبتها وطولها. وسيكون لثلاثة تحديات رئيسية الدور الأبرز في صياغة مستقبل العملية السياسية في السودان، خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها، والتي يمكن حصرها في:

## 1. تغليب الاعتبارات التمثيلية:

جاء ذلك من خلال التوسع في استحداث مناصب في مؤسسات الحكم الانتقالي بحيث تكون كافية للجميع، كتعويض لكل الأطراف المشاركة من المؤسسة العسكرية إلى الأحزاب السياسية والقوى المدنية وصولاً إلى الحركات والفصائل المسلحة. فعلى سبيل المثال، أقر ضرورة مراعاة تكوين المجلس التشريعي تمثيل مكونات المجتمع السوداني بما فيها القوى السياسية والمدنية والمهنية والطرق الصوفية والإدارة الأهلية والحركات المسلحة الموقعة على إعلان الحرية والتغيير وغير الموقعة عليه. ولا يُستثنى من عضوية المجلس التشريعي سوى أعضاء المؤتمر الوطني والقوى السياسية التي شاركت في النظام البائد حتى سقوطه، وهي القائمة التي لن تشمل الكثير من الأحزاب التي شاركت في الحوار الوطني منذ عام 2014 وفي مؤسسات الحكم الناجمة عنه لكنها انفضت عن نظام "البشير" في شهوره الأخيرة. وبينما قد يكون من المهم لتدعيم اتفاق تقاسم السلطة أن تشمل مؤسسات الحكم الانتقالي أكبر عدد من الأشخاص الممثلين لمختلف القوى الفاعلة؛ إلا أن الكبر النسبي في حجم المؤسسات الانتقالية، خاصة مجلس الوزراء الانتقالي والمجلس التشريعي الانتقالي، قد يؤثر سلباً على فاعلية هذه المؤسسات التي قد تتحول إلى ساحة للتنافس بين القوى المختلفة.

## 2. المحاصصات السياسية والإقليمية:

على العكس مما جرى التعبير عنه مراراً من أن توزيع المناصب في هيئات الحكم الانتقالي لم يرقم على المحاصصة السياسية وإنما على اعتبارات الكفاءة؛ اقتضت الضرورة أن يسود منطق المحاصصة في اختيار شاغلي العديد من هذه المناصب. ففي دولة مثل السودان تتعدد أشكال الانقسام بين الانقسامات الأولية لعسكريين وسياسيين ونقابيين وأعضاء فصائل مسلحة، والانقسامات الأيديولوجية لأحزاب وقوى تشغل المساحة الممتدة من أقصى اليمين لأقصى اليسار، والانقسامات الجهوية التي تميز بين مركز وهوامش

متعددة، والانقسامات الإثنية بقراءاتها التي تختلف تبعاً لتوظيفها السياسي، فضلاً عن الانقسامات الطبيعية النوعية والجيلية. ومع تعدد هذه الاعتبارات الحاكمة لم تعد معايير الكفاءة وحدها تتحكم في اختيار شاغلي هذه المناصب المهمة. وإذا كان هذا المنطق في الاختيار قد يوفر شعوراً قوياً بالتضامن بين مختلف المكونات المجتمعية والسياسية في السودان؛ إلا أنه قد يثير توترات بشأن حصة كل من هذه المكونات من المناصب.

### 3. الانقسامات الداخلية:

يشير الواقع إلى تعدد مظاهر الانقسامات الداخلية لدى مختلف اللاعبين الرئيسيين في المشهد السوداني، وبقدر ما يبدو هذا الوضع طبيعياً في ظل الظرف السياسي الاستثنائي القائم، إلا أنه يشكل تحدياً رئيسياً لمستقبل المرحلة الانتقالية. فداخل قوى الحرية والتغيير ظهرت الكثير من المواقف المتباينة، على رأسها الخلاف بين اثنين من أهم مكونات قوى الحرية والتغيير هما: حزب الأمة القومي، والحزب الشيوعي، فضلاً عن الانشقاق الذي تعرض له تجمع المهنيين السودانيين والذي خرج للعلن في يونيو 2020 مؤدياً لانقسام حاد داخل التجمع. كما يظهر موقف فصيلي عبدالعزيز الحلو وعبدالواحد نور من مفاوضات السلام ليشكل صدعاً رئيسياً في موقف الفصائل المسلحة التي قدمت نفسها كطرف متماسك ينضوي تحت راية الجبهة الثورية إحدى مكونات تحالف نداء السودان الذي يعد أحد أربعة ائتلافات موسعة شاركت في تأسيس قوى الحرية والتغيير منذ يومها الأول. وبالمثل عانت المؤسسات العسكرية والأمنية من انقسامات خطيرة كان أبرزها المحاولة الانقلابية التي قادها الفريق هاشم عبدالمطلب رئيس أركان القوات المسلحة في يوليو 2019، ثم التمرد المسلح الذي انخرط فيه ضباط هيئة العمليات التابعة للمخابرات السودانية في يناير 2020. هذه الانقسامات قد تسمح بإعادة تشكيل خريطة التحالفات في السودان من جديد، وبما يهدد المرحلة الانتقالية، ويتيح الفرصة لتسلل عناصر من نظام الإنقاذ من جديد.

وأخيرًا، وبالرغم من كل هذه التحديات الصعبة التي فرضها تقاسم السلطة في السودان، لا يبدو هذا الخيار خيارًا سيئًا كان من الأفضل تجنبه، حيث يظل تقاسم السلطة هو الحل الذي أنهى فترة طويلة من الغموض والاضطراب في مستقبل السودان، وهي الشهور الأربعة بين أبريل وأغسطس 2019، والتي لا تنتمي لعهد "البشير" ولا تنتمي للمرحلة الانتقالية كذلك. فقد كان تقاسم السلطة بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير أفضل البدائل الممكنة في ظل المخاطر الكبيرة المحيطة بالحلول الأحادية التي تغلب أحد الأطراف على الطرف الآخر، وفي ظل حسابات القوة على الأرض التي لم تسمح بمثل هذا التغلب. لكن يظل على جميع القوى المشاركة في حكم السودان في المرحلة الانتقالية إعادة ترميم علاقاتها بما يتجاوز الانقسامات المتكررة التي ظهرت خلال العام الماضي، وبما يعزز من فرص إكمال المسار الانتقالي بنجاح.

## السلام الصعب في السودان بين الوثيقة الدستورية واتفاق جوبا

---

\*نسرین الصباحی

باحثة بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُعد السلام هدفًا حاسمًا ومن أولويات المرحلة الانتقالية في السودان لإنهاء الحروب وإنعاش اقتصاد البلاد المُثقل بالديون من خلال خفض الإنفاق العسكري، الذي يشغل جزءًا كبيرًا من الميزانية الوطنية في ظل التزام الحكومة الانتقالية بأن لا تُجرى انتخابات عامة، وعدم عقد أي مؤتمر دستوري قبل تحقيق اتفاق السلام، وبذلك تضمنت الوثيقة الدستورية إشارة لملف السلام كأولوية.

وتتفاوض الحكومة الانتقالية السودانية منذ أشهر مع الحركات المسلحة في جوبا (عاصمة جنوب السودان) وفق خمسة مسارات: دارفور، جنوب كردفان والنيل الأزرق، وسط السودان، وشمال وشرق السودان، حيث تناول كل مسار قضايا إقليم معين، وذلك حصرًا للمشكلة في إطارها المكاني وللسيطرة عليها عبر دراستها وبحث ومناقشة أسبابها الجذرية. وهذه المسارات ليست منفصلة، لكنها سارت في خمسة اتجاهات فرعية لكي تعالج القضايا الإقليمية في كل منطقة بما لها من خصوصية.

## أولاً | أبرز الحركات المسلحة داخل السودان

اندلعت الحرب في إقليم دارفور عام 2003، ونَتَج عن القتال في دارفور حوالي 300 ألف قتيل، وحدثت إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية بالإقليم، كما اندلع الصراع في جنوب كردفان والنيل الأزرق على طول الحدود مع جنوب السودان عام 2011، في أعقاب استقلال جنوب السودان، لاستئناف الحرب التي اندلعت خلال الفترة (1983 - 2005)، وعانت الحركات المسلحة التي كانت تقاتل نظام "البشير" في مناطق الصراع في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وحدثت انقسامات كثيرة، أدت إلى ظهور عشرات الفصائل الصغيرة، بعضها ليس لديه أي قوات على الأرض.

### 1. الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال - فصيل "عبدالعزیز الحلو":

نشأت عام 2011، تقاتل الحركة الشعبية قطاع شمال في جنوب كردفان "جبال النوبة" والنيل الأزرق ضد الحكومة السودانية، وتعرضت للانقسام عام 2017 بعد أن جرى عزل قادتها "ياسر عرمان" و"مالك عقار"، وتم تعيين "عبدالعزیز الحلو" رئيسًا للحركة.

### 2. الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال - فصيل "مالك عقار":

كانت الحركة تقاتل إلى جانب جنوب السودان قبل الانفصال في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، ويُعد "ياسر عرمان" نائب الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال - فصيل "مالك عقار"، وتم اعتقاله عام 2009، وعاد إلى الخرطوم بعد غياب ثماني سنوات في السادس والعشرين من مايو 2019، ولم يتعرض للاعتقال على الرغم من حكم الإعدام الصادر ضده عام 2014، وتم اعتقاله في الخامس من يونيو 2019 عقب أحداث العصيان المدني الشامل، وبعد توسط "آبي أحمد" رئيس وزراء إثيوبيا تم الإفراج عنه.

### 3. حركة تحرير السودان - فصيل "عبدالواحد نور":

تأسست حركة تحرير السودان عام 2002 في دارفور ضد الظلم والتمييز من قبل الحكومة المركزية في الخرطوم، وهدفها الرئيسي تحرير كل السودان من سيطرة السلطة المركزية في عهد "البشير"، وعُرفت بحركة تحرير دارفور سابقًا، وانشقت في عام 2004 إلى قسمين؛ أحدهما برئاسة "عبدالواحد نور"، والآخر برئاسة "مني أركو مناوي".

### 4. حركة تحرير السودان - فصيل "ميني أركو مناوي":

تولى "ميني أركو مناوي" منصب الأمين العام لحركة تحرير السودان، وتضم هذه الحركة أفرادًا من قبائل الزغاوة والفور والمساليت في دارفور.

وفي عام 2003 قامت الحركة بأشهر عملياتها العسكرية بمُهاجمة الفاشر أكبر مدن إقليم دارفور. في 2006 وقع انشقاق داخل الحركة، حيث رفض "عبدالواحد نور" التفاوض. بينما انخرط "ميني أركو مناوي" في العملية التفاوضية مع الحكومة، ووقع اتفاق السلام في أبوجا عاصمة نيجيريا، وأصبح مساعدًا "للشير".

#### 5. حركة العدل والمساواة بقيادة "جبريل إبراهيم":

قام "خليل إبراهيم" بتأسيس الحركة بعد الانشقاق عن حركة تحرير السودان عام 2001، وينتمي إلى الحركة الإسلامية التي ساندت "البشير" في انقلاب عام 1989، وكان "إبراهيم" وزيرًا خلال حكم "البشير"، وتضم الحركة أفرادًا من قبيلة الزغاوة، وتألقت من متطوعين من قادة قوات الدفاع الشعبي وقاتلت إلى جانب الجيش أثناء الحرب بين شمال السودان وجنوبه قبل الانفصال. بالإضافة إلى كونها الذراع العسكري لحزب المؤتمر الشعبي. وكانت نتيجة تهميش إقليم دارفور سياسيًا واقتصاديًا، وهاجمت الحركة العاصمة السودانية في حادث هو الأول من نوعه في تاريخ السودان، حيث لم يسبق أن قطعت حركة مُسلحة المسافة من إقليم دارفور حتى العاصمة. وفي ديسمبر 2011، قتل زعيمها "خليل إبراهيم" في غارة جوية للجيش السوداني، واختارت الحركة عام 2012 شقيقه "جبريل إبراهيم" ليقود الحركة.

#### 6. حركة القوى الثورية المتحدة:

تأسست الحركة عام 2005 بعد الثورة في دارفور بقيادة "حافظ عبدالرحمن" من أبناء القبائل في الحركات المُسلحة، ونشأت نتيجة الاستقطاب لأبناء القبائل العربية من قبل النظام، وتضم قبائل الزغاوة والفور والمساليت، ومن ضمن أهدافها الاستراتيجية التوزيع العادل للسلطة والثروة وتوازن التنمية في إقليم دارفور، حيث بدأت مرحلة التحالفات مع حركة تحرير السودان فصّل "عبدالواحد نور" من خلال السماح بوجود معسكرات في

شرق "جبل مرة"، وتطوير العمل السياسي والعسكري المشترك. والاعتراف بالحركة ككيان سياسي وعسكري على الأرض، ودعوتها من قبل الوساطة المشتركة (الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي) في مفاوضات "سرت" 2007 كأول مشاركة للحركة في عملية تفاوض تخص إقليم دارفور. كما شاركت الحركة في مؤتمر توجيه الحركات المسلحة بجوبا في العام نفسه.

#### 7. المجلس الثوري الانتقالي:

تشكّل المجلس الثوري الانتقالي عام 2012 بقيادة "الهادي إدريس"، وكان "إدريس" عضوًا في حركة تحرير السودان - فصيل "عبدالواحد نور"، وانشق عنه وأسس المجلس الثوري الانتقالي، وضمّ المجلس مجموعة من المنشقين عن حركات دارفور الرئيسية.

#### 8. حركة التحرير والعدالة:

تأسست عام 2010 بزعامة "تيجاني سيبي" وتضم تحالفًا من عشر حركات تمرد، وتحولت إلى حزب سياسي، كما وقعت الحركة اتفاقية وقف إطلاق النار مع الحكومة السودانية ووافقت على إجراء محادثات تهدف إلى اتفاق سلام، وشاركت الحركة في مؤتمر الدوحة ديسمبر 2010 ويناير 2011، ووافقت على الاقتراحات المقدمة لصياغة اتفاق السلام الشامل.

#### 9. جبهة الشرق:

تتكون جبهة الشرق من "مؤتمر البجا" بقيادة موسى محمد أحمد، و"الأسود الحرة" بقيادة "مبروك مبارك سليم"، تعرضت الجبهة للانشقاق بتكوين جبهة شرق السودان بقيادة "سليمان أونور"، وقعت الجبهة اتفاق سلام مع "البشير" عام 2006، والذي عُرف باتفاق أسمر أو اتفاق شرق السودان، عقب أحداث 29 يناير 2005. وأنهى الاتفاق 13 عامًا من التوترات في شرق السودان.

## 10. حركة تحرير كُوش:

حركة نوبية تضم قبائل الحلفاويين والمحس والداقله ونشطت مع بداية فكرة بناء "سدّ كجبار" في إحدى قرى النوبة السودانية في منتصف التسعينيات، وتتكون من 3 فصائل أشهرها: كوش للتنمية والديمقراطية، وحركة تحرير أرض كوش.

## ثانيًا | المرحلة المفاوضات المبكرة

بدأ فك الاشتباك المُباشر من خلال إعادة تقييم ملف الترتيبات الأمنية بين المجلس العسكري والحركات المُسلحة، وتحديد الجدول الزمني للمفاوضات مع الحركات المُسلحة، في الرابع والعشرين من يونيو 2019 حين تم إنشاء لجنة التواصل مع الحركات المُسلحة فيما يتعلق بقضايا الحرب والسلام، مع تأكيد ضرورة التوصل إلى رؤى وتفاهات مُشتركة بما يحقق السلام، لذا كان من ضمن الوفد المُشكل من خمسة عشر عضوًا للتفاوض مع المجلس العسكري ثلاثة أعضاء يمثلون الحركات المُسلحة.

وعليه، قدمت حركة اللجان الثورية بقيادة "محمود عابدين" المُنسق العام للحركة، دعمها لهذه المبادرة الخاصة بالتواصل مع الحركات المُسلحة من قبل المجلس العسكري. فيما شجع تجمع نداء السودان الذي يضم أحزابًا سياسية وحركات مسلحة على الانضمام إلى التفاوض. كما قدمت حركة الخلاص والتحرير رؤيتها في هذا الصدد. بالإضافة إلى ترحيب حركة العدل والمساواة باعتبارها خطوة هامة لإحلال السلام بالسودان وإطلاق سراح جميع الأسرى. ولكن استمر وجود تخوفات بشأن رفض بعض هذه الحركات التفاوض خاصةً الحركة الشعبية - قطاع الشمال بعد استبعادها من التفاوض.

بعد انسحاب "عبد العزيز الحلو" من المفاوضات، بقي فصيل "مالك عقار" في العملية التفاوضية، وتم الاتفاق بين الحركة والحكومة الانتقالية على

مجموعة من القضايا، من أهمها الإفراج عن مُعتقلي الحركة الشعبية لتحرير السودان (قطاع شمال) فصيل "مالك عقار"، وإسقاط أحكام الإعدام ضد قادة الحركة، وفتح المسارات لوصول المساعدات الإنسانية لمتضرري الحرب في مناطق النزاعات.

في الثاني من يوليو 2019 كانت زيارة الفريق أول "محمد حمدان دقلو" (حميدتي) قائد قوات الدعم السريع إلى إريتريا بعد دعوة الرئيس "أسياس أفورقي" ونتج عنها إصدار "البرهان" رئيس المجلس العسكري الانتقالي آنذاك القرار رقم (230) لعام 2019 بالعضو العام عن أسرى حركة تحرير السودان - فصيل "ميني أركو مناوي"، ووصل العدد إلى 235 أسيرًا، لإظهار مبدأ حسن النية تجاه الحركات المسلحة للوصول إلى السلام الشامل في السودان. لكن في الخامس من يوليو 2019 أعلنت حركة تحرير السودان - فصيل "عبدالواحد نور"، رفضها الاتفاق السياسي الذي وقعته قوى إعلان الحرية والتغيير مع المجلس العسكري الانتقالي باعتباره خيانة للثورة ودماء الشهداء.

التزمت الحركة الشعبية لتحرير السودان -قطاع شمال- فصيل "عبدالعزیز الحلو" الصمت، ولم تعلق على عدم إشراكها في المفاوضات التي جرت في الخرطوم بين العسكريين والمدنيين بشأن نقل السلطة إلى حكومة مدنية، وفي السابع والعشرين من يوليو 2019 جاءت زيارة "حميدتي" إلى جوبا مع وفد من قوى الحرية والتغيير بصحبة "شمس الدين كباشي" المتحدث باسم المجلس العسكري و"ياسر العطا" عضو اللجنة السياسية بالمجلس العسكري، من أجل التفاوض مع بعض الحركات المتمردة في دارفور ولقاء "الحلو" زعيم الحركة، وجاءت تلك الزيارة بدعوة من قبل رئيس جنوب السودان "سيلفاكير" من أجل تحقيق السلام وإيقاف الحرب في السودان.

وسرعان ما باشرت لجنة التواصل مع الحركات المسلحة أعمالها بلقاء رئيس حركة تحرير السودان - فصيل "ميني أركو مناوي" ووفد من حركة العدل والمساواة بوساطة الرئيس التشادي "إدريس ديبي" و"حميدتي" نائب رئيس

المجلس العسكري بعاصمة تشاد إنجامينا، حيث تم التفاهم بشكل مبدئي، وخرج اللقاء بالاتفاق على تجديد وقف العدائيات، والإسراع للتفاوض من خلال خطوات إجرائية بجانب دعوة الحركات الأخرى للانضمام إلى التفاوض بهدف التوصل إلى تقرير المصير.

في الحادي عشر من سبتمبر 2019 وقّعت الحكومة الانتقالية والجبهة الثورية والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع شمال، على إعلان جوبا للسلام، باعتباره اتفاقاً إطارياً لتهيئة مناخ المباحثات الفعلية، حيث ألغى الإعلان التهم الجنائية، ورفع حظر السفر الذي فرضه "البشير" ضد عدد من قادة الجماعات المسلحة. كما ألزم الموقعين بوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى. ووافقت الجماعات المسلحة على إنشاء "ممر إنساني" لتوزيع المساعدات على سكان مناطق الصراع.

وفي أكتوبر 2019 طالبت الجبهة الثورية بدمج عدة ملفات إضافية في وثيقة الإعلان الدستوري فيما عُرف بوثيقة السلام، والتي وضعت الخطوط العامة المرتبطة بمخاطبة جذور المشكلة ومعالجة آثارها، وذلك لإثبات صدق نوايا الحكومة الانتقالية في المعالجة الجذرية لتلك المسألة، وتم الاتفاق على بدء المفاوضات في منتصف شهر أكتوبر 2019 لمدة ثلاثين يوماً، ووقف شامل لإطلاق النار من جانب الأطراف، وإلغاء أحكام الإعدام التي تواجهها قادة الحركات المسلحة والإفراج عن أسرى الحرب.

وبدأت مفاوضات السلام بين الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة في جوبا برعاية "سلفا كيرمياديت" رئيس جنوب السودان وبحضور حكومات إقليمية وممثلي المنظمات الدولية في الرابع عشر من أكتوبر 2019، وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق سلام شامل مع الحركات المسلحة خلال شهرين. وتمثلت قضايا التفاوض في: القضايا السياسية، والإنسانية، والترتيبات الأمنية، وانقسمت محادثات جوبا للسلام إلى خمسة مسارات (دارفور، وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وشرق السودان، وشمال السودان ووسط السودان).

## ثالثاً | مسارات التفاوض الخمسة

منذ الحادي عشر من سبتمبر 2019، تعهدت الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة بإنهاء المفاوضات قبل الرابع عشر من ديسمبر 2019 قبل أن يتم تمديدتها لمدة شهرين حتى الرابع عشر من فبراير 2020 وتم تحديد الموعد النهائي لمدة ثلاثة أسابيع حتى السابع من مارس 2020. وفي الخامس والعشرين من مارس 2020 أدت وفاة وزير الدفاع السوداني الفريق "جمال الدين عمر"، الذي توفي بنوبة قلبية في جوبا، إلى تمديد إضافي حتى التاسع من أبريل 2020 لحسم العديد من القضايا محل النقاش. ومع تزايد العقوبات المرتبطة بجائحة "كورونا" تأخرت المفاوضات لوقت أطول، واتفقت الحكومة السودانية والجماعات المتمردة في أبريل 2020 على موعد 9 مايو 2020 لاختتام مُحادثات السلام في منتصف مايو 2020، وتم تمديد الموعد النهائي إلى 20 يونيو 2020 للتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق.

وقد اتُفق على أن تتفاوض الحكومة حول مسار دارفور مع حركة تحرير السودان بقيادة "ميني أركومناوي" وحركة العدل والمساواة بقيادة "جبريل إبراهيم"، وحركات أخرى تقاتل في إقليم دارفور. أما مسار الشرق فتتفاوض الحكومة فيه مع الجبهة الشعبية المتحدة بقيادة "الأمين داؤود"، ومؤتمر البجا بقيادة "أسامة سعيد". وتتفاوض الحكومة في مسار الشمال مع "محمد سيد أحمد الجاكومي" رئيس كيان الشمال، وحركة كُوش بقيادة "محمد داؤود"، فضلاً عن مسار وسط السودان ويتفاوض حوله المتحدث باسم الجبهة الثورية "التوم هجو". وفي المسار الأصعب الخاص بمنطقة النيل الأزرق وجنوب كردفان فاوضت الحكومة فصيلي "عبد العزيز الحلو" و"مالك عقار" بصورة مستقلة.

### 1. مسار دارفور:

يتكون مسار دارفور من حركات دارفور (العدل والمساواة، تحرير السودان، وتجمع قوى تحرير السودان)، بينما غيب عنه حركة "عبدالواحد نور". لكن

بسبب أحداث عنف شهدتها مدينة الجنية في ولاية غرب دارفور، أعلن مساردارفور في الجبهة الثورية السودانية، تعليق مفاوضات السلام مع الحكومة السودانية في جوبا قبل أن يشهد المسار تقدماً في المرحلة التالية بعد استئناف التفاوض.

ويتميز مسار دارفور باتفاق مكوناته على رؤية واضحة للتفاوض، فيما دفع هذا التوافق الكبيرين مكونات حركات دارفور إلى تحفيزها لتقديم رؤية شاملة لتسوية النزاع تتضمن قضايا النازحين واللاجئين، والقضايا التاريخية مثل الحدود والأراضي وحيازات الأراضي وفق النظام التقليدي المعروف باسم "الحواكير". بالإضافة إلى قضايا أخرى؛ مثل: الهوية، الحريات العامة وحقوق الإنسان، قضية استغلال الدين في مؤسسات الدولة، وصناعة الدستور ونظام الحكم، وإعادة هيكلة الخدمة المدنية والأجهزة النظامية، واستقلال القضاء، وتقاسم الثروة، والمشاركة في السلطة الانتقالية.

وقد اتفق وفد الحكومة السودانية ومساردارفور خلال مفاوضات السلام في جوبا، على تكوين لجنة مشتركة لمعالجة قضايا الخدمة المدنية في ولايات دارفور، ومعرفة العدد المشترك كمّاً وكيفاً في المؤسسات الاتحادية، ومعيار الاختيار، وهل الأمر يختص بأبناء دارفور في الإقليم فقط أم كل ولايات السودان، في حين ظل ملف الترتيبات الأمنية وتقاسم الثروة من أهم القضايا العالقة في مساردارفور، ومن ضمن القضايا المتفق عليها آليات العدالة والإنصاف بما في ذلك إنشاء محكمة خاصة بالانتهاكات التي ارتكبتها النظام السابق في دارفور.

## 2. مسار المنطقتين (النيل الأزرق، وجنوب كردفان):

وهو من أكثر المسارات صعوبة بسبب تداخل القضايا العالقة في هذا المسار مع ملف توزيع السلطة والثروة، فنتيجة خلافات داخلية حيث دخلت الحركة الشعبية - شمال - فصيل "مالك عقار" وفصيل "عبدالعزیز الحلو" التفاوض

بوفدين مختلفين يمثلان المنطقتين لمناقشة قضايا المنطقتين، وهو ما زاد المفاوضات تعقيداً.

وقد اشتملت رؤية فصيل "مالك عقار" على خيار الحكم الذاتي للمنطقتين، وأهمية إنهاء الحرب على أساس العدالة وعدم التمييز وبناء دولة جديدة، كما دعا إلى أهمية التنسيق المشترك مع فصيل الحركة المناوئة بقيادة "الحلو". وقد أحرزت تفاوض الحكومة مع جناح "عقار" تقدماً في القضايا المطروحة على أجندة التفاوض، وتبقى ملف الترتيبات الأمنية وهياكل الحكم لمواصلة مرحلة التفاوض. وفي التاسع من يناير 2020 لاقت زيارة رئيس مجلس الوزراء الانتقالي "عبدالله حمدوك" إلى مدينة كاودا تجاوباً كبيراً من جانب زعيم الحركة الشعبية - شمال - "عبدالعزیز الحلو"، والتي شهدت تأكيد الجانبين ضرورة التوصل إلى اتفاق سلام مُستدام.

وفي الرابع والعشرين من يناير 2020 قامت حكومة السودان وقيادات من الحركة الشعبية - شمال - فصيل "مالك عقار" بالتوقيع على جميع بنود الاتفاق الإطاري، بما في ذلك البنود الخاصة بنظام الحكم والترتيبات الأمنية، وقد تم التوقيع في القصر الرئاسي بجوبا.

### 3. مسار الشمال:

شهد مسار الشمال خلافات حادة بين حركة "كوش" المُوقعة على إعلان جوبا للسلام وكيان الشمال برئاسة "محمد الجاكومي"، الأمر الذي دفع بالجبهة الثورية إلى التوسط بين الطرفين حيث نجحت الوساطة وتم احتواء الخلاف ودخل المسار التفاوض.

وفي السادس والعشرين من يناير 2020 وقعت الحكومة الانتقالية بتمثيل من "شمس الدين كباشي" عضو مجلس السيادة الانتقالي ومسار الشمال، وحركة كُوش بقيادة "ذهب إبراهيم ذهب" كبير مفاوضي الحركة وبوساطة رسمية من رئاسة جنوب السودان بتمثيل من "توت قلواك" مستشار رئيس

جنوب السودان للشئون الأمنية، على اتفاق نهائي لإحلال السلام في البلاد. حيث يضم الاتفاق عددًا من القضايا؛ قضايا الأراضي والتنمية ومتضري السدود وقضايا المهجرين.

#### 4. مسار الشرق:

ناقش مسار الشرق قضايا ولايات شرق السودان الثلاث: "القضارف، كسلا، والبحر الأحمر"، لتحقيق السلام الحقيقي في الشرق عن طريق تحقيق صلح في شرق السودان، ومن أهم مطالبه: وصف دقيق لأزمة الشرق باعتبارها أزمة تهميش سياسي واقتصادي واجتماعي، وإقامة صندوق تنمية للشرق، يصاحبه بنك الشرق بتمويل محلي وإقليمي ودولي. وفي العاشر من فبراير 2020 عقد وفد من الحكومة الانتقالية وقيادات من مسار الشرق لقاء، مُعربين عن قطع شوط كبير في التوصل إلى اتفاق سلام.

#### 5. مسار الوسط:

يرأس المسار نائب رئيس الجبهة الثورية "التوم هجو"، ويُعد من أول المسارات التي وقعت على الاتفاق الإطاري في الرابع والعشرين من ديسمبر 2019، حيث اشتمل الاتفاق على مخاطبة القضايا الأساسية المتعلقة بالتنمية وقضايا المزارعين وقضية مشروع الجزيرة والأراضي، بجانب التوزيع العادل للثروة والحياة الكريمة للسودانيين، وبالاتفاق على الترتيبات الأمنية، يمكن احتواء ودمج عناصر الحركات المسلحة في المنظومة الأمنية وإنهاء مُعضلة تعددية الجيوش التي تعتبر أكبر تهديد أمني للبلاد.

### رابعًا | اتفاق "جوبا" للسلام وأبرز مخرجاته

في 31 أغسطس 2020، تم التوقيع رسميًا على اتفاق السلام بين الحكومة السودانية وأربع حركات مُسلحة بعد عشرة أشهر من مفاوضات شاقة بوساطة من حكومة جنوب السودان، بحضور كل من الفريق أول "عبدالفتاح

البرهان" رئيس مجلس السيادة الانتقالي، ورئيس الوزراء "عبدالله حمدوك"، ووفد من الجبهة الثورية السودانية، ورئيس جنوب السودان "سلفاكير ميارديت"، والعديد من الوفود الأجنبية، وعدد من وزراء خارجية دول منظمة "الإيجاد"، ومسؤولين من الدول الصديقة للسودان (مصر، والسعودية، والإمارات، وتشاد)، ورؤساء البعثات الأجنبية، ورئيس بعثة "اليوناميد"، ورئيس بعثة الاتحاد الإفريقي.

وقد شملت قائمة الحركات المسلحة التي وقعت على الاتفاق كلاً من: حركة العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان - فصيل "يمني أركو مناوي"، والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع شمال - فصيل "مالك عقار"، والحركات المُجمعة تحت راية تحالف الجبهة الثورية السودانية، بينما لم تنضم حركتان إلى اتفاق السلام؛ الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع شمال - فصيل "عبدالعزیز الحلو" في جنوب كردفان وأجزاء من ولاية النيل الأزرق، وحركة تحرير السودان - فصيل "عبدالواحد نور".

وقد شمل الاتفاق بالبروتوكولات الثمانية التي تضمنها تفاهمات تفصيلية حول قضايا تقسيم السلطة، والترتيبات الأمنية، وتعويض ضحايا الحرب، والأمن وقضية الأرض "الحواكير"، والعدالة الانتقالية، والتعويضات، وجبر الضرر، وتنمية قطاع الرعاة، وتقاسم الثروة، وتقاسم السلطة، وقضية النازحين واللاجئين، ووقف الحرب، واحترام التعدد الديني والثقافي، والتميز الإيجابي لمناطق الحرب في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان. وتمثلت أهم بنود الاتفاق فيما يلي:

- **الفترة الانتقالية:** تمديد الفترة الانتقالية 39 شهراً إضافياً تبدأ من تاريخ توقيع الاتفاق من أول سبتمبر 2020، من أجل عملية الدمج والتسريح المتعلقة بمقاتلي الحركات المسلحة، مع تشكيل قوات مُشتركة من الجيش السوداني والشرطة والدعم السريع لحفظ الأمن في ولاية دارفور والمنطقتين تمثل فيها قوات الحركات المسلحة بنسب تصل إلى 30%.

- تقاسم السلطة: تمثيل الحركات المسلحة بثلاثة أعضاء في مجلس السيادة الانتقالي، وأربعة وزراء في الحكومة التنفيذية، وخمسة وسبعين مقعداً في المجلس التشريعي البالغ عدده ثلاثمائة عضو، ومنح 25% من مقاعد مجلس الوزراء والمجلس التشريعي و3 في مجلس السيادة الانتقالي للجهة الثورية، وتمكين المناطق المتضررة من الاستفادة الكاملة بنسبة 40% من عوائد الضرائب والموارد والثروات المحلية، و60% للخزينة المركزية.
- الترتيبات الأمنية: إنهاء عمليات دمج وتسريح القوات التابعة للحركات المسلحة من خلال تفكيك الحركات المسلحة وانضمام مقاتليها إلى الجيش النظامي الذي سيعاد تنظيمه ليكون مُمثلاً لجميع مكونات الشعب السوداني ليعكس التنوع في البلاد. وتفكيك قوات المتمردين ودمج مقاتليها في الجيش الوطني.
- مسار المنطقتين (النيل الأزرق وجنوب كردفان): إعطاء الحكم الذاتي لأول مرة في تاريخ السودان والتشريع والحريات الدينية للمنطقتين بتحديد اختصاصات السلطات المحلية والفيدرالية، بما في ذلك سن القوانين والتشريعات وفقاً لدستور 1973، وتقسيم موارد المنطقتين بنسبة 60% للسلطة الفيدرالية و40% للسلطة المحلية، بما في ذلك نفط غرب كردفان، وتشكيل مفوضية للحريات الدينية، وسيدفع صندوق جديد 750 مليون دولار سنوياً لمدة 10 سنوات للمناطق الجنوبية والغربية الفقيرة.
- مسار دارفور: تشكيل قوة مُشتركة لحماية المدنيين في إقليم دارفور، ومنح الحركات المسلحة 40% من الحكم في إقليم دارفور و10% في الولايات الشمالية (الجزيرة، نهر النيل، الشمالية، النيل الأبيض).
- مسار الشمال: الاتفاق على قضايا النوبة في الشمال، وإعادة تأهيل هذه المناطق.

- **مسار الوسط:** مُخاطبة القضايا المتعلقة بالتنمية وقضايا المزارعين وقضية مشروع الجزيرة، بجانب التوزيع العادل للثروة والحياة الكريمة، والإجراءات التي تتسم بالعامل الاقتصادي، وتقديم كافة الخدمات لهذا المسار.
- **مسار الشرق:** وصف دقيق لأزمة ولايات الشرق الثلاث (القضارف، كسلا، وبورتسودان) باعتبارها أزمة تهميش سياسي واقتصادي واجتماعي، وإتاحة الفرصة للتنمية عن طريق إقامة صندوق تنمية للشرق، يصاحبه بنك الشرق بتمويل محلي وإقليمي ودولي.

## خامسًا | الأدوار الخارجية في عملية السلام

تم الترحيب باتفاق جوبا للسلام باعتباره نجاحًا كبيرًا في إحلال السلام في السودان، وحظي بإشادة عالية من الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والولايات المتحدة، ويُدلل ذلك على حرص المجتمع الدولي على دعم المرحلة الانتقالية، وإعادة دمج وانخراط السودان مرةً أخرى على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد تنوعت الأدوار الخارجية في مفاوضات السلام بين أدوار فاعلين من دول ذات العلاقات المباشرة ذات الصلة بالحركات المسلحة (جنوب السودان، تشاد، إريتريا)، وأدوار دول حريصة على الاستقرار في السودان لتجنب تصديره مشكلاته الأمنية للخارج (مصر، إثيوبيا)، وقوى إقليمية ذات علاقات وثيقة بالسودان (الإمارات، السعودية، قطر)، فضلًا عن قوى دولية انخرطت منذ عقود في عملية السلام في السودان (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي).

- **جنوب السودان: تعهد "سيلفاكير مياردير" رئيس جنوب السودان** برعاية المفاوضات بين الحركات المسلحة والحكومة الانتقالية، وشكل "سيلفاكير" لجنة الوساطة ومنبر جوبا، واستضافت جوبا جولات المفاوضات لمدة 10 أشهر. ويأتي ذلك من القواسم والأهداف المشتركة بين

الحركات المسلحة المختلفة، وقرب حكومة جنوب السودان من معظم تلك الحركات.

- تشاد: استقبلت لاجئي دارفور طيلة فترات الحرب، وشاركت في فريق الوساطة بين الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة من أجل تحقيق الاستقرار في السودان.

- إريتريا: توسط "أفوري" -رئيس دولة إريتريا- بين المجلس العسكري والحركات المسلحة في شرق السودان، نظرًا لقرب الحركات المسلحة في شرق السودان من إريتريا.

- مصر: بذلت مصر مساعي حميدة لتوحيد الجبهة الثورية، وظلت تتابع عملية التفاوض وتدعم مسيرتها إلى الأمام، ودعا السفير "أسامة شلتوت" مساعد وزير الخارجية لشئون السودان وجنوب السودان، كافة الأطراف غير المنضوية في الاتفاق للانضمام، حيث بادرت مصر بدعم السلام، ومهدت لذلك بعقد اجتماعات، وقامت بزيارات متعددة لمنبر جوبا، مؤكدًا أن مصر ستظل داعمة للجهود الرامية للاستقرار والسلام في السودان بالتنسيق مع مختلف الشركاء الإقليميين والدوليين.

- إثيوبيا: تبني رئيس الوزراء "آبي أحمد" دور المصالحة الوطنية بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة، ويأتي ذلك في ظل التقارب الجغرافي، والحرص على استقرار الداخل السوداني. وتمثل الدور الإثيوبي في استضافة أديس أبابا ورش عمل تحضيرية لدعم عملية السلام.

- الإمارات العربية المتحدة: لعبت الإمارات دورًا في تحقيق اتفاق السلام، بدأت بجهود وساطة لأول مرة بين المجلس العسكري السوداني والحركات المسلحة التي تقاتل في ولايات دارفور، ومنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وفي ضوء ذلك فقد استضافت دبي منتصف أبريل 2020 اجتماعًا لقادة الحركات المسلحة: الحركة الشعبية - شمال - فصيل "مالك

عقار"، وحركة تحرير السودان فصيل "ميني أركو مناوي"، بهدف إقرار السلام، ونتيجة لذلك بدأت اتصالات بين المجلس العسكري وحاملي السلاح بمنطقة النيل الأزرق ودارفور.

- المملكة العربية السعودية: أكد سفير السعودية في الخرطوم دعم بلاده تنفيذ الاتفاق، وأشار إلى أن مؤتمر شركاء السودان الذي انعقد في الرياض في 12 أغسطس 2020 بمثابة رسالة من المجتمع الدولي لحث الأطراف للتوصل لاتفاق السلام.

- قطر: في الحادي عشر من أكتوبر 2019 دعت قطر قادة السلطة الانتقالية لزيارة الدوحة بعد تجديد استعدادها لدعم السلام والتنمية في السودان بعد الإطاحة بنظام "البشير"، حيث سبق وأن دعمت قطر عملية السلام التي استمرت عامين لإنهاء نزاع دارفور والتي اختتمت بالتوقيع على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور عام 2011.

- الاتحاد الأوروبي: وجاء ذلك عبر الزيارات المختلفة التي قام بها المفوض الأعلى للشئون الخارجية والسياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي "جوزيف بوريل"، والتي جاء آخرها في الرابع والعشرين من يونيو 2020. وفي الثالث والعشرين من يناير 2020 استقبل كل من السفير البريطاني لدى دولة جنوب السودان، والقائم بالأعمال الفرنسي في جوبا، "جبريل إبراهيم" رئيس حركة العدل والمساواة من خلال الاطلاع على مجريات العملية التفاوضية، ودعم الأطراف للوصول إلى سلام دائم.

- الولايات المتحدة الأمريكية: في ظل حرص الولايات المتحدة على عدم تحول السودان إلى مصدر تهديد إقليمي، تمثلت إحدى المهام الرئيسية لـ "دونالد بوث" المبعوث الأمريكي في السودان في دعم التفاوض مع الحركات المسلحة في دارفور ومنطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، من أجل ضمان مشاركة هذه الحركات في العملية السياسية.

## سادسًا | مستقبل السلام في السودان .. فرص وتحديات

في ظل الوضع الداخلي والإقليمي بالغ التعقيد لا يمكن التنبؤ الكامل بمستقبل السلام في السودان، لكن يمكن استشراف ما يتمتع به من فرص، وما قد يواجهه من تحديات.

### 1. الفرص:

- تراكم زخم قوي لإتمام عملية السلام: اكتملت المهمة الأولى بنجاح في توقيع الوثيقة الدستورية في أغسطس 2019، حيث كان من المأمول الوصول إلى اتفاق سلام خلال ٦ أشهر، وما أنجز من اتفاق سلام عمل إيجابي وخطوة متقدمة في اتجاه السلام الشامل، وتضمن قضايا مُرتبطة بالمشروع الوطني لم تُعالج من قبل لتحقيق دولة المواطنة والوصول إلى سودان جديد. وعلى الرغم من التعثر، جاء توقيع اتفاق جوبا بعد نحو عام ليؤكد تراكم زخم كبير لتنفيذ ما اتفق عليه على أرض الواقع.
- تقديم حلول غير مُسبقة لقضايا المنطقتين: أعطى اتفاق جوبا للمنطقتين "النيل الأزرق وجنوب كردفان"، حق الحكم الذاتي والتشريع والحريات الدينية، وستُمنح 40% من الثروة المُنتجة بما في ذلك نفط غرب كردفان لمدة عشر سنوات. فضلاً عن التفاهات التي جرت في أديس أبابا بعد توقيع اتفاق جوبا بين "عبدالله جمدوك" و"عبدالعزیز الحلو" بشأن اعتراف الدولة بمطلب الأخير الخاص بإقرار مبدأ فصل الدين عن الدولة، وهو ما يشير لإمكانية التوصل لاتفاق شامل للسلام قريبًا.
- توسيع قاعدة المشاركة للقوى المدنية: يساهم اتفاق جوبا في إصلاح وتطوير وتحديث القطاع الأمني من خلال الاستفادة من كافة الموارد البشرية للحركات المُسلحة وبناء جيش بعقيدة عسكرية جديدة. هذا بجانب معالجته لقضايا الخدمة المدنية من أجل تحرير الوظيفة العامة

في السودان من الاعتبارات السياسية والجهوية، وبما يضمن تمثيل كل الأطراف في بنية المؤسسات الحكومية.

- تعزيز أداء الحكومة في السلطة الانتقالية: سيعمل اتفاق جوبا على تعزيز برامج التحول الديمقراطي المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية، والإعلان السياسي، وتقوية الشراكة بين القوى المدنية والعسكرية.
- إنهاء الحروب والاقتتال وتحقيق الاستقرار: باعتبار أن الحركات الموقعة على الاتفاق موجودة في دارفور والنيل الأزرق ومنطقة جبال النوبة حتى تستطيع الحكومة الانتقالية تحقيق الاستقرار من خلال عودة النازحين واللاجئين.

## 2. التحديات:

- التكلفة المالية المرتفعة: لا يزال توفير الدعم المالي يشكل العائق الأساسي لتنفيذ اتفاق السلام، حيث تعاني الحكومة الانتقالية من أزمة مالية قد تعيق تنفيذها لبعض البنود، مثل عودة ملايين النازحين وتحقيق التنمية الإقليمية، كما يظل من المطلوب توفير موارد كبيرة لمعالجة قضايا التعويضات وإعادة التوطين والتسريح وإعادة الإدماج، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الأساسية.
- طول الجدول الزمني للتنفيذ الكامل للاتفاق: لا تزال هناك مشكلات متعلقة بالجدول الزمني لتنفيذ الاتفاق، وضرورة التأكد من تنفيذ الأطراف للاتفاقية، حيث كان تحقيق السلام مع المتمردين حرجاً الزاوية في الحكومة الانتقالية، لكن لا يزال هناك جدول زمني طويل قد يعطل من عملية التنفيذ السريع للاتفاق.
- مطالب الحركات غير الموقعة على اتفاق السلام: لا يزال هناك فصيلان من أكثر الفصائل المؤثرة على أرض الواقع غير مشمولة بالاتفاق، وهما

فصيلاً "عبدالعزيز الحلو" و"عبدالواحد نور"، وهو الأمر الذي يشير إلى قابلية كبيرة للانتكاس ما لم يتم احتواء مطالب الفصيلين في أقرب وقت ممكن.

## وختامًا

تُمثل هذه المرحلة من اتفاق السلام بداية حسم ملف الصراعات الداخلية من أجل تيسير انفتاح السودان وتطبيع علاقاته مع المجتمع الدولي للمُساعدة في التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية، وإزالة كافة آثار الحروب والصراعات في البلاد، وإعادة ترتيب المشهد السياسي الداخلي في السودان. ولذا، ينبغي على الحكومة السودانية أن تستخدم اتفاق جوبا للسلام كفرصة لإنهاء جميع النزاعات المسلحة في السودان، ومن ثم التوصل إلى السلام الشامل.

## التحديات الأمنية للمرحلة الانتقالية في السودان بين التوترات الداخلية والاضطرابات الإقليمية

---

\* أسماء عادل

باحثة بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يعتري الدولة السودانية ضعف ومشكلات أمنية، وتعاني الحكومة الانتقالية السودانية بقيادة رئيس الوزراء "عبدالله حمدوك" معاناة كبرى، حيث تعمل قوى الثورة المضادة جاهدةً على كل الجبهات من أجل شل عمل الحكومة الانتقالية، ووضع العراقيل في طريقها، التي كان أخطرها تصعيد التهديدات الأمنية. وتحاول هذه الورقة خلال خمسة محاور، أن تقدم عرضاً تحليلياً للمهددات التي يتعرض لها السودان خلال المرحلة الانتقالية؛ فالمحور الأول سيتناول ظاهرة الصراعات القبلية، فالتوترات القبلية هي ميراث سبئ للبشير الذي استغل الورقة القبلية لحساباته للبقاء في السلطة. والمحور الثاني سيتناول التحديات الداخلية في المؤسسات العسكرية والأمنية في السودان في مرحلة ما بعد "البشير". وسيتم في المحور الثالث تناول نشاط الجماعات الإجرامية التي تزايد نشاطها خلال المرحلة الانتقالية. ويخصص التقرير المحور الرابع لتحليل التوترات التي شهدتها السودان على حدوده. أما المحور الخامس فيرصد مساعي الجماعات الإرهابية إلى إعادة تموضع في الخارطة السياسية الجديدة للسودان.

## أولاً | الصراعات القبلية

ظاهرة الصراعات القبلية في السودان ليست حديثة العهد، فهي موجودة منذ عهود حيث تشتعل الخلافات حول الموارد الشحيحة، والتي فاقمتها سياسات نظام حكم الرئيس السوداني السابق "عمر البشير" التي ارتكزت طيلة ثلاثة عقود على إذكاء التنافس بين القبائل لضمان استمراره في السلطة.

ولم تنتهِ ظاهرة الصراع القبلي بسقوط نظام "عمر البشير" في شهر أبريل 2019 في أعقاب الثورة الشعبية، فقد عملت المجموعات المنتمية للنظام

السابق التي تضررت مصالحها بسقوط النظام على وضع العراقيل أمام الحكومة الانتقالية بإشعال نيران الصراع القبلي في العديد من الولايات بشكل متزامن. وقد ازدادت وتيرة الصراعات القبلية في السودان في الآونة الأخيرة، بما يُشكل عائقًا أمام الحكومة الانتقالية التي تواجه العديد من المشكلات الموروثة من عهد "البشير"، ويمكن تقسيم الصراعات القبلية وفقًا للمنطقة الجغرافية على النحو التالي:

#### أ. الصراعات القبلية في شرق السودان:

يشهد شرق السودان منذ العام الماضي صراعات قبلية متكررة. ويضم إقليم شرق السودان ثلاث ولايات هي: القضارف، وكسلا، والبحر الأحمر. فقد اندلعت الصراعات القبلية بولايات الشرق الثلاث، تارة بين بني عامر والنوبة، وأخرى بين الهدندوة وبني عامر. وساعدت حالة الانفلات الأمني التي أعقبت سقوط الرئيس "عمر البشير"، في 11 أبريل 2019، على انتشار التوتر القبلي، فقد سرت اضطرابات بين قبيلتي بني عامر والنوبة في ولايات شرق السودان الثلاث خلال عام 2019، لتتحول إلى أحداث دامية راح ضحيتها نحو مئة قتيل في مدينة بورتسودان على البحر الأحمر حيث الميناء الرئيسي للبلاد.

ففي مايو 2019، اندلعت اشتباكات في مدينة القضارف شرق البلاد بين بني عامر والنوبة قتل فيها 7 أشخاص، وجرح 22 إثر مشادة بين امرأة من النوبة وبائع مياه من بني عامر، سرعان ما تطورت وتدخل فيها أطراف مسلحون. ونجحت السلطات الرسمية والوساطات الشعبية في فضّ الاشتباكات وتهدة الأوضاع في المدينة، على الرغم من اتهامات لأجهزة الأمن في الولاية بالتقصير والتأخر في التدخل، غير أن هذه الواقعة أثارت موجة من الاشتباكات وقعت في مدينة خشم القرية بولاية كسلا، قبل أن تنتقل مجددًا إلى بورتسودان عاصمة ولاية البحر الأحمر في بداية يونيو 2019 راح ضحيتها 40 من بني عامر، و12 من النوبة.

ولم يصمد الصلح الذي عُقد وقتها طويلاً مع اندلاع الاشتباكات مجدداً في 25 أغسطس 2019، وقد بلغ عدد القتلى 17 قتيلاً، وقد أصدرت السلطات السودانية قراراً بإقالة والي البحر الأحمر المكلف اللواء الركن "عصام عبدالفرج"، على خلفية الاشتباكات، كما تم تفعيل حالة الطوارئ بالولاية واتخاذ إجراءات لحفظ الأمن والسلم الاجتماعي، ومنع انتقال الصراع القبلي إلى أنحاء أخرى من البلاد، كما تم إرسال تعزيزات شرطية من الاحتياطي المركزي للفصل ما بين قبيلتي بني عامر والنوبة.

وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذتها السلطات السودانية، فقد تجددت المواجهات القبلية بين قبيلتي بني عامر والأمرار في 18 نوفمبر 2019، بعد حالة احتقان أعقبت وصول الأمين داؤود رئيس الجبهة الشعبية المتحدة إلى المدينة، مما أدى إلى سقوط قتيلين من الطرفين رغم الانتشار الكبير لقوات الجيش والشرطة والدعم السريع، التي لم تفلح في صد الحشود.

وقد عاد الصراع القبلي في بورتسودان إلى واجهة الأحداث خلال عام 2020، فقد شهدت ولاية البحر الأحمر في مطلع شهر أغسطس 2020، صراعاً قبلياً دموياً بين قبيلتي النوبة وبني عامر، وقد أعلنت السلطات السودانية أن عدد ضحايا الاقتتال القبلي بمدينة بورتسودان شرقي البلاد بلغ 33 قتيلاً، وإصابة 100 آخرين، وقد ألقى القوات الأمنية القبض على 85 متهمًا، انتهت بتوقيع صلح يبدو أنه فشل في الصمود لفترة طويلة.

ويعود سبب الاقتتال في عام 2020 إلى صدور قائمة تعيينات الولاة الجدد، التي ضمت 18 والياً لولايات السودان، في 22 يوليو 2020، وشملت تعيين القيادي بقوى الحرية والتغيير، صالح محمد صالح، لولاية كسلا بشرق السودان، وأثار اختيار صالح موجة من الاحتجاجات بين قبيلتي بني عامر والنوبة في الولاية، لأن الوالي المكلف ينتمي إلى قبيلة بني عامر، فيما تتحالف قبائل البجا، والهندودة، والهوسا، مع قبيلة النوبة في رفضه، وتذهب باتجاه التصعيد السياسي ضد الحكومة لإصرارها على بقاءه في منصبه.

وترى القبائل الراضة لتعيين الوالي الجديد أنه لا يمتلك المؤهلات التي تمكنه من القيام بمهامه، بينما تطالب قوى الحرية والتغيير بأن يأخذ فرصته أولاً قبل تقييم أدائه، وأنه يمكن إزاحته في حال الفشل في القيام بمهمته. وقد قامت السلطات السودانية بفرض حظر تجوال في مدينة بورتسودان لاحتواء الاشتباكات بين مؤيدين ومعارضين لتعيين الوالي الجديد لمدينة كسلا، وإرسال قوات أمنية إلى الولاية للعمل على فرض هيبة الدولة، وقد ساهمت هذه الإجراءات في استقرار الأوضاع نسبياً، مع استمرار فرص تجدد الاشتباكات في المستقبل.

#### ب. الصراع القبلي في دارفور:

بالتزامن مع اندلاع الثورة السودانية في شهر ديسمبر 2018، حدثت توترات في إقليم دارفور، حيث حمل محتجون بولاية شمال دارفور جثث ذويهم الذين قتلوا في نزاع بين مسلحين رعاة ومزارعين وتركوها أمام منزل والي الولاية، مطالبين بالعدالة وفرض الأمن وهيبة الدولة وحكم القانون. كما أعلنت البعثة الأممية، في 29 ديسمبر 2019، أن مئات الأشخاص من السكان المحليين، فضلاً عن أفراد يرتدون زي القوات النظامية، اقتحموا في 27 من الشهر ذاته المقر السابق لرئاسة القطاع الجنوبي لـ "اليوناميد" في نبالا جنوب دارفور وذلك باختراق السياج الخارجي للمعسكر، موضحة أنهم نهبوا أصولاً مملوكة لبعثة الأمم المتحدة كما تم تخريب منشآت المعسكر. وكانت الأصول التي كانت في المقر تقدر قيمتها بأكثر من 100 مليون دولار، بينها أكثر من مائتي سيارة علاوة على معدات كهربائية وأثاث قيم.

وقد اندلعت اشتباكات بين قبيلتي الرزيقات والفلاتة في ولاية جنوب دارفور جنوب غربي البلاد، وأعلنت الحكومة السودانية - في 7 مايو 2020 - مقتل 30 شخصاً في الاشتباكات التي اندلعت بين القبيلتين. كما وقعت اشتباكات بين شباب من قبيلة المساليت وآخرين من القبائل العربية في 20 يوليو 2020، بمدينة الجنيينة - دارفور، أدت لسقوط حوالي

7 أشخاص قتلوا وعشرات الجرحى، كما شهدت المدينة حالات سلب ونهب لممتلكات المواطنين.

ونجد أن ظاهرة الصراع القبلي في إقليم دارفور قد تفجرت في عهد الرئيس السوداني السابق "عمر البشير"، فقد اندلعت حرب أهلية في الإقليم في 2003 أدت إلى مقتل عشرات الآلاف، ونزوح ما يقارب مليوني نسمة، وأدى القتال الدائر بين حكومة السودان والمليشيات ومجموعات المتمردين الأخرى إلى ارتكاب انتهاكات على نطاق واسع، وقد صدرت مذكرة في مارس 2009 من قبل محكمة الجنايات الدولية باعتقال الرئيس السوداني "عمر البشير" بتهم ارتكاب جرائم حرب في دارفور.

ونجد أن أزمة دارفور قد أثارت اهتمام المجتمع الدولي منذ 2003، فقد أعلنت الأمم المتحدة في عام 2004 أن منطقة دارفور تمر بأسوأ كارثة إنسانية في العالم؛ وقد طالبت الأمم المتحدة حكومة الخرطوم بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحدث في دارفور في ظل توافد منظمات إغاثية عدة على المنطقة تابعة للأمم المتحدة وغير تابعة لها بعد ازدياد الهجمات المسلحة هناك والتي أدت إلى تشريد ما يزيد على مليوني شخص وقتل أكثر من ربع مليون.

وقد بُذلت جهود دولية لإنشاء البعثة المشتركة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لعمليات السلام في دارفور، والتي تعرف اختصارًا باسم "يوناميد"، رسميًا من قبل مجلس الأمن في 31 يوليو 2007، وتسلمت بعثة "يوناميد" مقاليد الأمور من "أميس" رسميًا في 31 ديسمبر 2007، ويجدد التفويض سنويًا. وكانت مهمة البعثة الأساسية حماية المدنيين، لكنها وكلت كذلك بالمساهمة في تأمين المساعدات الإنسانية، ومراقبة وتأكيد تفعيل الاتفاقيات، ومساعدة العملية السياسية المُتَّصِمة، والمساهمة في تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، ومراقبة وإعطاء التقارير عن الوضع على طول الحدود بين تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى.

وبعد عزل نظام "عمر البشير"، زادت الصراعات القبلية في دارفور، والتي أدت إلى مقتل عشرات المدنيين العزل، وتشريد الآلاف من مناطق سكنهم، ليعتمد مجلس الأمن الدولي في يونيو 2020 بالإجماع قرارات بشأن السودان، ينص أولهما على تشكيل بعثة سياسية في الخرطوم مهمتها دعم المرحلة الانتقالية في البلاد، وتهدف إلى مساعدة الانتقال السياسي والتقدم نحو الحكم الديمقراطي وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والسلام المستدام، وستعمل على دعم عمليات السلام وتنفيذ اتفاقياته المستقبلية وحماية المدنيين ودعم سيادة القانون وحشد المساعدة الاقتصادية والإنمائية وتنسيق المساعدة الإنسانية، بينما يمدد الثاني ولاية بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي المشتركة في دارفور (يوناميد) حتى نهاية عام 2020. وكانت الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي قد دعوا في تقرير مشترك خلال مارس الماضي إلى أن تحل بعثة سياسية محل قوة حفظ السلام في دارفور مع نهاية أكتوبر القادم، بعد انسحاب تدريجي للجنود حتى ذلك الموعد.

## ثانياً | التوترات داخل المؤسسات الأمنية

تشهد المؤسسات الأمنية السودانية عددًا من التحديات، ويتضح ذلك على النحو التالي:

### أ. المحاولات الانقلابية:

أعلن المجلس العسكري في السودان، إحباط عدد من المحاولات الانقلابية منذ سقوط نظام "عمر البشير" في أبريل الماضي، وتهدف المحاولات الانقلابية لعودة نظام المؤتمر الوطني البائد للحكم، وقطع الطريق أمام الانتقال السلمي للسلطة وتأسيس الدولة المدنية التي يحلم بها الشعب السوداني.

وتبرهن المحاولات الانقلابية الفاشلة التي خطط وحضّر لها مجموعة من الضباط وضباط الصفّ بالخدمة والمعاش بالقوّات المسلّحة وجهاز الأمن والمخابرات الوطني، على استمرار العناصر الموالية للنظام السابق في الجيش في العمل على زعزعة استقرار المؤسسة، وفيما يلي عدد من المحاولات الانقلابية التي تم إحباطها عقب الإطاحة بالبشير:

- دُبرّت محاولة انقلابية في 18 مايو 2019 بواسطة ضباط تمت إحالتهم إلى التقاعد من الجيش والشرطة بعد نجاح الثورة السودانية. وأتى هذا الإعلان في أعقاب تعليق المجلس العسكري مباحثاته مع "قوى الحرية والتغيير" في أعقاب إطلاق نار في محيط اعتصام المتظاهرين أمام القيادة العامة للجيش في الخرطوم.
- أعلنت المؤسسة العسكرية، في 12 يونيو 2019، عن إحباط محاولة انقلابية نسبتها لمجموعة من الضباط الموالين للرئيس "عمر البشير"، وأعلنت عن القبض على 68 ضابطًا، من دون أن تعلن هوية الضباط القائمين بالانقلاب.
- أعلنت المؤسسة العسكرية السودانية عن إحباط مخطط انقلابي، في 12 يوليو 2019، وذلك عشية الاتفاق بين العسكر وقوى الحرية والتغيير على مرحلة انتقالية لإنهاء الأزمة.
- كما أعلن في السودان عن انقلاب 24 يوليو 2019 الذي قاده رئيس أركان الجيش الفريق أول "هاشم عبدالمطلب أحمد"، بحسب ما أعلنه الجيش السوداني، وجرى على إثره اعتقال عدد من ضباط القوات المسلحة وجهاز الأمن والمخابرات الوطني، وأعلن الجيش السوداني أن هذه المحاولة هدفت إلى إعادة نظام "البشير".
- وقد تداولت أنباء في 12 يونيو 2020، وقوع محاولة انقلاب فاشلة وأنه تم على إثرها توقيف 68 ضابطًا وأنهم إسلاميون موالون للنظام

السابق، فيما نفت مصادر عسكرية وقتها صحة هذه الأنباء، وأن توقيف الضباط تم ضمن إجراءات أمنية احترازية.

#### ب. تمرد داخل جهاز المخابرات السوداني:

شهدت عدة مناطق في السودان، في 14 يناير 2020، توتراً أمنياً وصل ذروته عندما شرعت قوات هيئة العمليات التابعة لجهاز المخابرات السوداني في إطلاق النيران بكثافة في الهواء، وقد أعلن الجيش السوداني عن "تمرد" لمجموعة عناصر من جهاز الأمن في الخرطوم، بينما أغلقت السلطات المجال الجوي فوق العاصمة بعد إطلاق نار في قاعدة قرب مطار المدينة.

فقد قامت عناصر من هيئة العمليات التابعة لجهاز المخابرات برفض تسليم المقرات التابعة لجهاز المخابرات الوطني السوداني في منطقة كافوري، شرقي الخرطوم، ومنطقة الرياض وسوبا، جنوبي العاصمة، احتجاجاً على عدم حسم مصير الهيئة وأفرادها بعد القرار الذي اتخذته المجلس العسكري، بإعادة هيكلة الجهاز وحصر مهامه في جمع وتحليل المعلومات فقط، من دون المشاركة في عمليات عسكرية، أو فض التظاهرات أو اعتقال المعارضين.

ونجد أن البعض وصف تلك الأحداث بأنها محاولة تمرد وإشاعة الذعر والفوضى للقيام بانقلاب عسكري تقوده عناصر نظام الإنقاذ السابق، بينما البعض الآخر يقلل من شأن ما حدث ويصفه بأنه مجرد احتقان واحتجاج من هذه القوات بسبب تأخر صرف استحقاقاتها المالية.

كما أعلن "عبدالفتاح البرهان" رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني، أن "أبا بكر مصطفى" مدير المخابرات العامة تقدم باستقالته بعدما تصدى الجيش لحركة تمرد قام بها عناصر في الجهاز رفضاً لخطة إعادة هيكلة، وتعتقد السلطات الانتقالية أن "صلاح قوش" المدير السابق للجهاز هو من يقف وراء حركة التمرد التي تم إحباطها.

## ثالثاً | الانفلات الأمني ونشاط الجماعات الإجرامية

انتشرت ظاهرة العصابات المسلحة المعروفة باسم عصابات "النيقرز" في السودان خلال السنوات الأخيرة، وتمثل هاجساً أمنياً للسلطات السودانية والقبائل في عموم السودان، ومصدر إزعاج للأسر والمجتمعات المحلية، وقد تورطت العصابات التي تتشكل من مراهقين من الجنسين، في أعمال قتل ونهب وتخريب واضطرابات أمنية، تنتهي بمحاكمتهم والزج بهم في السجون، أو قتلهم في الاشتباكات.

ونجد أن المجتمع السوداني يعاني من ظاهرة عصابات النيقرز التي ظهرت بصورة واضحة للعيان وفي وضوح النهار بعد أن كان نشاطها في السابق في ظلمة الليل، وقد ظهرت منذ عام 2003 في أطراف العاصمة وبعض الولايات التي تشهد صراعات مسلحة، وعملت على شنّ الهجمات المنظمة على المواطنين في الطرقات والأماكن العامة. وقد عملت الأجهزة الأمنية السودانية على الحد من هذه الظاهرة وكادت أن تختفي، إلا أنها عاودت الظهور عندما اندلعت الاحتجاجات الشعبية في العاصمة الخرطوم في نهاية عام 2018.

فقد استغلت هذه العصابات اندلاع الثورة السودانية لزيادة نشاطها، وشمل ظهورها كل مدن العاصمة وأحيائها، وقد عادت العصابات للظهور بصورة مزعجة ومقلقة، حيث إنها ظهرت بصورة كبيرة في كل أنحاء العاصمة في الشوارع والطرقات والمحال التجارية والأماكن العامة تمارس النهب والسلب والترويع، وقد سجلت محاضر الشرطة عددًا من البلاغات الجنائية، وقد تم إلقاء القبض على الكثير منهم. وتعتبر ظاهرة انتشار عصابات النيقرز من أكبر المهددات الأمنية التي تواجه الأجهزة الأمنية خلال المرحلة الانتقالية التي يمر بها السودان، وذلك بسبب الجرائم وأعمال الفوضى التي يقومون بها، ويتضح ذلك على النحو التالي:

- ارتكبت عصابات النيقرز، في 26 مارس 2020، جرائم النهب الجماعي والترويع، خصوصًا في أعقاب إخلاء السجون من محكومي ومداني

الحق العام في قضايا جنائية بسبب فيروس كورونا، وفي إطار الإجراءات والاحترازمات الحكومية لمجابهة الوباء، الذي اجتاح وأرعب العالم، مما فرض على السلطات السودانية تخفيف الازدحام في السجون.

- وقوع هجوم جماعي بالسلاح الأبيض على المجمع الأشهر لبيع الذهب الخام والمشغول بقلب الخرطوم، الأمر الذي أثار الرعب، وزعزع استقرار المنطقة، وأدى إلى إغلاق السوق بالكامل، وتطويقه من قبل قوات الشرطة. وتتمثل الخطورة والمخاوف من أن عددًا من الذين شملهم الإفراج محكومون في قضايا جنائية، ويُشكلون خليطًا من معتادي السرقة والإجرام والنهب، وبينهم الكثير من الأعضاء في عصابات "النيقرز".
- انتشرت صور لمدينين، في 15 يونيو 2020، وهم يعتقلون عشرات الأشخاص بوسط الخرطوم، ينحدر معظمهم من مناطق مهمشة، وقد وقعت الحادثة بعدما حدث هجوم مسلح بأسلحة بيضاء في منطقة بري وسط الخرطوم بغرض النهب والسرقة، وقد تم التصدي لهم، كما أعلنت الشرطة السودانية في الثامن من يوليو 2020، أنها حرّرت 8 رهائن أجنب، 7 فتيات وشاب، من قبضة عصابة متخصصة في الاتجار بالبشر، وطلبت 5 آلاف دولار، مقابل إطلاق سراح كل واحد منهم.

## رابعًا | مهدّدات أمن الحدود

تمثل المناطق الحدودية شرقًا وغربًا مصدرًا إضافيًا للتهديدات الأمنية في السودان في المرحلة الانتقالية، وذلك على النحو التالي:

### أ. التوترات الحدودية مع إثيوبيا:

وقع توتر حدودي بين السودان وإثيوبيا حول منطقة الفشقة الحدودية التابعة لولاية القضارف السودانية خلال شهر أبريل 2020، فقد توغل مسلحون إثيوبيون داخل الأراضي السودانية، قاموا باختطاف مواطنين

سودانيين والذهاب بهم إلى داخل الأراضي الإثيوبية، فضلاً عن عمليات النهب التي يتعرض لها المزارعون السودانيون والسيطرة على أراضيهم.

وتُعد الفشقة جزءاً من ولاية القضارف ويشقها نهر "باسلام" إلى جانب نهري "ستيت" و"عطبرة"، وتوجد بها أراض زراعية خصبة تصل مساحتها إلى 600 ألف فدان. وتمتد الفشقة على طول الحدود السودانية الإثيوبية بمسافة 168 كم، وتقع على مساحة تبلغ 5700 كم مربع، وهي مقسمة لثلاث مناطق، هي: الفشقة الكبرى، والفشقة الصغرى، والمنطقة الجنوبية.

وفي أعقاب توغل المسلحين الإثيوبيين في الفشقة، أعلن الجيش السوداني أن ميليشيات إثيوبية مدعومة بالجيش الإثيوبي اعتدت على أراضي وموارد البلاد، وأن الاعتداءات أسفرت عن مقتل ضابط سوداني وإصابة ستة جنود، وفقدان آخر، كما قام رئيس المجلس السيادي السوداني "عبدالفتاح البرهان"، بتفقد عدد من الحاميات العسكرية بولاية القضارف، وأكد أن الجيش السوداني لن يسمح بالتعدي على أراضي وحدود البلاد، كما تم إرسال تعزيزات عسكرية سودانية إلى الحدود المتنازع عليها.

وقد أعلن الجيش السوداني أن الاتصالات بين السودان وإثيوبيا لتهئية الأوضاع على الشريط الحدودي لم تتوقف، لاحتواء التوترين البلدين، قبل اندلاع الحرب الشاملة بين البلدين، وفي ضوء ذلك عملت الحكومة السودانية والإثيوبية على إجراء مباحثات من أجل التوصل إلى اتفاق لترسيم الحدود بين الجانبين، وتشكيل لجنة لوضع العلامات المحددة للحدود في أكتوبر القادم، على أن تنتهي من عملها في مارس 2021، وتم الاتفاق على وضع حدٍّ من دخول المزارعين الإثيوبيين إلى الأراضي السودانية.

ولا يُعد التوتر الحدودي بين السودان وإثيوبيا ظاهرة جديدة، حيث يعود تاريخ أزمة تلك المنطقة إلى عام 1957، عندما سمحت إثيوبيا لمزارعين إثيوبيين بالعمل في تلك المنطقة المتنازع عليها، وفي عام 1992 تصاعدت

الأمر بشكل كبير حين دخل أحد المزارعين الإثيوبيين بآليات ضخمة وتوغل في عمق أراضي السودان تحت حماية قوات إثيوبية. وفي عام 2013 توصلت لجان ترسيم الحدود المشتركة بين البلدين إلى اتفاق قضى بإعادة أراضي الفشقة للسودان لكنه لم ينفذ.

وقد تمّ الإعلان عن التوصل لاتفاق لترسيم الحدود بين الجانبين في عام 2017، عدا منطقة الفشقة، كما أصدرت الحكومة السودانية قراراً بمنع المزارعين السودانيين من تأجير أراضيهم للمزارعين الإثيوبيين، وفي أغسطس عام 2018، اتفق الجانبان على نشر قوات مشتركة على الحدود بين البلدين لمنع التوترات بين البلدين. فضلاً عن اتفاق عام 2019، بتنمية مشتركة للأراضي والقرى وضبط الحدود بين الجانبين.

#### ب. التداخل مع الصراع الليبي:

تعدّ ليبيا من دول الجوار المباشر بالنسبة إلى السودان، حيث تتداخل حدود السودان الغربية مع ليبيا، ومنذ اندلاع الأزمة الليبية أصبحت الحدود بين ليبيا والسودان منفذاً لتجارة البشر تجاه الدول الأوروبية، باعتبار أن السودان تجاور دولاً إفريقية عدّة يعاني سكانها من الفقر، فضلاً عن استخدام بعضهم في المشاركة في القتال الدائر بين الفرقاء الليبيين، ما جعل أطرافاً ليبية عديدة تصدر اتهامات بمشاركة قوات سودانية في الصراع الليبي، الأمر الذي ظلّت الحكومة السودانية تنفيه باستمرار.

فقد أكد رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان "عبد الفتاح البرهان"، أن السودان لم يرسل أي قوات سودانية إلى ليبيا، كما أن السودان ليس طرفاً في النزاع الليبي. كما نفى الناطق باسم قوات الدعم السريع السودانية، العميد "جمال جمعة"، ما تردد من اتهامات ليبية، وأكد أن قواته المنتشرة على الحدود مع ليبيا أو غيرها من الدول تعمل على منع الاتجار بالبشر، ومكافحة الهجرة غير الشرعية فقط.

وقد كشف نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان وقائد قوات الدعم السريع الفريق أول "محمد حمدان دقلو"، في مايو 2020، أنه عرض مبادرة للمصالحة بين الأطراف الليبية، لكن المشير "خليفة حفتر" -قائد الجيش الوطني- رفضها، فيما قبلتها حكومة الوفاق، كما أكد أنه لا توجد قوات سودانية تحارب في ليبيا، وأنه لن تتواجد قوات هناك، حيث الحرب الدائرة لا معنى لها، ومن الأفضل أن يتصالح الطرفان.

ونجد أن سياسة السودان الرسمية تجاه الأزمة الليبية تركز على عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، وعدم التورط في صراعات الجوار، وأن حلّ الصراع في ليبيا يكون عن طريق الحوار والتوافق بين الفرقاء على معالجة خلافاتهم السياسية بالوسائل السلمية. لكن مع ذلك تشير التطورات إلى قدرة الصراع في ليبيا على تشكيل مصدر ضغط أمني كبير على الحكومة الانتقالية في السودان وعبر طرق متعددة.

## خامسًا | الإرهاب في السودان

خلقت ممارسات نظام الرئيس السوداني "عمر البشير" المعزول خلال ثلاثة عقود ماضية روابط مباشرة بين السودان والإرهاب العالمي. فقد عمل على دعم وإيواء الجماعات الإرهابية، وإنشاء عدد من معسكرات التدريب بهدف تأهيل العناصر الإرهابية عسكريًا، ومن ثم تحول السودان لمركز عمليات لقيادات تنظيم القاعدة خلال الفترة منذ عام 1990 إلى 1996، ودعمهم بشكل مباشر في أكثر من هجوم إرهابي، مثل تدمير المدمرة الأمريكية كول قرب ميناء عدن اليمني عام 2000، وقبلها التورط في تفجيرات السفارات الأمريكية في نيروبي بكينيا، ودار السلام في تنزانيا عام 1998. وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإدراج السودان على قائمتها للدول الراعية للإرهاب في عام 1993 بسبب علاقته بتنظيمات إسلامية

متطرفة في مقدمتها تنظيم "القاعدة" الذي أقام مؤسسه وزعيمه السابق "أسامة بن لادن" في الخرطوم من 1992 حتى 1996.

وقد أدت التوجهات الإيجابية للحكومة السودانية الانتقالية منذ توليها السلطة إلى تنامي مخاطر تعرض السودان لهجمات إرهابية انتقامية، ومؤشرات ذلك تتضح على النحو التالي:

- في 13 فبراير 2020، قررت النيابة العامة في السودان تحريك دعوى جنائية ضد "خلية إرهابية" تتبع لجماعة الإخوان بعد إلقاء القبض على مجموعة من أعضائها في العاصمة الخرطوم.
- تعرض موكب رئيس الوزراء السوداني "عبدالله حمدوك" في الخرطوم لتفجير وهجوم مسلح في اعتداء "إرهابي"، أسفر عن جريح واحد فقط في التاسع من مارس 2020. وقد أعلنت الحكومة السودانية، أن موكب "حمدوك" تعرض لتفجير إرهابي وإطلاق رصاص أسفل كوبري كوبر، ولم يصب السيد رئيس مجلس الوزراء بأي أذى وكذلك المجموعة المرافقة له، ما عدا أحد أفراد الفرقة التشريفية الذي أصيب بشكل طفيف في كتفه. وقامت السلطات الأمنية السودانية بإلقاء القبض على شخصين أجنيبيين على صلة بمحاولة الاغتيال، وأكدت الشرطة السودانية أن التفجير تم عن بعد، وأن زنة العبوة الناسفة التي انفجرت تبلغ 750 غراماً صنعت محلياً، ووضعت على جانب الطريق.
- أعلن النائب العام السوداني "تاج السري علي الحبر"، في 16 سبتمبر 2020، ضبط خلية إرهابية وكمية كبيرة من المتفجرات في العاصمة الخرطوم، وقد تم إلقاء القبض على 41 شخصاً. وقد رصدت السلطات السودانية ظهور "خلايا إرهابية" في الخرطوم، وأنها تعمل على تفكيكها. وأشار إلى أن المتفجرات تشمل 850 لوحاً من متفجر الـ "تي إن تي" و 3594 كبسولة تفجير وأربعة جوانات بودرة نترات. وهذه

العملية نفذتها قوات مشتركة من الشرطة والمخابرات السودانية والدعم السريع بعد متابعة ورصد أمني استمرت لأكثر من شهر.

## وخلص القول

تحتاج الحكومة الانتقالية في السودان إلى رؤية استراتيجية وطنية لاستعادة الأمن ومكافحة مختلف التهديدات الأمنية المتنوعة، وذلك من أجل توجيه مسار الفترة الانتقالية نحو القضايا المحورية التي تساهم في تهيئة المناخ لإحداث انتقال ديمقراطي مستدام في السودان.

## أزمة السودان الاقتصادية مشكلات متعددة وسياسات محدودة الأثر

---

\*هايدي الشافعي

باحثة بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

خَلق تغيير النظام في السودان والإطاحة بالرئيس السابق "عمر البشير"، في أبريل 2019، فرصة أمام الحكومة الانتقالية التي تولت السلطة لإجراء إصلاحات هيكلية في الاقتصاد السوداني، وإرساء الأساس للنمو الشامل. ومع ذلك لم تتوقع الحكومة أن الطريق لإصلاح الاقتصاد السوداني سهل، في ظل وجود تحديات واختلالات مالية كبيرة، ورثها الاقتصاد من النظام السابق، مع بقاء اسم السودان في قائمة الدول الراحية للإرهاب.

وتحاول الدراسة الوقوف على أهم ملامح الأزمة الاقتصادية في السودان، وكيف تعاملت معها الحكومة الانتقالية، لوضع تصور عام عن الأداء الاقتصادي للحكومة بعد 15 شهراً من الإطاحة بـ"البشير"، ومرور عام كامل على تشكيل الحكومة الانتقالية.

## أولاً | ملامح الأزمة الاقتصادية في السودان

لم تنتهِ الأزمات الاقتصادية بعد الإطاحة بـ"البشير"، بل تصاعدت حدتها سريعاً بالرغم من الإجراءات المتبعة للسيطرة على الأزمة، مما دفع الحكومة الانتقالية إلى تشكيل آلية مختصة لمتابعة الأزمة الاقتصادية في السودان، هي "اللجنة العليا لإدارة الأزمة الاقتصادية" برئاسة الفريق أول محمد حمدان دقلو "حميدتي"، ونيوبه رئيس الوزراء "عبدالله حمدوك"، وكان للجنة دور بارز في إدارة الأزمة خلال الشهور الماضية. وفيما يلي أبرز تلك الأزمات وكيف تعاملت معها الحكومة الانتقالية.

### 1. تدهور سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار:

شهدت المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية في السودان في ظل حكم المجلس العسكري حالة من التذبذب في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار،

وذلك نتيجة لمرور السودان بعدة أحداث أثرت بشكل مباشر في تحديد قيمة العملة السودانية سلبيًا وإيجابيًا، بدءًا من عزل "البشير"، ومرورًا بحالة التفاؤل التي انتشرت بعد إعلان قرار السعودية والإمارات تقديم مساعدات للسودان بـ3 مليارات دولار، الأمر الذي انتقل بقيمة سعر الصرف تدريجيًا من 73 جنيهاً سودانيًا إلى نحو 47 جنيهاً سودانيًا لكل دولار.

ولكن مع فض المجلس العسكري السوداني اعتصام المتظاهرين السودانيين في يوليو 2019، وما تبعه من التوترات التي مرت بها البلاد، ارتفع سعر صرف الجنيه السوداني في السوق الموازي مرة ثانية من 47 جنيهاً إلى 71 جنيهاً، ثم عاود الانخفاض قليلاً بعد إعلان المجلس العسكري الانتقالي التوصل إلى اتفاق مع المعارضة السودانية، وما أعقب ذلك من تشكيل الحكومة الانتقالية في السودان، وتسلم الدكتور "عبدالله حمدوك" رئاسة الوزراء.

وسرعان ما عاود سعر الصرف الارتفاع مرة ثانية، وصولاً إلى 88 جنيهاً سودانيًا مقابل كل دولار في يناير 2020، ثم واصلت قيمة العملة السودانية تدهورها مع انتشار أزمة كوفيد-19، وما تبعها من إجراءات احترازية، وذلك في ظل انتقال طفيف في سعر الصرف الرسمي من 47.5 إلى 45 ثم إلى 55 جنيهاً لكل دولار في بنك السودان المركزي، وشهدت الأسابيع القليلة الماضية زيادات كبيرة في سعر الصرف حتى وصلت قيمة العملة السودانية إلى 255 جنيهاً سودانيًا لكل دولار في 10 سبتمبر 2020.

ويرجع السبب في هذا الارتفاع إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على العملات الصعبة من قبل المواطنين بغرض التحوط وحفظ المدخرات في ظل ندرة المعروض منها، وزيادة المعروض النقدي من العملة المحلية، بالإضافة إلى المضاربات التي يقوم بها تجار العملة من أجل تحقيق أرباح سريعة، بينما ترى الحكومة السودانية أن السبب في هذا الارتفاع وجود عمليات تخريب ممنهجة تحاول خلق أزمات اقتصادية لخنق الحكومة.

وفي محاولة الحكومة السودانية للسيطرة على أسعار الصرف، قامت بإجراء حملات موسعة لضبط تجار العملة المتلاعبين، وغلق منافذ تجارة العملة خارج القنوات الرسمية، كما تدرس الحكومة قرار تغيير عملة السودان للسيطرة على انهيار قيمتها، وكانت الحكومة قد أعلنت عن نيتها تحرير سعر الصرف في خطة وزارة المالية منذ ديسمبر 2019، وفي يوليو 2020 وافقت الحكومة السودانية على تعديل سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار تدريجياً على مدى عامين للوصول للسعر الحقيقي، وهو أحد الإجراءات التي أوصى بها صندوق النقد الدولي، حيث إن الفجوة بين سعر العملة في السوق الرسمي وسعرها في السوق الموازي كبيرة جداً مما يزيد المشاكل التضخمية التي تواجه المستهلكين السودانيين.

## 2. ارتفاع معدل التضخم:

استهدفت حكومة السودان في ميزانية 2020 المعلن عنها في ديسمبر 2019 تخفيض معدل التضخم من 57% إلى 30% بنهاية عام 2020، ولكن تشير إحصاءات البنك المركزي السوداني إلى أن نسبة التضخم وصلت في شهر يونيو إلى 136.3%، ثم واصلت الصعود حتى 166.8% في أغسطس، وهو الرقم الذي يمثل أكثر من 5 أضعاف النسبة المستهدفة من الحكومة.

وقد أخذ معدل التضخم في النمو بشكل متسارع منذ يناير 2020، وواصلت أرقام التضخم صعودها المستمر بنسب صادمة جعلت الأزمة خارج حدود سيطرة الحكومة، وتخطت النسبة حاجز الـ 100% في شهر مايو، وصولاً إلى 166.8% في شهر أغسطس 2020، وأرجع الجهاز المركزي للإحصاء في السودان ارتفاع التضخم إلى زيادة أسعار الأغذية والمشروبات، إضافة إلى ارتفاع أسعار الوقود.

يأتي ذلك بالتزامن مع تطبيق قرار الحكومة زيادة الأجور في مايو للعاملين بالدولة، بنسبة بلغت 569% في المتوسط، في محاولة لمواكبة تغيرات الأسعار، وتدهور قيمة العملة الوطنية، بالإضافة إلى لجوء الحكومة السودانية إلى طبع النقود بشكل متزايد لمقابلة دعم السلع والوقود وزيادة الأجور دون غطاء نقدي

حقيقي، في ظل ضعف الاحتياطي النقدي من العملة الأجنبية والذي لا يتعدى 1.4 مليار دولار، الأمر الذي سيخلق مشكلة جديدة للاقتصاد السوداني، لأن السوق ستمتص السيولة النقدية الجديدة، وبالتالي تزداد أسعار السلع بشكل أكبر مما هي عليه.

### 3. ارتفاع أسعار السلع الأساسية:

أقلت أزمة التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية للسودان، بظلالها على أسعار السلع الأساسية التي ارتفعت بدورها بشكل غير مسبوق تخطى 500% لبعض السلع، وربما كان الوقود والخبز هما المثالين الأبرز في هذا الشأن لما لهما من أثر مباشر وملمس على معيشة المواطن السوداني. وشهدت الفترة الانتقالية تكراراً لأزمي الخبز والوقود في أكثر من ولاية، حيث وصل سعر رغيف الخبز في مدينة الفاشر - على سبيل المثال - إلى 10 جنيهاً سوداني، ورغم محاولات الحكومة لحل الأزمة في كل مرة إلا أن المشكلة ما زالت تطفو على السطح في فترات متقاربة، وسرعان ما تسرع الدولة في تبريرها بأن الأسباب إدارية.

كما شهدت السلع الأساسية الأخرى ارتفاعاً حاداً في أسعارها، ويُعد ذلك رد فعل طبيعياً لزيادة الأجور وارتفاع أسعار الوقود وانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، بالإضافة إلى نقص النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الاحتياجات من السلع الأساسية، وتهريب نحو 40% من السلع المدعومة - خاصة الوقود - إلى دول الجوار لبيعها بسعر أعلى، فضلاً عن تأثير أزمة كوفيد-19 التي حالت دون انتقال التجار بين الولايات.

في سبيل تخفيض أسعار السلع الأساسية، بذلت الحكومة الانتقالية جهوداً واسعة، حيث عملت على إلغاء نظام الوكلاء في توزيع الدقيق للمخابز، وإنشاء الجهاز القومي لحماية المستهلك، وتفعيل الجمعيات الاستهلاكية، وإصدار قوانين رادعة، وإنشاء محكمة طوارئ فورية لمحاكمة مهربي السلع

الاستراتيجية والمدعومة، فضلاً عن تطبيق القوانين التي تحد من الممارسات التجارية السالبة (مثل: الغش، والاحتكار، والتخزين، والمضاربات)، وفرض العقوبات على كل من يحاول خلق الندرة. كما أعلنت لجنة الطوارئ تأسيس محفظة استثمارية لتوفير السلع الاستراتيجية، يساهم بها 27 مصرفاً تجارياً إلى جانب الحكومة، وتم إطلاق مبادرات مثل "سلعي" التي تستهدف تخفيض أسعار السلع بنسبة تتراوح بين (20 - 40 %) من قيمة السوق، والوصول إلى حوالي 65 % من المواطنين.

على جانب آخر، يمثل دعم السلع إحدى المشاكل الأساسية التي تواجه موازنة الحكومة السودانية، ويتخطى 36% من نفقاتها، لذلك أوصى صندوق النقد الدولي الحكومة بمعالجة دعم السلع والوقود، ورفعته تدريجياً مع زيادة الإنفاق في الوقت نفسه على القطاعات الضعيفة في المجتمع، حتى لا تحدث أزمة سياسية، مع بقاء الدعم على باقي السلع لحين حسم الأمر في المؤتمر الوطني للسودان. وبالفعل بدأت وزارة المالية في تطبيق تحويل دعم الوقود والخبز إلى دعم نقدي مباشر من خلال برنامج "دعم الأسر الفقيرة" الذي يستهدف الوصول إلى 80% من السكان، وهو ما حذر صندوق النقد أيضاً من صعوبة الخروج منه، حيث ستكون ضريبته السياسية باهظة.

وفي سياق متصل، لا تتوقف أزمة السلع الأساسية عند ارتفاع أسعارها، حيث تواجه السودان مشكلة مضاعفة تتمثل في ضعف الإنتاجية، وعدم القدرة على توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الاحتياجات السلعية من الخارج، ما دعا الحكومة إلى تخصيص عائدات الذهب لشراء السلع الاستراتيجية.

#### 4. اضطراب عملية تصدير خام الذهب:

يمثل الذهب سلعة نقدية هامة للسودان، وأحد أهم مصادر إيراداتها من العملة الأجنبية، حيث أنتج السودان ما يقدر بـ 93 ألف طن من الذهب في عام 2018، مما يجعله ثالث أكبر مُنتج للذهب بعد جنوب إفريقيا وغانا. وبالرغم من ذلك، يفقد السودان جانباً كبيراً من إيرادات الذهب التي يحتاجها

لإنعاش اقتصاده المتدهور، بسبب التهريب وانتشار الفساد. ومؤخراً أقرت اللجنة العليا للطوارئ الاقتصادية بالسودان مجموعة من الإجراءات الهامة في خطوة تهدف إلى تضييق الخناق على التهريب، وجذب النقد الأجنبي لخزانة الدولة.

وتمنح السياسات الجديدة المصدرين مزيداً من الحريات في تصدير الذهب، على أن يكون الحد الأدنى لاعتماد عقد صادرات الذهب 10 كلجم من الذهب الصافي، ويقتصر دور بنك السودان المركزي في شراء الذهب لأغراض بناء الاحتياطات العينية، على أن يتم الشراء من سوق الذهب مباشرة، بالإضافة لقرار إغلاق كافة منافذ التهريب خارج البلاد، وتشكيل قوات حدودية لمحاربه، مع تشديد العقوبات على المهربين، وإنشاء نيابة لمحاربة التهريب ومحاكم خاصة به، فضلاً عن إنشاء بورصة للذهب.

## 5. بُطء إجراءات مكافحة الفساد:

عانى اقتصاد السودان خلال عقود من انتشار الفساد، حيث تُعد السودان واحدة من أكثر دول العالم فساداً، ويأتي السودان في المرتبة 176 على العالم من أصل 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2019، الصادر في يناير 2020، ومع تولي المجلس العسكري للسلطة في السودان بعد الإطاحة بالرئيس السابق "عمر البشير" اتخذ مجموعة من القرارات في إطار مكافحة الفساد للسيطرة على الأوضاع الاقتصادية المتردية في البلاد، كما تقدم بمقترح لتشكيل هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، وبعد تولي الحكومة الانتقالية برئاسة رئيس الوزراء "عبدالله حمدوك" للسلطة استكملت هذه الإجراءات وأنشئت لجنة إزالة التمكين في يناير 2020، تفعيلاً لقانون تفكيك نظام الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ وإزالة التمكين لعام 2019 الذي تم إقراره في نوفمبر 2019، وتهدف اللجنة إلى تفكيك آثار نظام "البشير" وإزالة تمكينه السياسي والاقتصادي والأمني الذي امتد لثلاثة عقود متتالية.

وخلال الستة شهور الأولى فقط من عمل اللجنة استطاعت أن تستعيد العديد من الأصول المنهوبة، وأنهت عمل الكثير من العاملين في الدولة، منهم سفراء ودبلوماسيون ووزراء ومفوضون ومستشارون قانونيون بوزارة العدل وغيرهم من العمال في مختلف قطاعات الدولة، بالإضافة إلى حل مجالس إدارات البنك المركزي و11 بنكاً آخر والعديد من المؤسسات، فضلاً عن استردادها أدوية وعقارات طبية بقيمة 28.6 مليون جنيه سوداني، فيما قدر وزير المالية السابق "إبراهيم البدوي" قيمة الأصول المستردة بـ158 مليار جنيه.

وعلى جانب آخر، أوصت اللجنة العليا لإدارة الأزمة الاقتصادية بخصخصة الشركات الحكومية البالغ عددها 650 شركة منها 431 شركة تابعة للوزارات والجهات التنفيذية و200 شركة في منظومة الصناعات الدفاعية والقوات النظامية، حيث إن 12 شركة فقط من هذه الشركات ظلت تسهم في الإيرادات العامة لوزارة المالية.

وبناء على ما تقدم، وبالرغم من تأييد الحركات السياسية المختلفة في السودان للقرارات المتعلقة بمكافحة الفساد، يبدو أن الهجمة التي شنتها الحكومة الانتقالية على الفساد تسببت في غضب كبير من أتباع النظام السابق، وهو ما يفسر اتهام الحكومة السودانية لمجموعة منظمة تقوم بإجراءات ممنهجة لشراء الدولار من السوق الموازي لتعمل على تفاقم الأزمة بالرغم من كل السياسات التي تحاول الحكومة أن تسيطر بها على أسعار الصرف والتضخم.

## 6. زيادة حجم الدين الخارجي:

أشار تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في مارس 2020، إلى ضعف الموقف الخارجي للسودان بشكل عام، حيث بلغ عجز الحساب الجاري 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي في 2019، وانخفض الاحتياطي من النقد الأجنبي إلى نحو 1.4 مليار دولار في أكتوبر 2019، مع ارتفاع نسب الدين الحكومي، حيث بلغ الدين العام والخارجي حوالي 211.7% من الناتج المحلي الإجمالي و198.2% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي في عام 2019.

ويذكر أن السودان يعاني من ضغوط الديون الخارجية التي بدأت تتراكم منذ عام 1958، ووصلت إلى نحو 58 مليار دولار بحلول مايو 2019، وتتراوح قيمة أصل الدين منها بين 17 و18 مليار، بينما تمثل النسبة الأكبر منه فوائد وغرامات تأخير، وتضم قائمة دائي السودان مؤسسات متعددة الجنسيات بنسبة 15%، ونادي باريس 37%، بجانب 14% للقطاع الخاص، و36% لأطراف أخرى، ويذكر أن الدين الخارجي للسودان كان يمثل حوالي 50 مليار دولار بنهاية عام 2018، بينما ارتفع الدين الخارجي للسودان إلى ما يزيد على 60 مليار دولار في مايو 2020.

هذه الأوضاع تمثل عائقًا كبيرًا أمام التنمية الاقتصادية في السودان، ويكبل قدرتها على الاقتراض مرة ثانية، خاصة في ظل وجود السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب، مما يمنع السودان من الانتفاع من التمويل الدولي للمشاريع الإنتاجية والتنموية، فضلًا عن جعله غير مؤهل من الناحية الفنية للحصول على إعفاء من الديون، ويحد من قدرته على استثمار موارده، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان حوالي 116 مليون دولار في شهر يوليو 2020، وهي أقل مما كانت عليه في أبريل 2019 (242 مليون دولار)، وقت تسلم السلطة من "البشير".

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال النصف الأول من عام 2020 لم تستطع الحكومة الانتقالية في السودان تسديد أي مبلغ من مستحقات الديون عليها، وفقًا لإحصاءات البنك المركزي السوداني، على عكس عام 2019 الذي شهد تسديد الحكومة الانتقالية حوالي 69 مليون دولار من المستحقات، ومن غير المنتظر أن تسدد الحكومة خلال العام الجاري أي مبلغ، الأمر الذي سيؤدي إلى تراكم مزيد من المتأخرات، وذلك نظرًا لتعرض السودان خلال العام لمجموعة من الأزمات الطارئة التي أثرت سلبًا على الاقتصاد السوداني المتدهور أصلاً.

## ثانيًا | الأزمات الطارئة وأثرها على الاقتصاد السوداني

مر السودان خلال الشهور المنصرمة من عام 2020 بمجموعة من الأزمات غير المتوقعة، بدءًا من أزمة كوفيد-19 التي وصلت السودان في مارس 2020، ومرورًا بتفشي شلل الأطفال، وانتهاءً بالفيضانات التي اجتاحت البلاد الأسابيع الماضية. أثرت تلك الأزمات مجتمعة سلبًا على الاقتصاد السوداني المنهك، وعمّقت الأزمة أكثر على النحو التالي:

### 1. انتشار فيروس "كورونا":

ظهرت أول حالة كوفيد-19 في السودان في 12 مارس 2020، وسارعت الحكومة الانتقالية باتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية لمنع تفشي الوباء، وألحقت إجراءات الإغلاق أضرارًا بالغة بملايين السودانيين الذين يعملون في القطاع غير الرسمي ويعتمدون على أجور الكفاف اليومية. وفي 7 مايو 2020، صرح وزير المالية إبراهيم البدوي بأن الإيرادات الحكومية انخفضت بنسبة 37% عن التوقعات السابقة، وأن الإيرادات الضريبية أقل بنسبة 21%، وكان دعم المانحين أقل بنسبة 36% مقارنة بالمبالغ المتوقعة في ميزانية ديسمبر 2019.

ومع انخفاض الإيرادات العامة للدولة بنحو 200 مليار جنيه (3.225 مليار دولار)، أعلنت الحكومة السودانية أنها ستلجأ إلى الاستدانة من الجهاز المصرفي، إضافة إلى الدعم المقدم من أصدقاء السودان. وفي سياق متصل، توقع صندوق النقد الدولي انكماش الاقتصاد السوداني بنسبة 7.2% خلال عام 2020، بافتراض الاحتواء المبكر لكوفيد-19 بحلول يوليو 2020، على أن تصل النسبة إلى 8.9% إذا استمرت الجائحة حتى نهاية 2020.

### 2. تفشي شلل الأطفال:

بالتزامن مع انتشار فيروس كورونا، ظهرت أول حالة "شلل الأطفال المشتق من اللقاح" في السودان في جنوب دارفور في 7 مارس، وتم الإبلاغ عنها في 12 مارس

2020، ومن حينها حتى 7 سبتمبر تم الإبلاغ عن 320 حالة منهم 19 حالة مؤكدة فقط. وفي 9 أغسطس أبلغ السودان منظمة الصحة العالمية بتفشي الوباء الجديد الذي انتقل إليه عن طريق الجارة "تشاد".

وحال انتشار فيروس كورونا، والتدابير الاحترازية المرتبطة به، دون وصول المساعدات الطبية والتطعيمات الروتينية للمحتاجين. ومنذ إعلام منظمة الصحة العالمية بقرار إعادة البدء بالتطعيم الروتيني مرة ثانية في 26 أغسطس 2020، وتخطط الحكومة لجولتين من حملات التطعيم الوطنية التي تستهدف 8.6 ملايين طفل دون سن الخامسة، وفي غضون ذلك، ستكون الحكومة السودانية في حاجة إلى ما يقرب من 20 مليون دولار أمريكي للاستجابة للفاشية الحالية لشلل الأطفال المشتق من اللقاحات، وأعلنت منظمتا اليونيسيف والصحة العالمية تحمل التكلفة.

### 3. السيول والفيضانات:

أدت الفيضانات التي ضربت السودان إلى مقتل نحو 103 أشخاص، وإصابة المئات، إلى جانب تضرر أكثر من 730000 شخص في كل ولايات السودان الـ18، فضلاً عن تدمير وإتلاف أكثر من 146000 منزل، بالإضافة إلى تضرر ما يقدر بنحو 85000 من النازحين داخلياً و40.000 لاجئ، مما ترك الآلاف من الأشخاص بلا مأوى، كما دمرت الفيضانات 1700 هكتار من الأراضي الزراعية، و179 مرفقاً عاماً شملت مدارس ومراكز صحية ومكاتب حكومية، و359 متجرًا ومخزنًا، ونفوق 11000 رأس ماشية، وكان الخرطوم وشمال دارفور وسنار الولايات الأكثر تضرراً، بنسبة 43% من إجمالي المتضررين.

وأعلن مجلس الأمن والدفاع في السودان حالة الطوارئ يوم 5 سبتمبر لمدة 3 شهور، وتحديد السودان كمنطقة كوارث طبيعية، وتشكيل لجنة عليا لدرء ومعالجة آثار الفيضانات، كما تقدمت العديد من الدول، على رأسها مصر والإمارات والمفوضية السامية لشئون اللاجئين، بمساعدات إيوائية وغذائية

ودوائية للمتضررين من الفيضانات، في إطار الاستجابة العاجلة لمساعدة الأشقاء السودانيين، وتظل الخسائر التي تعرضت لها السودان كبيرة جداً، وفي ظل نقص إيرادات الدولة فهي تحتاج إلى مزيدٍ من الدعم المالي وليس فقط المادي، وإعادة إعمار ما تم تخريره، بينما تم تمويل 44% فقط من خطة الاستجابة الإنسانية الشاملة للسودان.

### ثالثاً | الجهود المحلية والدولية لتجاوز الأزمة الاقتصادية في السودان

بالتزامن مع الأوضاع الاقتصادية المتأزمة في السودان، بدأت حكومة عبدالله حمدوك في التحرك في اتجاهات محلية وإقليمية ودولية متعددة على النحو الذي يمكن رصده في أربعة اتجاهات أساسية.

#### 1. الحملات الوطنية لدعم الاقتصاد:

أطلق رئيس الوزراء السوداني "عبدالله حمدوك" في أغسطس 2019، حملة بعنوان "نعم لدولار الكرامة، ولا للاستدانة" لدعم الاقتصاد السوداني، وأعلن حاجة البلاد لمساعدات أجنبية تقدر بنحو 8 مليارات دولار لتغطية الواردات، وإعادة بناء الاقتصاد، بالإضافة إلى ملياري دولار كاحتياطي في البنك المركزي لوقف تراجع العملة المحلية. وتقوم المبادرة على مساهمة السودانيين العاملين بالخارج، فقد دعا "حمدوك" المغتربين والمهاجرين لإيداع مبلغ 500 دولار مستردة من دون فوائد، لتوفير المبلغ المطلوب حتى لا تضطر حكومة السودان لطلب مساعدات خارجية. وبالرغم من عدم إعلان الحكومة عن حجم الإيرادات التي تحصلت عليها المبادرة، يبدو أنها لم تكن مجدية على الإطلاق، مما دعا "حمدوك" إلى إطلاق مبادرة جديدة في أبريل 2020 تحت اسم "القومة للسودان".

فقد دشّن رئيس الوزراء السوداني "عبدالله حمدوك"، يوم 2 أبريل 2020، مبادرة جديدة أطلق عليها "القومة للسودان - الحملة الشعبية للبناء والتعمير"، وتعتمد المبادرة الجديدة على التحويلات المباشرة للمتبرعين داخل وخارج السودان، ووصلت إجمالي التبرعات للحملة حتى 12 سبتمبر 2020 حوالي

125.7 مليون جنيهه سوداني، من 672.5 ألف معاملة، بينما بلغت التبرعات الدولارية حوالي 41 دولارًا فقط، من 9 معاملات.

ومن هنا، بالنظر إلى حجم التبرعات الدولارية التي تحصلت عليها المبادرة في 5 شهور، والذي لم يتجاوز 41 دولارًا، يمكن فهم ما تم في إطار مبادرة "دولار الكرامة"، التي كانت تستهدف بالأساس الودائع الدولارية، مما يشير إلى عدم ثقة المواطنين في قدرة الحكومة الانتقالية على تخطي الأزمة الاقتصادية في السودان، وحرصهم على الاحتفاظ بالدولار كمخزن للقيمة، في ظل انهيار قيمة الجنيه السوداني في السوق، وبالتالي لم تتمكن أي من المبادرات من توفير الدولارات التي يحتاجها "حمدوك" لإدارة الأزمة، وفي ظل التدهور السريع للاقتصاد السوداني، لجأ "عبدالله حمدوك" إلى صندوق النقد الدولي لمساعدته على تحسين الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

## 2. المساعدات الاقتصادية من أطراف إقليمية:

حظيت التطورات المتسارعة في السودان باهتمام عدد من دول المنطقة، فقد أعلنت السعودية والإمارات، يوم الأحد 21 أبريل 2019، عزمهما تقديم حزمة مساعدات للسودان تقدر بنحو 3 مليارات دولار، في شكل 500 مليون دولار كوديعة في البنك المركزي السوداني، لتعزيز الوضع المالي والاقتصادي في السودان، ويوجه باقي المبلغ لتلبية احتياجات السودان الأساسية من الغذاء والدواء والقمح والمشتقات النفطية، والمعدات الزراعية. وحتى أكتوبر 2019، لم تتسلم الحكومة السودانية سوى 1.5 مليار دولار من الدعم الذي تعهدت به السعودية والإمارات، بينما أعلنت كل من السعودية والإمارات استكمال الدعم في 2020، وهو ما أوفت به الدولتان في النصف الأول من 2020.

وبجانب الدعم المقدم من السعودية والإمارات، وقّع السودان في أبريل 2019 على قرض بمبلغ 200 مليون دولار مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الذي يضم في عضويته كل الدول العربية، على أن يوجه القرض

لدعم المشروعات التنموية في السودان. إضافة لذلك، تم الاتفاق مع صندوق النقد العربي على تقديم قرضين ماليين أحدهما بـ300 مليون دولار في مايو 2019، والثاني بقيمة 305 ملايين دولار في نوفمبر 2019، للمساهمة في خفض العجز في ميزان المدفوعات وتمويل التجارة، فضلاً عن تنفيذ قرضين آخرين في 2020، الأول قيمته 45 مليون دولار، والثاني 80 مليون دولار. كما تحصل السودان على منحة من بنك التنمية الإفريقي في نوفمبر 2019، بحوالي 33 مليون دولار لتمويل مشروع مياه ولايتي شمال وجنوب كردفان.

كما لعبت العديد من الدول الإقليمية دوراً مهماً في مساعدة السودان على تجاوز الأزمات الطارئة والاستثنائية، وهو المجال الذي قدمت فيه جمهورية مصر العربية دعماً قوياً للسودان. فمنذ تشكيل الحكومة الانتقالية في السودان في مطلع سبتمبر 2019 بدأت مصر في التفاعل الإيجابي مع ما تمر به السودان من أزمات طارئة. فعلى إثر أزمة السيول التي ضربت مناطق متعددة من السودان خاصة ولاية النيل الأبيض، بادرت مصر بإرسال حزمتين متتاليتين من المساعدات في نهاية سبتمبر.

ومع تزايد احتياجات السودان للدعم بالتجهيزات الطبية لمواجهة أزمة انتشار فيروس كورونا قامت مصر بإرسال كميات كبيرة من المساعدات الطبية والغذائية في مايو 2020. ومع حلول موسم السيول في أغسطس بادرت مصر بإرسال مساعدات غذائية عاجلة للسودان لمساعدة الحكومة على دعم المناطق المتضررة. وفي السابع من سبتمبر 2020، وأمام موجة الفيضانات غير المسبوقة، أرسلت مصر مساعدات غذائية وطبية تزن 42 طنّاً للسودان جاءت بعد توجيهات الرئيس المصري "عبدالفتاح السيسي" بافتتاح جسر جوي جديد للمساعدات المصرية لدولتي السودان وجنوب السودان. كما توجهت وزيرة الصحة المصرية الدكتورة "هالة زايد" إلى الخرطوم على رأس وفد طبي مصري، لبحث احتياجات المنظومة الصحية في السودان لمساندتها في تخطي أزمة السيول والفيضانات، ولإطلاق مبادرة مصرية شاملة لدعم القطاع الطبي في

السودان عبر تقديم الخدمات العلاجية المباشرة للمواطنين وعبر نقل الخبرات للأطباء السودانيين .

### 3. المساعدات الاقتصادية من أطراف دولية:

في الوقت الذي شهدت فيه الخرطوم حزمة من المساعدات في محيطها الإقليمي، خلال عام 2019، لم تتلقَّ سوى أقل القليل على المستوى الدولي، حيث قامت هيئة التعاون الإنمائي الإيطالية بإرسال شحنة مساعدات إنسانية تقدر بحوالي 10 أطنان من الإمدادات الطبية، بالإضافة إلى 2 مليون دولار منحة من الصين، في فبراير 2020، وبحول وجود السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب دون حصوله على التمويل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث أعلن الصندوق عدم قدرته تزويد السودان بتمويل إضافي بسبب متأخرات الديون، بموجب لوائح الصندوق. كما أعلن الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2019 تقديم 466 مليون يورو (516.61 مليون دولار) منحة ومساعدات إنسانية للسودان، مقسمة إلى: منحة بـ 200 مليون يورو، ثم منحة أخرى بـ 141 مليون يورو لاحقاً، إلى جانب 100 مليون يورو، و 25 مليون يورو مساعدات إنسانية.

وفي يونيو 2020، شهد مؤتمر شركاء السودان الذي استضافته برلين عبر "الفيديو كونفرانس"، تعهدات بحوالي 1.8 مليار دولار، منها 400 مليون دولار من البنك الدولي (منحة للمقاصة)، و 600 مليون يورو مساعدات إنسانية من الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى 150 مليون يورو من ألمانيا، فضلاً عن 365 مليون دولار مساعدات من الحكومة الأمريكية، رغم وجود السودان على القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب.

وبالرغم من التعهدات الكبيرة، وصل السودان من تلك التعهدات في يوليو 2020، شحنة مساعدات طبية تزن حوالي 93 طناً، بالإضافة لشحنة مساعدات إنسانية في سبتمبر بعد الفيضانات التي ضربت السودان، وبالرغم من انخفاض قيمة المتحصل عليه بالفعل من تلك المساعدات حتى الآن، وبالتالي

عدم تحقيق الهدف الاقتصادي من المؤتمر، خاصة وأن التعهدات موجهة لبرامج محددة؛ إلا أن المؤتمر حقق هدفًا سياسيًا هامًا للسودان، تمثل في كسب دعم دولي للحكومة الانتقالية في السودان بقيادة "حمدوك". بجانب ما سبق، قدمت المنظمات الإنسانية في السودان مساعدات منقذة للحياة لما يقرب من 7.5 ملايين شخص في 179 محلية من أصل 189 محلية في البلاد خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2020.

وفي ظل الخسائر التي لم تكن في الحسبان بسبب الأزمات الطارئة، وعدم تحوّل الحكومة السودانية على المنح والمساعدات التي كانت تنتظرها، الأمر الذي دعا الحكومة الانتقالية إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي لمساعدتها على تخطي الأزمة الاقتصادية، في ظل وعود بمساعدة السودان في تسهيل استفادته من مبادرة الصندوق لإعفاء الدول الفقيرة والأكثر عرضة لأثر فيروس كورونا من مدفوعات الديون.

#### 4. دور الهيئات الدولية المانحة:

منذ تولّى "حمدوك" السلطة في السودان، أعلن عدم تفضيله اللجوء إلى تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي على السودان، وكان يرى أن الخيار الأمثل هو اعتماد بلاده على كواردها الوطنية ومواردها الذاتية في إصلاحاتها الاقتصادية، بعيدًا عن أجندة المانحين الدوليين، وعن تلقي المساعدات والمنح من الدول الصديقة والمجتمع الدولي، فأطلق مبادرات مثل "دولار الكرامة" و"القومة للسودان" لتجميع المبالغ المطلوبة، ولكن في يوليو 2020 أعلنت الحكومة الانتقالية عن تطبيق برنامج اقتصادي جديد بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

توصلت الحكومة السودانية إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن إجراء إصلاحات هيكلية للاقتصاد السوداني، من خلال تطبيق برنامج مدته 12 شهرًا يخضع لرقابة صندوق النقد الدولي، لدعم جهود استعادة استقرار الاقتصاد الكلي، ووضع الأساس لنمو قوي وشامل، ويهدف البرنامج إلى تضيق الخلل الكبير في

الاقتصاد الكلي، والحد من التشوّهات الهيكلية التي تعرقل النشاط الاقتصادي، وتوفير الوظائف، وتعزيز الحوكمة وشبكات الأمان الاجتماعي، وبالرغم من كونه برنامجاً غير ممول ولا يحمل أي وعود بقروض من الصندوق، لكنه يمهد الطريق أمام الحصول على دعم مالي دولي. ويأمل السودان في أن يؤدي الالتزام بالبرنامج إلى الاستفادة من مبادرة الصندوق لإعفاء البلدان الفقيرة من الديون، ويسهم في رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

ويتضمن البرنامج المطروح حزمة من الإجراءات، تشتمل على إصلاح دعم الطاقة، ومعالجة سعر الصرف بطريقة تدريجية، ومكافحة الفساد، وتعديل قانون بنك السودان المركزي لتكريس استقلاليته، وتوجيه جهود الإنفاق الحكومي للقطاعات ذات الطابع الاجتماعي كالصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية، فضلاً عن بسط الرقابة الكاملة للحكومة الانتقالية على المؤسسات المملوكة للدولة، بالإضافة إلى مشاركة الصندوق في برنامج دعم الأسر الفقيرة للتخفيف من الأعباء الاقتصادية عليهم خلال مرحلة الإصلاح الهيكلي.

## رابعاً | تقييم الأداء الاقتصادي للحكومة

يتضح من العرض السابق أن الأزمة الاقتصادية في السودان تذبذبت مؤشراتهما بين التحسن والسوء خلال الفترة من أبريل وحتى أغسطس 2019؛ إلا أنها سارت في مسار تنازلي منذ ذلك الحين، فقد شهدت هذه الفترة مشكلات متعددة أهمها تفاقم أزمة التضخم الذي وصل إلى 166.8% في أغسطس 2020 بعد 44.6% في أبريل 2019، والانخفاض الحاد في سعر العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي بما يعادل 255 جنيهاً سودانياً بعد أن كانت 73 جنيهاً سودانياً لكل دولار واحد، وما يقابله من ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية زادت عن 500% لبعض السلع، بالإضافة إلى استمرار طفو أزمي الوقود والخبز على السطح بين حين وآخر، مما يؤدي إلى ارتفاع العبء المعيشي على المواطن.

كل هذه المشكلات جاءت بجانب ارتفاع قيمة الدين الخارجي للسودان، الذي وصل إلى 60 مليار دولار، بماله من تأثيرات سلبية في الاقتصاد، وبالرغم من كل محاولات الحكومة الانتقالية السيطرة على الأوضاع الاقتصادية، إلا أنها باءت بالفشل، الأمر الذي اضطرها للجوء لصندوق النقد الدولي لطلب المساعدة في تخطي الأزمة، واتباع سياساته الصعبة التي لا مفر منها لإنقاذ الاقتصاد السوداني قبل أن يسقط في هوة سحيقة يصعب بعدها إجراء أي محاولات لإنعاشه. وبالرغم من عدم ربط سياسات الصندوق بقروض للسودان، يمكن أن يُشكل اتباع سياسات صندوق النقد نقطة الانطلاق لإزالة اسم السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب.

## وختامًا

تشير قراءة للأرقام والمؤشرات إلى فشل الحكومة الانتقالية في السودان في إدارة الأزمة الاقتصادية، وتدهور الوضع الاقتصادي للبلاد بدرجة تفوق ما كان عليه الوضع في ظل حكم "البشير" الذي ثار عليه الشعب، وتمت الإطاحة به في أبريل 2019، فضلًا عن حالة التخبط وعدم وضوح الرؤية في السياسات المتبعة لمعالجة الأزمات المختلفة. ولا يمكن إغفال الأزمات الطارئة التي ألقت بظلالها على الاقتصاد السوداني، فضلًا عن التشابك الكبير بين مساري الإصلاح الاقتصادي والسياسي.

## السياسة الخارجية السودانية في المرحلة الانتقالية مسارات كسر عزلة السودان الدولية

---

\*عبدالمنعم علي

باحث بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شكلت تحولات السياسة الخارجية السودانية إحدى النتائج الحتمية لتطورات المشهد السياسي السوداني الداخلي الناجم عن الحراك الشعبي منذ نهاية عام 2018، وما شهدته البيئة السياسية من تغييرات هامة، ترتب عليها عزل الرئيس السابق "عمر البشير"، وتشكيل مجلس عسكري انتقالي لإدارة المرحلة الانتقالية تمهيداً لتسليم السلطة لقوى مدنية، الأمر الذي استدعى إعادة النظر في دوائر الاهتمام الخارجية، والعمل على فك العزلة الدولية الناجمة عن سياسات "البشير" الممتدة لربع قرن.

ومنذ تشكيل المجلس العسكري الانتقالي في الحادي عشر من أبريل 2019 وما تبعه من خطوات إجرائية أخرى، منها تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة "عبدالله حمدوك"، سعى السودان إلى خلق حالة من التوازن والتفاعل الإيجابي مع القوى الإقليمية والدولية، رغبةً في إعادة السودان إلى وضعه الطبيعي كفاعل نشط في خضم العلاقات الدولية.

## أولاً | أهداف متعددة وملفات عاجلة

استجابة للتحديات الداخلية والدولية المتعددة، تضمنت أجندة الحكومة السودانية الجديدة جملة من الملفات الهامة تمثل تحديات جوهريّة لسودان "ما بعد البشير"، وهي الأهداف التي تضمنت:

### 1. كسر العزلة الدولية:

فلا شك أن السودان الجديد بعد حالة التغييرات الجذرية التي شهدتها، سعى جاهداً لاكتساب الشرعية الدولية نحو ذلك التحول حتى لا يُعيق عمل الدولة في مجالها الحيوي، وبما يُعزز -في الوقت ذاته- من مسار التحول الديمقراطي خاصة بعد الاتفاق التاريخي بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري

الانتقالي. ولعل الجولات الخارجية الأولى التي قام بها "حمدوك" نهاية عام 2019 وخلال العام الجاري، والتي شملت كلاً من فرنسا وواشنطن وكذلك ألمانيا، جاءت لتحمل في طياتها رغبة الحكومة في تحقيق توافق ودعم دولي، وتأتي أيضًا في إطار حرص السودان على التعريف بمستجدات الواقع والمآلات التي وصل إليها، فضلاً عن العمل على ضخ دماء جديدة في شريان العلاقات الخارجية التي كانت قد تجمدت لفترة طويلة خلال إدارة حكومة الإنقاذ في عهد الرئيس السابق "عمر البشير" والتي تعارضت -إلى حد ما- مع التوجهات الدولية، وأفقدت السودان حقوقه الدولية ببعدها السياسي والتجاري والمالي.

وقد عكست كل هذه التحركات تبني الدبلوماسية السودانية الجديدة منطق الانفتاح على جميع الدول المؤثرة إقليمياً ودولياً، وكذلك على صعيد المنظمات الدولية، وذلك عبر سياسة خارجية متوازنة تقوم على التواجد والمشاركة في المحافل الدولية لتثبيت أركان الدولة وتحقيق دعم دولي للنهوض مرة أخرى، علاوة على إضفاء الشرعية الدولية على مكتسبات الثورة السودانية، حيث بات جلياً أن التحركات الخارجية خاصة في إطار المشاركة في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة واللقاءات المتعددة التي أجراها "عبدالله حمدوك" على هامش الدورة، تشير إلى أن هناك رغبة لدى الحكومة السودانية الانتقالية لإعادة التوضع مرة أخرى على الساحتين الإقليمية والدولية، وتغيير الصورة النمطية الراسخة لدى القيادة والنخبة الغربية.

## 2. حذف اسم السودان من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب:

يُعد حذف اسم السودان من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب أهم أولويات الإدارة السودانية الحالية، لكونه من عقبات الانفتاح الفعال على دول العالم وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي. وفي ضوء ذلك، اتخذت الحكومة السودانية العديد من الإجراءات المتتالية التي من شأنها محاولة العودة للبيئة الدولية وتحسين الصورة الذهنية حولها، منها إبداء النية في تسليم "البشير" للمحكمة الجنائية الدولية، وتقديم التعويضات المختلفة

لضحايا تفجير المدمرة "يو إس كول" الأمريكية. كما وسعت الحكومة السودانية دائرة التواصل مع الإدارة الأمريكية عبر الزيارات المختلفة للمسؤولين السودانيين، ومنها زيارة رئيس الوزراء السوداني "عبدالله حمدوك" إلى أمريكا في ديسمبر 2019، والمباحثات التي أجريت منذ توليه رئاسة الحكومة السودانية مع وزارة الخزانة الأمريكية، علاوة على التواصل بين مجلس السيادة الانتقالي وبين وزارة الخارجية الأمريكية في نهاية أبريل الماضي، وما تبعها من زيارة "مايك بومبيو" وزير الخارجية الأمريكي إلى الخرطوم في الخامس والعشرين من أغسطس الماضي، وجميعها تحركات تستهدف وضع أرضية ثابتة من أجل بلورة سياسة أكثر تفاعلاً وانفتاحاً بين الجانبين.

ولدعم هذه الجهود المباشرة، استهدفت كافة التحركات السودانية وانتهجت نهجاً إيجابياً في تصحيح الصورة القائمة حولها، خاصة فيما يتعلق بدعمها للإرهاب، لذا ركزت جولات رئيس الوزراء السوداني "عبدالله حمدوك" الخارجية على القضايا التي تتعلق بمشاركة السودان في مكافحة الإرهاب، وتحقيق وإقرار السلام الداخلي، وإبداء حسن النوايا، والرغبة الحقيقية في تصحيح النظرة الدولية للسودان.

### 3. دعم المسار الانتقالي في السودان:

من بين الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية في السودان منذ سقوط "البشير" تأمين الدعم الدولي للمسار الانتقالي لتوفير ضمانة فعالة لإتمام المرحلة الانتقالية وفق ما تم التوصل إليه في الوثيقة السياسية في السودان. كما تسعى السياسة الخارجية السودانية لضمان الدعم الدولي لكافة الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والسلم الداخلي وتأمين السلامة الإقليمية للسودان، وضبط الحدود منعاً لحدوث اختراقات في حالة الفوضى الأمنية التي كانت تشهدها البلاد، الأمر الذي دفع السودان لسرعة التعاون مع دول الجوار الإفريقي ذات الحدود المباشرة مع الخرطوم، كما هو الحال بالنسبة لدولة جنوب السودان وتشاد وإثيوبيا، وكذلك على صعيد الدول الإقليمية

ذات الثقل السياسي متمثلة في مصر والسعودية والإمارات، رغبة في تقويض أي تحركات مناهضة تقوض مسار عملية التحول السلمي للسلطة. وعلى الجانب الاقتصادي سعت السياسة الخارجية للسودان لدعم جهود البحث عن مخرج للمأزق الاقتصادي وفك العزلة الدولية التي لطالما عانت منها إبان فترة الرئيس السابق "عمر البشير"، لذا جاءت تحركات الخرطوم لتوائم بين الهدف السياسي والاقتصادي، وكان أحد الأهداف الموضوعة على أجندة "حمدوك" خلال زيارته لواشنطن نهاية العام الماضي وألمانيا خلال المشاركة في قمة ميونخ للأمن مطلع العام الجاري.

## ثانياً | دوائر الاهتمام السوداني في مرحلة ما بعد "البشير"

اتصلاً بالسابق، وتحقيقاً للأهداف المذكورة أعلاه ومعالجة للملفات المشار إليها، بات السودان يتحرك في عدد من الدوائر الخارجية الرئيسية التي تنقسم إلى دائرتين إقليميتين، هما: الدائرة الإفريقية، والدائرة العربية، ودائرة دولية تتمثل في تفاعلات السودان مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

### 1. الدائرة الإفريقية:

انطلاقاً من مقتضيات الأمن القومي السوداني، يأتي الجوار الإقليمي الإفريقي على رأس أولويات العلاقات الخارجية السودانية، وذلك لما يمثله البعد الجغرافي من أهمية ضرورية نحو تحقيق الاستقرار والتكامل السياسي والاقتصادي، لذا كان ذلك البعد حاضراً بقوة في السياسة الخارجية السودانية، تحقيقاً للأهداف وخريطة المصالح داخل ذلك النطاق الهام، وعلى رأسها تحقيق التعاون في مجال الأمن، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز التواجد السوداني في البيئة الإفريقية. وقد انعكس ذلك الأمر في الزيارات المتعددة للمسؤولين السودانيين لدول الجوار المباشر للسودان، كما هو الحال بالنسبة لمصر وجنوب السودان وتشاد وإريتريا وإثيوبيا.

## 2. الدائرة الخليجية:

تسعى السودان إلى توسيع دائرة التواصل الإقليمي، والعمل على خلق مسارات إضافية لدعم الاقتصاد الوطني. وتكمن أهمية الدول الخليجية (وبصورة خاصة السعودية والإمارات) للسودان في تعدد مجالات تقاطع المصالح المشتركة بين الجانبين. فبالإضافة إلى الارتباط المشترك بين كل من الرياض وأبوظبي والخرطوم في الصراع اليمني، ومشاركة القوات السودانية بنحو 8 آلاف جندي ضمن قوات التحالف العربي التي تقودها السعودية في اليمن، ترتبط السعودية والسودان بملف بالغ الأهمية يتعلق بأمن البحر الأحمر. كما يلعب البعد الاقتصادي دوراً هاماً بالنسبة للخرطوم في علاقتها بالدول الخليجية نظراً لما شهدته السودان من تردّد في الأوضاع الاقتصادية (أحد العوامل التي أشعلت فتيل الثورة)، الأمر الذي يعزز من انفتاحها على الرياض وأبوظبي.

## 3. الدائرة الأوروبية والأمريكية :

تُعد الدائرة الأوروبية والأمريكية من بين الدوائر الأساسية لحركة السياسية الخارجية السودانية بعد سقوط "البشير"، وذلك تطلعاً إلى تحقيق الأهداف المشار إليها، خاصة فيما يتعلق بملف حذف السودان من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب، إلى جانب اكتساب داعمين جدد داخل الدائرة الأوروبية لدعم الخرطوم سياسياً واقتصادياً، وتخفيف عبء الديون المتراكمة التي تبلغ نحو 350 مليار دولار. وقد تجلّى هذا التوجه في الكثير من الزيارات، أهمها زيارة "عبدالله حمدوك" إلى نيويورك للمشاركة في الدورة 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وعقد لقاءات مع الشركاء الدوليين على هامش تلك القمة، وما تبعها من زيارة فرنسا في سبتمبر من العام الماضي، ثم زيارته المطولة لواشنطن، قبل أن يتوجه إلى ألمانيا التي تعتبر ثالث الجولات الأوروبية التي قام بها "حمدوك" في الخامس عشر من فبراير 2020 للمشاركة في قمة ميونخ للأمن.

وفي المقابل، تعددت زيارات المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين للخرطوم، وهو ما بدأ بزيارة الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي نائب رئيس المفوضية الأوروبية "جوزيب بوريل" إلى الخرطوم في فبراير الماضي، وكذا زيارة الرئيس الألماني "فرانك فالترشتاينماير" للخرطوم في الشهر ذاته كأول رئيس ألماني يزور السودان منذ 35 عامًا، وكذلك زيارة وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" في أغسطس الماضي. كل هذه التفاعلات تؤكد على جدية التغيرات التي تشهدها السياسة الخارجية للسودان منذ سقوط "البشير".

## ثالثًا | تحولات السياسة الخارجية السودانية

حملت السياسة الخارجية السودانية في مرحلة ما بعد "البشير" عددًا من مظاهر التحول الجذري عما كان سائدًا خلال العقود الثلاثة لحكم نظام الإنقاذ، وهو ما يمكن رصده على النحو التالي:

### 1. التحول من الأيديولوجيا إلى البراجماتية:

منذ الإطاحة بنظام "البشير" باتت الدولة السودانية تنتهج سياسات خارجية تركز على الاعتبارات العملية البراجماتية أكثر من الاعتبارات الأيديولوجية، وبرز ذلك في عدة قضايا أبرزها التقارب الملحوظ من جانب الحكومة السودانية مع كل من السعودية والإمارات مقارنة بدولة قطر وتركيا، وهو ما عكسته الزيارات المتلاحقة لذلك البلدين وانخراطهما بشكل كبير في إقرار السلام بين الدولة السودانية والحركات المسلحة، فضلًا عن إعلان انتهاء العمل بالاتفاقية الخاصة بملف إدارة جزيرة سواكن السودانية الموقعة بين "البشير" وأنقرة عام 2018، بما يعزز ذلك المبدأ المستجد في التفاعل الخارجي. كما برز الطابع العملي بشكل كبير في التفاعل مع سد النهضة والذي وضعت فيه السودان مصالحها القومية فوق أي اعتبار، وتجلى ذلك في رفضها الكثير من الخطوات أحادية الجانب التي تتخذها أديس أبابا في خضم ذلك الملف، إلى جانب تقديمها مذكرة إلى مجلس الأمن، وهي إحدى الخطوات المستجدة في تفاعلها في ذلك الملف.

## 2. السعي لتحقيق التوازن في العلاقات الخارجية:

أصبحت سياسة تعدد المحاور والأقطاب واحدة من سمات السياسة الخارجية لمرحلة ما بعد "البشير"، بعدما كانت قائمة على المصالح الضيقة والانخراط في المحاور والتجاذبات الإقليمية المختلفة، وهو الأمر الذي كان جلياً في أجندة وزارة الخارجية السودانية وعبر عنه "حمدوك" منذ توليه الحكومة حين أكد على انتهاز سياسة خارجية تبتعد عن سياسة المحاور الإقليمية والدولية. وقد تأكد هذا السعي لتحقيق علاقات متوازنة في استمرارية التفاعل السوداني الحذر مع كل من تركيا وقطر من خلال اللقاءات المحدودة التي جمعت مسئولين سودانيين بمسؤولي البلدين خلال الفترة الماضية.

## 3. تنوع الشركاء الدوليين:

شهد ملف العلاقات الخارجية للسودان تطوراً كبيراً في أعقاب تغيير نظام "حكومة الإنقاذ"، حيث برزت تعدد الشركاء الدوليين كسمة أساسية من خلال الانفتاح على دول الاتحاد الأوروبي وواشنطن بعد عقود من التبعاد. حيث عملت الخرطوم على إعادة ترتيب مسار جديد للعلاقات الثنائية مع واشنطن، فضلاً عن التقارب مع العديد من الشركاء الأوروبيين، وذلك من أجل تحقيق التطلعات والأولويات المختلفة للسودان خاصة في جانبها الاقتصادي. لكن على الجانب الآخر، انفتحت السياسة الخارجية السودانية إيجابياً على روسيا التي تظل تشكل رقماً هاماً في المعادلة الدولية، وهو ما تأكد في استقبال الفريق "عبدالفتاح البرهان" نائب وزير الخارجية ومبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "ميخائيل بوغدانوف" في الثامن عشر من أبريل 2020، وذلك للاطلاع على المستجدات المختلفة ومسار العملية السياسية الداخلية، فضلاً عن تعزيز وتطوير التعاون مع المجلس العسكري كسلطة مستجدة في السودان، وأبدى "بوغدانوف" حرص روسيا دعم الجهود لتطبيع الأوضاع وضمان الاستقرار والأمن في السودان.

## رابعاً | النتائج الأولية للسياسة الخارجية الجديدة للسودان

لقد ترتب على الانفتاح الخارجي السوداني والتحرك على العديد من الدوائر الخارجية العديد من النتائج الإيجابية الأولية، حيث حققت السودان عدة نجاحات مهمة على الساحة الدولية تشكل دعماً لاستقرار وأمن السودان، وهو ما تضمن:

### 1. التفاعل العالمي الإيجابي مع "سودان ما بعد البشير":

أحد مكتسبات التحول النوعي في السياسة الخارجية السودانية هو التفاعل الإيجابي من جانب القوى الدولية مع سودان ما بعد "البشير"، وقد تجلّى ذلك فيما حققته السودان من تقدم في ملف الإرهاب، وذلك عبر خطوة رفع السودان من قائمة الدول "غير المتعاونة" في مكافحة الإرهاب الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية في الثالث عشر من شهر مايو للعام الجاري. ويأتي هذا بجانب جهود القوى الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا والسويد في دعم مسار الإصلاح السياسي والاقتصادي السوداني عبر منصة المؤتمرات الدولية المتضمنة المانحين الدوليين كما هو الحال بالنسبة لمؤتمر "أصدقاء السودان".

ولم يكن ذلك التفاعل النشط والإيجابي من جانب القوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، بمنأى عن التحركات الداخلية لحكومة "حمدوك" والمتمثلة في انتهاج سياسة أكثر انفتاحاً مع الحركات المسلحة في مناطق التوتر كما هو الحال بالنسبة لإقليم "دارفور" وولاية "كردفان والنيل الأزرق" والانخراط في مفاوضات متعددة مع تلك الحركات تحقيقاً لسلام عادل وشامل كخيار استراتيجي. فقد كان لبريطانيا وفرنسا دور كبير في الضغط على "حركة العدل والمساواة السودانية" للانخراط في عملية السلام وذلك عقب لقاءات متتالية جمعت بين السفير البريطاني والقائم بالأعمال الفرنسي في دولة جنوب السودان مع الدكتور "جبريل إبراهيم" قائد تلك الحركة، وكان نتاجاً لذلك أن كُلت تلك التحركات بالنجاح

متمثلة في توقيع "اتفاق السلام" بين الحكومة السودانية والجبهة الثورية السودانية في نهاية أغسطس 2020.

## 1. انخراط السودان المتنامي في البيئة الدولية:

أحد مكاسب التحول في السياسة الخارجية السودانية تجلّى في عودتها إلى البيئة الدولية مرة أخرى، سواء على صعيد التفاعل مع الدول أو المنظمات الدولية، وهناك عدد من المؤشرات الدالة على ذلك منها الدعوة الرسمية من قبل الأمم المتحدة لحضور السودان للمشاركة في القمة العادية السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (74)، والتي جاءت لتجسد نقطة هامة للتعاطي الدولي مع السودان، وهي الدعوة الأولى من نوعها منذ نحو ربع قرن بعد عزلة طويلة. أما المؤشر الآخر فيتمثل في حالة الزخم والالتفاف الدولي خاصة الأوروبي حول السودان، وبرز ذلك خلال دعوة ألمانيا للسودان للمشاركة في مؤتمر "ميونخ للأمن" في دورته "الخامسة والستين" خلال الفترة من 14-16 فبراير (2020) والذي يُعد أحد أكبر وأهم المؤتمرات الدولية التي تناقش السياسات الدولية والتحديات الأمنية على مستوى العالم.

## 2. تزايد حجم المساعدات الدولية الاقتصادية والإنسانية للسودان:

ساهمت التغيرات الإيجابية التي تشهدها البيئة السودانية الداخلية، وما تبعها من حالة انفتاح خارجي، بقدر كبير في عودة المنظمات الإنسانية الدولية (البالغ عددها 21 منظمة إنسانية تتبع الأمم المتحدة بالإضافة إلى 104 منظمات أجنبية) للعمل في كافة الأقاليم السودانية، وتقديم الخدمات العامة لمواطنيها بما يُعزز من تحقيق الاستقرار الداخلي، علاوة على عودة المساعدات الأمريكية عبر برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، والمتمثلة بنحو 102 مليون دولار، بعد انقطاع دام أكثر من ثماني سنوات. هذه التطورات تكاملت مع التحرك البريطاني الرامي إلى دعم السودان اقتصادياً وذلك عبر استراتيجية "القمم"، فقد عقدت لندن بالتعاون مع السويد ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) اجتماعاً مطلع يناير من العام الجاري بحضور ممثلين عن

دولة السودان و19 مائحة دولياً بغرض تكثيف المساعدات الإنسانية المقدمة للسودان في 2020، إلى جانب عقد مؤتمر "أصدقاء السودان" الذي استضافته السويد فبراير الماضي وخلصت مخرجاته إلى عقد مؤتمر لدعم الاقتصاد السوداني وتقديم كافة أوجه الدعم لتقليل الديون والدفع بالاقتصاد إلى الأمام.

كما حظيت السودان بدعم اقتصادي آخر من خلال المنح المالية التي تجلت في إعلان باريس دعم الاقتصاد السوداني بجملة مساعدات مالية تُقدر بنحو 67 مليون يورو، وذلك وفقاً لجان إيف لودريان -وزير الخارجية الفرنسي- خلال زيارته إلى السودان في السادس عشر من سبتمبر للعام المنصرم. كما أعلن البرلمان الألماني مطلع شهر فبراير 2020 إلغاء قرار حرمان السودان من الحصول على أي دعم تنموي، ورفع الحظر المفروض عليها منذ قرابة 30 عاماً، والتوجه لاستئناف التعاون الإنمائي وتقديم الدعم السياسي والاقتصادي والمالي والتقني لتطوير البنية التحتية السودانية، وتعهدت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" بتقديم الدعم المالي والتوجه الاستثماري لمعالجة الاقتصاد السوداني المتعثر، وجاءت استضافة ألمانيا لمؤتمر "برلين" الخاص بدعم السودان اقتصادياً الذي انعقد في الخامس والعشرين من يونيو للعام الجاري، لتؤكد الرغبة الأوروبية في تحقيق الاستقرار الداخلي للسودان، خاصة وأن ذلك المؤتمر أفضى إلى منح السودان 1.8 مليار دولار للتغلب على الأزمات الاقتصادية. كل تلك التحركات تعتبر نقطة هامة نحو تعزيز الوضع الاقتصادي السوداني وورقة جيدة لمعالجة تراكمات الفترة السابقة، وتُعد بمثابة خطوة هامة في إحداث تحول في التفاعلات السودانية الخارجية.

## ختاماً

لقد شهد ملف العلاقات الخارجية للسودان تطوراً هاماً وإيجابياً وحراراً ناجحاً، عقب التطورات الداخلية التي غيرت المشهد السياسي الداخلي، هذا التطور الإيجابي لم يُعد قاصراً على دائرة خارجية بعينها، بل يشهد حالة من التنوع الكبير الذي يستهدف تعزيز المصالح السودانية، وهو ما عكسته

الزيارات رفيعة المستوى المتتالية بين مسئولى الخرطوم ونظرائهم بالدول العربية والإفريقية وكذلك الغربية، الأمر الذي يُعيد للسودان توازنه ونشاطه مرة أخرى. ومن كل ما سبق يمكن القول بوجود استراتيجية سودانية واضحة الملامح تسعى إلى خلق علاقات دبلوماسية قوية مع أطراف متعددة أحدثت قطيعة مع الماضي، وأصبحت أكثر قدرة على دعم الجهود السودانية لاستعادة مكانتها الإقليمية والعالمية في المستقبل.

## رفع اسم السودان من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب الأسباب والتداعيات المستقبلية

---

\*محمود سلامة

باحث ببرنامج السياسات العامة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بالرغم من صدور قرار برفع العقوبات الأمريكية عن السودان في أكتوبر 2017؛ إلا أن اسم السودان ظل مرافقاً لكل من كوريا الشمالية وإيران وسوريا في قائمة الدول الراحية للإرهاب. وقد حاول المسؤولون السودانيون منذ ذلك الحين أن يتخذوا جملةً من الإجراءات التي من شأنها أن تدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع اسم السودان من هذه القائمة، إلى أن أعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في الثالث والعشرين من أكتوبر 2020 أخباراً سارة للسودانيين تفيد برفع اسم السودان من القائمة بالتزامن مع إعلان التطبيع مع إسرائيل وإنهاء حالة العداء بينهما.

## 1. رفع العقوبات الأمريكية عن السودان

تم إدراج السودان على القائمة الأمريكية للدول الراحية للإرهاب منذ عام 1993 بسبب استضافة "البشير" زعيم تنظيم "القاعدة" آنذاك "أسامة بن لادن"، كما فرضت الولايات المتحدة حزمة من العقوبات بدءاً من عام 1997 تم بموجبها تجميد الأصول المالية السودانية، ومنع تصدير التكنولوجيا الأمريكية إلى السودان، وإلزام المستثمرين الأمريكيين سواء من الشركات أو الأفراد بوقف التعاون الاقتصادي مع السودان باعتبارها مهدداً للأمن القومي الأمريكي وسياساتها الخارجية، الأمر الذي منع السودان من التعامل مع صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي طوال تلك الفترة، وحرمها من الحصول على مساعدات تخفف من الضغوط الاقتصادية التي مرت بها البلاد وما زالت.

وبالرغم من التقارب بين السودان والولايات المتحدة في 2017، والذي أسفر عن رفع العقوبات الأمريكية عن السودان؛ إلا أن استمرار وضع اسم السودان في قائمة الإرهاب حرّمها من الاستفادة من هذا القرار، لتستمر في مساعيها التي نتج عنها التوصل إلى مجموعة من التفاهات

مع الولايات المتحدة في 2018، مثلت الشروط الأمريكية لرفع السودان من قائمة الإرهاب، وهي أن تحقق السودان تقدمًا ملموسًا في ستة ملفات رئيسية تتحدد فيما يلي:

- تغيير جوهرى في قيادة وسياسات الدولة السودانية وتسليم المجلس العسكري الانتقالي السلطة للمدنيين.
- تعزيز حماية حقوق الإنسان وممارساتها بما في ذلك حرية الدين والصحافة.
- تحسين وصول المساعدات الإنسانية.
- وقف الأعمال العدائية الداخلية.
- خلق بيئة أكثر ملاءمة للتقدم في عملية السلام في السودان، واتخاذ خطوات لمعالجة بعض الأعمال الإرهابية البارزة.
- الالتزام بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في شأن كوريا الشمالية.

ولم ينتهِ الأمر عند هذا الحد، بل طالبت الولايات المتحدة السودان بدفع تعويضات تصل إلى 335 مليون دولار لصالح أسر ضحايا العمليات الإرهابية التي مر عليها عقدان من الزمن مثل تفجيرات سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا عام 1998، وتفجير حاملة الطائرات الأمريكية "يو إس إس كول" التي كانت تتزود بالوقود في ميناء عدن اليمني عام 2000 وراح ضحيته 17 بحارًا أمريكيًا وأصيب العشرات من طاقم السفينة. وقد أبدت الحكومة السودانية استعدادها لدفع المبلغ، ولكن بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي أمثال "تشاك شومر" و"بوب مينينديز" عارضوا منح السودان السلام القانوني بحجة احترام ضحايا حادث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث تطالب بعض أسرهم السودان بتعويضات على الرغم من تشكك المسؤولين الأمريكيين في وجود أية علاقة بين النظام السوداني وتنظيم "القاعدة" في ذلك الوقت.

## 2. التطبيع مع إسرائيل كشرط أمريكي

تنفيذًا لما تم الاتفاق عليه بين السودان والولايات المتحدة، تم تسليم السلطة إلى المدنيين، وأدى "عبدالله حمدوك" اليمين الدستورية لرئاسة الحكومة الانتقالية في 21 أغسطس 2019، كما تعهد بحماية حرية الصحفيين، وأكد على ألا يتعرض أي صحفي في السودان الجديد للقمع أو السجن، وأعرب عن التزام حكومته بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتسليم السلطة إلى حكومة منتخبة بعد نهاية المرحلة الانتقالية. إضافة إلى ذلك، فقد وقعت وزيرة الخارجية السابقة "أسماء محمد عبدالله" والمفوضة السامية لحقوق الإنسان "ميشيل باشليت"، في 25 سبتمبر 2019، اتفاقية تقضي بتأسيس مكتب للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالخرطوم. وتعد هذه الخطوات تأكيدًا على حماية حقوق وحريات المواطنين وتعزيزها.

وعلى الرغم من التزام السودان بما تم الاتفاق عليه، إلا أن إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" كان لها رأي آخر، حيث ربطت بين ضرورة تطبيع العلاقات مع إسرائيل ورفع اسم السودان من قائمة الإرهاب، وطلبت من مجلس السيادة الانتقالي أن تسارع بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل في مقابل تقديم حزمة من المساعدات الإنسانية والتنموية التي كانت السودان في حاجة ماسة لها، ولكن الحكومة السودانية برئاسة "عبدالله حمدوك" أبدت قدرًا من المقاومة لهذا الطلب الأمريكي، بعد أن أعلن "حمدوك" في أكثر من مناسبة رفضه منطق الربط بين ملفي التطبيع ورفع اسم السودان من قائمة الإرهاب.

ولم تكن قضية التطبيع مع إسرائيل مقابل رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب محل اتفاق بين المكونين العسكري والمدني للحكومة الانتقالية في السودان، حيث أبدى رئيس مجلس السيادة الفريق أول "عبدالفتاح البرهان" ونائبه الفريق أول "محمد حمدان دقلو" (حميدي) حماسة واضحة لإتمام عملية التطبيع مع إسرائيل لأنها ستفتح الباب أمام مساعدات اقتصادية كثيرة بعد رفع اسم السودان من القائمة الأمريكية للإرهاب، كما ستفتح

الباب أمام دعم من قبل المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ولكن العديد من العوامل عجلت بإتمام التوافق بين السودان وإسرائيل على تطبيع العلاقات الثنائية برعاية أمريكية، حيث جمعت بين العوامل الداخلية والخارجية. فعلى المستوى الداخلي، تمر السودان بأوضاع اقتصادية ومعيشية بالغة الصعوبة والتي تجعل البلاد في أمس الحاجة للدعم الدولي، حيث مرت السودان بعام صعب على المستوى الاقتصادي نتيجة جائحة كورونا التي تسببت في غلق الحدود وتوقف الإنتاج، وتبع تلك الجائحة آثار كارثية لفيضان لم تشهده السودان منذ ما يقرب من مائة عام نتج عنه خسائر بشرية ومادية كبيرة، كما شهدت السودان أزمة كبيرة في توافر الخبز لتعلن الأمم المتحدة أن عدد السودانيين الذين يعانون من فقر غذائي حاد بلغ 9.6 ملايين مواطن، وعجزت الحكومة عن توفير المواد البترولية، الأمر الذي دفع مواطنين هناك للتظاهر احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية المتردية.

أما على المستوى الخارجي فيأتي تسارع خطوات التطبيع بين إسرائيل وعدد من الدول العربية والإسلامية كتشاد والإمارات والبحرين، وأخيراً رغبة الرئيس الأمريكي "دونالد" ترامب في إتمام هذا الاتفاق قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية من أجل توظيفه كنجاح دبلوماسي قد يعزز من دعم العديد من جماعات المصالح له في السباق الانتخابي. وبالجمع بين هذه العوامل تم تجاوز الخلافات بشأن اتفاق التطبيع بين السودان وإسرائيل ليعلن الرئيس الأمريكي في الثالث والعشرين من أكتوبر الماضي عن اتفاق يتضمن البنود التالية:

- تطبيع العلاقات بين السودان وإسرائيل وإنهاء حالة العداء.
- الشروع في علاقات اقتصادية وتجارية تركز في البداية على مجال الزراعة.
- عقد اجتماعات مشتركة للتفاوض لصياغة اتفاقيات في مجالات الزراعة والطيران والهجرة.

- تعزيز السلام في المنطقة وتحسين الأمن الإقليمي .
- ضمان الولايات المتحدة وإسرائيل الاندماج الكامل للسودان في المجتمع الدولي .
- عمل الولايات المتحدة على استعادة الحصانة السيادية للسودان، والعمل مع الشركاء الدوليين لتخفيف أعباء الديون المستحقة على السودان، بما في ذلك دفع المناقشات بشأن إعفاء السودان من الديون .
- التزام الولايات المتحدة بتعزيز الديمقراطية في السودان، وتحسين الأمن الغذائي، ومكافحة الإرهاب والتطرف .

### 3. التدايعات المستقبلية

جاءت الطريقة التي أعلن بها الرئيس الأمريكي عن الاتفاق لتؤكد أن رفع اسم السودان من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب لم يكن ليتحقق لولا قبول السودان للوساطة الأمريكية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وهو الأمر الذي يمكن معه توقع تدايعات مختلفة للتحويلات الأخيرة تتمثل في:

- إعادة دمج السودان في المجتمع الدولي :
- منذ خروج الرئيس السابق "عمر البشير" من السلطة تنامت مظاهر استعادة السودان دورها الإقليمي والدولي والذي تضرر كثيراً بفعل سياسات "البشير" التي أدخلت السودان في عزلة دولية طويلة . لكن ظل بقاء اسم السودان على القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب ليعيق عودة الحضور السوداني دولياً للمستويات الطبيعية . على هذا، من المنتظر أن تساهم التطورات الأخيرة في دمج السودان بقوة في المجتمع الدولي .
- تخفيف أعباء الديون عن السودان :

توقع رئيس وزراء الحكومة الانتقالية "عبدالله حمدوك" أن يساعد رفع اسم بلاده من قائمة الإرهاب في إعفائها من بعض فوائد الديون الخارجية

التي تقدر بـ 60 مليار دولار، يمثل أصل الدين منها 18 مليار دولار فقط، بينما يمثل باقي المبلغ تراكمًا للفوائد. وقد أثرت أزمة الديون على النمو والتنمية الاقتصادية في السودان بشكل كبير، حيث نتج عنها تراجع العديد من القطاعات الاقتصادية، وتدهور البنى التحتية، ونتج عن ذلك تراجع لرأس المال، والاستثمارات المرتبطة بالقطاع الخاص بسبب الخوف من اختلال التوازن الاقتصادي في السودان.

- استفادة من المساعدات الإنسانية:

لم تمر سوى ساعات قليلة على إعلان التطبيع إلا وأعلنت الولايات المتحدة تقديم مساعدات بقيمة 81 مليون دولار للتخفيف عن الشعب السوداني، ولحقت بها حكومة "تنياهو" لتعلن عن مساعدات بقيمة 5 ملايين دولار للأصدقاء الجدد، هذا بالإضافة إلى الدعم الإماراتي المستمر للسودان. ومن المتوقع أن تسهم المساعدات في تخفيف الضغط على العملة الأجنبية التي شهدت ارتفاعًا جنونيًا أمام الجنيه السوداني، حيث بلغ آخر سعر للدولار في السوق الموازية 237 جنيهاً سودانيًا، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير بلغت 212% في سبتمبر الماضي.

- تطوير التعاون بين السودان وإسرائيل في مجالات الطيران والزراعة:

من المنتظر أن يحقق البلدان منافع متبادلة على المستوى الاقتصادي، حيث ستستفيد إسرائيل من إعادة المتسولين السودانيين الذي يعيشون حاليًا في إسرائيل، بعد الحصول على ضمانات بعدم التنكيل بهم بعد عودتهم، وتوفير وقت الرحلات الجوية إلى دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية وتخفيض تكاليفها، بعد سماح السودان باستخدام مجالها الجوي. أما السودان فستستفيد من خبرة إسرائيل الكبيرة في مجال الزراعة في الأماكن الجافة وتحلية المياه، وهي المجالات التي تهم السودان بشدة، كون الزراعة أحد أهم الموارد الرئيسية للبلاد، كما يمكن أن تقدم إسرائيل حلولًا في مجال أنظمة الطاقة البديلة

للسودانيين الذين يعاني 40% منهم من نقص الكهرباء، حيث تعتمد إسرائيل على الطاقة الشمسية بشكل أساسي، ولديها خبرة كبيرة في هذا المجال.

## إجمالاً

يمكن القول إن رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب لم يكن ليتم لولا موافقتها على التطبيع مع إسرائيل وإنهاء حالة العداء معها وفق شروط الإدارة الأمريكية، لكن في كل الأحوال تتيح التطورات الأخيرة فرصاً مهمة للسودان لاستعادة الحضور الدولي، ولتعزيز الوضع الاقتصادي المتدهور بسبب مشكلات بعضها متراكم من سنوات حكم "البشير"، والبعض الآخر ظهر نتيجة لتعقيدات الانتقال السياسي. ويبقى على السلطات الانتقالية السودانية توظيف التطورات الجديدة بسرعة لدعم المسار الانتقالي، وتجاوز العقبات المختلفة التي قد تواجهها.

## دور بعثات الأمم المتحدة في السودان من حفظ السلام إلى دعم المسار الانتقالي

---

\*شيماء البكش

باحثة بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

على خلفية المساعي الأخيرة للحكومة السودانية برئاسة "عبدالله حمدوك" لاستقدام بعثة أممية جديدة، تسهم في دعم عملية التحول الديمقراطي في البلاد، تصاعدت حالة من الجدل والانقسام، ليس على مستوى شركاء الحكم بشقيه المدني والعسكري فحسب، وإنما امتد هذا الجدل إلى الرأي العام السوداني. فقد تباينت مواقف السودانيين ما بين مؤيد لضرورة وجود هذه البعثة في ظل حالة الضعف الهيكلي التي يعاني منها السودان، والحاجة لمساعدة دولية في استيفاء متطلبات المرحلة الانتقالية، وبين من يرفض تدخل الأمم المتحدة بشكل مطلق، متعللاً بأنها ستسهم في استمرار الهيمنة الدولية والإقليمية وتحقيق مصالح الدول المشاركة في البعثة بالتوافق مع المسؤولين وأصحاب المصالح الداخلية، وذلك على حساب تطلعات ومصالح الشعب السوداني. كما ظهر تيار ثالث يتبنى موقف القبول المشروط لدور البعثة الأممية، بالتشديد على وجود ضوابط محددة تتحقق معها المصلحة السودانية، دون انتقاص لسيادتها، باعتبار أن السودان دولة عضو في الأمم المتحدة، يمكنها الاستفادة من مزاياها وفتح نافذه جديدة للسودان للانخراط في المجتمع الدولي.

## أولاً | تطور البعثات الأممية لحفظ السلام في السودان

تُولي الأمم المتحدة اهتماماً كبيراً بالتطورات الأمنية والسياسية في السودان منذ وقت مبكر. وقد تجسد هذا الاهتمام في إنشاء العديد من بعثات السلام الأممية، والتي كان أولها في عام 2004 لدعم اتفاق السلام الشامل بين شمال وجنوب السودان "يونميس" وفقاً للقرار رقم 1590. أعقبها البعثة التي استقرت عليها دائرة حفظ السلام بالأمم المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي "يوناميد" وفقاً للفصل السابع، وبقرار مجلس الأمن رقم "1769" الصادر في عام 2007، وهي البعثة المستمرة حتى يومنا هذا والحادث جدل بشأنها، أثارته

المساعي الأخيرة للحكومة الانتقالية لاستقدام بعثة جديدة، يمكنها ملء الفراغ بعد الانسحاب النهائي لليوناميد.

هذا فضلاً عن البعثات التي تشكلت بعد انفصال جنوب السودان عام 2011 لحفظ السلام في "آبي" والمناطق المتنازع عليها بين السودان ودولة جنوب السودان؛ وذلك عبر تكوين مكتب المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان لمساعدة الدولتين في ترتيبات ما بعد الانفصال. وقد ساهم هذا المكتب في التوصل للاتفاق الإطارى المعروف باتفاق "نافع-عقار"، في يونيو 2011. وقد انتهت مهمة البعثة وغادرت البلاد، في أكتوبر 2018، وأحيلت مهامها إلى ما يعرف الآن بـ "مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الإفريقي".

ومع انسحاب البعثات الأممية من السودان بقيت "يوناميد" بدارفور مستفيدة من طابعها الهجين الذي يضم الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، لكن بدأ تقليص قوامها العسكري تدريجياً منذ عام 2017، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2363، والذي أقر سحب أعضاء البعثة من أفراد الشرطة على مرحلتين مع رصد التطورات على الأرض عن كثب. وقد جاء هذا التقليص نتاج ضغط الحكومة السودانية من جانب، وضغط الدول الممولة للبعثة والتي تسعى لخفض تكاليف نشرها، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، من جانب آخر.

وفي 31 ديسمبر 2018، قامت "يوناميد" بتسليم عشرة من مواقعها بدارفور لحكومة السودان، في بداية للمرحلة الثانية من عملية إعادة هيكلة البعثة الجارية كما فوضها بذلك مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 2429 الصادر في يوليو 2018، ليتم الاتفاق بين الحكومة السودانية والبعثة على ضرورة استغلالها من أجل المنفعة والتنمية المحلية، والأغراض المدنية، كبناء الجامعات والمستشفيات والمدارس.

وبعد التغير السياسي الذي شهدته السودان في أبريل 2019، التقى وفد إدارة شرق إفريقيا التابع للأمم المتحدة، ونائبة رئيس البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي "أنيتا كيكي جيهو"، مع رئيس المجلس السيادي

الانتقالي السوداني الفريق أول "عبدالفتاح البرهان"، وذلك في 15 ديسمبر 2019، ليشهد اللقاء تأكيد "البرهان" أهمية شراكة الأمم المتحدة في القضايا الأمنية والاقتصادية.

## ثانيًا | يونيتامس والانتقال إلى دعم العملية الانتقالية

في خطابها لمجلس الأمن، طالبت الحكومة السودانية الانتقالية في السابع والعشرين من فبراير 2020 بتشكيل بعثة جديدة، حددت شروطها وضوابط عملها، وفقًا لبنود الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وتحدت أولويات البعثة في دعم مفاوضات السلام الجارية، والتنمية، وتعبئة الدعم الدولي للاقتصاد السوداني، والمساهمة في الانتقال من مرحلة العون الإنساني إلى دعم برامج التنمية المستدامة، وعودة اللاجئين، والانتقال الديمقراطي بالبلاد، والانتقال بمهام البعثة من حفظ السلام إلى دعم السلام، والمساعدة في تعزيز ما تحقق من مكاسب في دارفور في السنوات الماضية، وتوفير الدعم لعمليات الإحصاء السكاني والتمهيد للانتخابات.

وعلى خلفية هذا الخطاب، جرت مشاورات عدة على مستوى كلٍّ من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي؛ إذ طالب الأخير في خطاب له في الحادي والعشرين من مايو، بضرورة الفصل بين مهام حفظ السلام في دارفور وبين عملية التحول الديمقراطي. ومن ثم، فقد طالب مجلس الأمن بضرورة تمديد بعثة يونيتامس حتى 31 ديسمبر 2020. وفي الأخير أسفرت المشاورات عن صدور قرارين لمجلس الأمن في الرابع من يونيو يتصلان بالأوضاع السودانية. يتعلق القرار الأول بالبعثة الحالية "يونا ميد"، وهي بعثة ذات مهام وطابع أمني، والتي تمّ تمديد عملها حتى 31 ديسمبر المقبل، بعدما كان مقرّرًا لها الانسحاب في أكتوبر. وبحسب قرار مجلس الأمن رقم 2525، فإن المكون العسكري والشرطي للبعثة سيبقى دون تغيير، وذلك وفقًا للإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام "جان بيير لأكروا"، في الرابع والعشرين من إبريل. وبحلول نهاية العام

الجاري ستتم البعثة المكونة من 4404 عسكرياً و2500 شرطي انسحابها من السودان بصورة كاملة.

أما القرار الثاني الصادر عن مجلس الأمن فقد أسس لبعثة أممية جديدة تحمل اسم "بعثة المساعدة الانتقالية المتكاملة في السودان" (يونيتامس)، بموجب القرار رقم 2524، وهي بعثة الهدف منها القيام بدور سياسي بالأساس، يخلو من أي مشاركة لمكونات عسكرية، وتكون مهمتها المساعدة على اجتياز الفترة الانتقالية بنجاح.

وقد تم تحديد الأول من يناير 2021 بداية انطلاق البعثة الجديدة في مهامها ولمدة 12 شهراً كمرحلة أولى. وتشير التقارير إلى قيام كل من ألمانيا وبريطانيا بصياغة القرار الأول المتعلق باليوناميد، والذي اعتمده مجلس الأمن بإجماع أعضائه. وعلى غرار القرار الأول، فإن القرار الثاني المتعلق ببعثة يوناميد صاغت مسودته كل من روسيا والصين، بما يعكس رؤى الأطراف المختلفة حول السلام في البلاد.

## ثالثاً | مواقف الأطراف السياسية السودانية من البعثة الأممية الجديدة

صاحب قرار مجلس الأمن الأخير حالة من الجدل على كافة الأصعدة ومن كافة الأطراف، حول مدى فاعلية دور البعثات الأممية في حفظ السلام، ومصالح الأطراف الداخلية والخارجية ودوافعهم للإبقاء على التواجد الأممي في السودان، وفقاً لما سبقت الإشارة إليه، والتي يمكن إيرادها على النحو التالي:

### 1. موقف المكوّن العسكري لمؤسسات الحكم الانتقالي

بداية، تجدر الإشارة إلى أنه تم استبدال الخطاب الأول الذي بعثه "حمدوك" في السابع والعشرين من يناير بآخر في السابع والعشرين من فبراير. وذلك

بعد أن أجريت مناقشات بين مجلس السيادة ومجلس الوزراء. ففي اجتماع لمجلس الأمن والدفاع، في 10 فبراير الماضي، تم تكليف لجنة برئاسة عضو مجلس السيادة اللواء "إبراهيم جابر" قائد القوات البحرية وعضو المجلس السيادي بصياغة الخطاب الجديد إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ليحل محل الخطاب الذي صاغه رئيس الوزراء، مما يشير إلى أنه لم يكن هناك توافق داخلي على مستوى مكونات الحكم، وهو الجدل الذي استمر بشأن طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة في المرحلة الانتقالية.

وفي محاولة من المجلس العسكري لتأكيد رؤيته وموقفه من حدود اختصاص البعثة، التقى "البرهان" برئيس البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي العاملة في دارفور "جيرمايا مامابولو"، في 18 مايو، وقبيل انعقاد مجلسي السلم والأمن الإفريقي ومجلس الأمن، وذلك لمناقشة كيفية ملء الفراغ عقب رحيل اليوناميد، خاصة أن مهام تأمين المدنيين ومواجهة قضايا العنف ستقع على عاتق الحكومة السودانية. وفي اتصال هاتفي مع كل من "تيبورتاجي" مساعد وزير الخارجية الأمريكي، و"دونالد بوث" المبعوث الأمريكي إلى السودان، أكد "البرهان" على ضرورة تشكيل البعثة الجديدة وفقًا للرؤية الوطنية للحكومة السودانية، والتي أوضحتها في الخطاب الثاني المعد في 27 فبراير.

واستمرارًا لحالة التردد وعدم التوافق، رحب مجلس الأمن والدفاع في 7 يونيو بقراري مجلس الأمن، وفقًا لما أعلنه عضو مجلس الأمن والدفاع نائب رئيس اللجنة الوطنية العليا "حسن محمد شيخ إدريس قاضي"، بأنه سيدعم استقرار السودان وعودتها إلى الأسرة الدولية؛ إلا أنه أبدى بعض التحفظات على القرارين، وأكد الاستمرار في العمل المشترك مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والاتحاد الإفريقي والأصدقاء والشركاء للتوصل إلى حلول تتسق مع ما ورد في خطاب طلب السودان وحقوقه في الحصول على الدعم الفني المطلوب والمحافظة على أمن وسيادة السودان.

## 2. موقف المكون المدني لمؤسسات الحكم الانتقالي

تبدى موقف الحكومة الانتقالية بصورة واضحة في الخطاب الأول الذي تقدم به "عبدالله حمدوك" للأمم المتحدة في يناير، والذي عكس رغبة في توسيع نطاق مهام البعثة الأممية الجديدة للحد الأقصى، وهو ما تسبب في أزمة داخلية، حيث اعتبر الكثير من الأطراف هذا التوجه ينتقص من سيادة مؤسسات الحكم الانتقالي في السودان.

من جانبها، أبدت قوى الحرية والتغيير (الظهير السياسي للحكومة الانتقالية) تأييدها للقرارات الجديدة الخاصة بدور الأمم المتحدة في السودان خلال المرحلة الانتقالية. وقد لاقى القرار تأييداً من بعض القوى اليسارية على وجه الخصوص، والتي رأت في البعثة الأممية شريكاً قادراً على الحفاظ على الحقوق المدنية وتحقيق الديمقراطية بالبلاد. كما وافق حزب الأمة القومي بتحفظ على قرارات مجلس الأمن؛ إذ رفض البنود التي تقتضي مطالبة الأمم المتحدة بدعم تنفيذ الإعلان الدستوري، والرصد المنتظم لتنفيذ نقاطه، فضلاً عن دور الأمم المتحدة في وضع الدستور والإصلاح القانوني والقضائي وإصلاح قطاع الأمن وحماية المواطنين. بينما أبدى حزب الأمة القومي استعداده لمساعدة الأمم المتحدة وفقاً للفصل السادس في دعم جهود بناء القدرات، والدعم التقني والمادي لعمليات نزع السلاح والتسريح والدمج لقوات المقاومة المسلحة، علاوة على استمرار دور الأمم المتحدة الرقابي في منطقة أبيي.

## رابعاً | الجدل بشأن دور بعثة الأمم المتحدة في السودان

امتد الجدل الدائر من دوائر الحكم إلى الدوائر السياسية والأكاديمية والإعلامية، فقد انطلقت العديد من الآراء السودانية، الراضية رافضاً قاطعاً لاستقدام أو التجديد لبعثة أممية، من فرضية أن وجود قوات أممية ينقل إليها صلاحيات اتخاذ القرار؛ سواء كانت سياسية أم أمنية، بما يعد انتهاكاً صارخاً للسيادة السودانية. ويذهب أنصار هذا الرأي إلى ضرورة رفض

القوات المسلحة لوجود البعثة الأممية، وضرورة أن تتحمل الحكومة الانتقالية مسئوليتها بنفسها، وتلبي تطلعات السودانيين وفقاً لمبادئ الثورة. وينتقد هذا الاتجاه تنازل السودان طواعية عن جزء من سيادته؛ إذ يرون أنه رغم صدور القرار الجديد وفقاً للفصل السادس وليس السابع، إلا أنه اشتمل على الكثير من المقررات، التي تقيد السودان في قضايا داخلية على قدر من الحساسية مثل الدستور وعملية السلام والانتخابات.

بينما يرى أنصار الفريق المؤيد لاستقدام بعثة أممية سياسية أهمية دورها في تقدم العون في المهام الفنية في ظل حالة الضعف التي تعاني منها كافة المؤسسات السودانية. ويسترشد أنصار هذا الفريق بالنماذج المضيئة للأمم المتحدة في هذا المجال، خاصة في القارة الإفريقية. وتوفر الاشتباكات القبلية المستمرة في دارفور وغيرها من مناطق السودان حجة قوية لأنصار هذا الاتجاه، يستدلون بها على حتمية وجود تلك البعثة، بل وضرورة مد مهلة اليوناميد ذاتها، نظراً لاستمرار الحاجة السودانية لوحدات أمنية قادرة على بسط السيطرة في مناطق النزاعات والتوتر. ويقترح الخبراء الداعمون لهذا الرأي الاستمرار في وجود وحدات شرطة مشكلة من قوات حفظ السلام والدعم السريع في المناطق الساخنة في دارفور، حتى في إطار بعثة أوسع لدعم الانتقال السياسي.

وهناك اتجاه ثالث يتوسط الرأيين؛ يرى ضرورة وضع سقف للبعثة السياسية المرتقبة، تخضع بعدها للمتابعة والتقييم، ليرتھن التجديد بأدائها. كما يرى أنصار هذا الاتجاه ضرورة التوافق بين مجلسي السيادة والوزراء على شروط وضوابط عمل البعثة، بما يحفظ السلم والأمن، وسيادة السودان في الوقت ذاته. ويتعلل أنصار هذا الاتجاه أيضاً بأنه لا تزال التصورات غير واضحة بشأن التعامل مع قضايا الأمن عقب انسحاب اليوناميد، ما يجعل انسحابها في الوقت الراهن يتسبب في فراغ أمني لا يمكن سدّه. ومن ثم يرون وجود ضرورة ملحة لاستمرار سريان قرارات الفصل السابع بالنظر لخطورة الوضع في دارفور، لارتباطه بحماية المواطنين، في وقت لا يزال ملايين الناس في معسكرات

اللاجوء والنزوح غير قادرين على العودة لمناطقهم الأصلية بسبب انعدام الأمن والاعتداءات المتكررة.

ختامًا، لم يعد التساؤل حول استقدام البعثة الأممية السياسية للسودان من عدمه هو القضية التي تتمتع بأولوية، خاصة بعد اتخاذ القرار من جانب مجلس الأمن بالفعل، حيث تبقى النقطة الأهم التي تتفاعل بشأنها الآراء والمواقف هي تحديد آليات التفاعل مع البعثة الأممية الجديدة، وكيفية المساهمة في دعمها في القيام بمهامها المتعددة، بعدما ارتبط مصير المرحلة الانتقالية بقدرة البعثة الأممية على تقديم الدعم الفني والسياسي لها، لكن مع الحفاظ على سيادة الدولة السودانية في الوقت نفسه.



## القسم الثاني

أزمات الهامش المتصاعدة

## السلام في شرق السودان قضايا عالقة وأزمات ممتدة

---

\*نسرین الصباحی

باحثة بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

على الرغم من الأهمية الاستراتيجية لإقليم شرق السودان؛ لموقعه الجغرافي المتميز على البحر الأحمر، واتصاله بدول إقليمية رئيسية، مثل مصر وإريتريا وإثيوبيا، فإنه من أكثر الأقاليم فقرًا في السودان؛ حيث يعاني منذ سنوات طويلة من تباطؤ برامج التنمية وضعف التمثيل السياسي في الحكومة المركزية، وتداعيات موجات الجفاف السلبية على المحاصيل الزراعية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية. وسلّطت مفاوضات جوبا للسلام التي انتهت بتوقيع اتفاق شامل في أكتوبر 2020، الضوء على الوضع الهش في إقليم شرق السودان، إلا أنه في ظل فشل محاولات جمع مختلف المجموعات من أصحاب المصلحة عن ولايات الشرق الثلاث (كسلا والقضارف والبحر الأحمر)، لم يتوافر الحد الأدنى من الإجماع لتأييد مخرجات اتفاق سلام جوبا، بل إن عملية توقيع الاتفاق قد سبقها تصعيد ميداني كبير.

ففي 24 سبتمبر 2021، أغلق المتظاهرون ميناء بورتسودان الذي يُنظر إليه على أنه أهم منفذ تجاري في السودان، وأغلقوا الطرق الرئيسية التي تربط شرق السودان بالعاصمة الخرطوم. وتُعتبر قضية شرق السودان من أهم التحديات الشائكة والعالقة أمام الحكومة الانتقالية في السودان من حيث أبعادها اللامركزية وقضايا التنمية والتهemis؛ وذلك على الرغم مما حظي به مسار الشرق من مركزية كبيرة في اتفاق جوبا للسلام (Juba Peace Agreement (JPA)، في ظل تأكيد الالتزام بالاتفاقيات التي وقّعت بين الحكومة الانتقالية السودانية والجهة الثورية الممثلة في إعلان جوبا لبناء الثقة والتمهيد للتفاوض بتاريخ 11 سبتمبر 2019، والإعلان السياسي في 21 أكتوبر 2019.

## 1. معضلة التمثيل في مسار الشرق باتفاق سلام جوبا

تضم ولايات شرق السودان (البحر الأحمر وكسلا والقضارف) مجموعة متنوعة من المُكوّنات السكانية، أكبرها جماعة البجا. ويشمل مجتمع البجا قبائل الهدندوة والبشاريين والحنقة، بجانب جماعة بني عامر. وتنحدر معظم هذه المجتمعات من ولايتي البحر الأحمر وكسلا، باستثناء بني عامر الذين امتدوا عبر الحدود بين السودان وإريتريا. ومنذ التسعينيات من القرن العشرين، تصاعدت التوترات بين قبائل بني

عامر والبجا، وهو الاتجاه الذي تصاعد منذ عام 2019، كما يضم الإقليم عددًا من القبائل الأخرى الوافدة من مناطق أخرى من داخل السودان وخارجها؛ أبرزها الفور، والمساليت، والنوبة، والفلاتة، والهوسا، والشكرية، والرشايدة.

وسياسيًا، ظهر تنظيم مؤتمر البجا عام 1995 ليقود تمرّدًا مُسلّحًا استمرّ، بالشراكة مع التحالف الوطني الديمقراطي (NDA)، حتى عام 2001، وتسبّب القتال في مقتل أكثر من 3000 شخص عام 2003، واستأنف مؤتمر البجا عمله العسكري، وشكّل الجبهة الشرقية مع أسود الرشايدة الحرة عام 2005. وبعد سنوات من التمرّد، توقّف القتال عام 2006 بتوقيع اتفاق سلام شرق السودان.

هذه الخلفية جعلت قطاعات كبيرة من البجا تنظر إلى مسار الشرق في اتفاق سلام جوبا باعتباره تعديًا واضحًا على قبيلة البجا؛ لأن المجموعة التي مثّلت شرق السودان خلال المفاوضات، لم يكن لها أي علاقة بالمنطقة؛ حيث وقّع "أسامة سعيد" زعيم قبيلة العبابدة ورئيس مؤتمر البجا، و"خالد إدريس شاويش" زعيم قبيلة بني عامر ورئيس الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة؛ على اتفاق مسار شرق السودان نيابةً عن مجموعتين منشقّتين عن مؤتمر البجا والجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة وحزب مؤتمر البجا المعارض، ولكن لا يحظى الموقّعان على مسار الشرق بدعم محلي، ولا يمثّلان القوى السياسية وأصحاب المصلحة الحقيقيين.

حيث كان "أسامة سعيد" عضوًا في مؤتمر البجا قبل أن ينضم إلى حزب مؤتمر البجا التصحيحي، ثم انفصل عن ذلك لقيادة المعارضة في مؤتمر البجا، وتم تحديد 30% من التعيينات السياسية في شرق السودان لمثلي مسار الشرق للجبهة الثورية، ولم يتم تحديد النسبة المتبقية. وكان "الأمين داود" مُقرّبًا من حركة العدل والمساواة وزعيمها "جبريل إبراهيم". وانحاز "داود" أيضًا إلى "ميني ميناوي" عندما سعى الأخير إلى إنشاء جناحه الخاص للجبهة الثورية في عامي 2020 و2021. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن "زينب كباشي" المعارضة السياسية البارزة في شرق السودان، قريبة من عبد العزيز الحلو، أو مقبولة من مالك عقار وياسر عرمان لتمثيل الجبهة الثورية في شرق السودان، وهي أقرب إلى مجتمع البجا والقادة الذين ساعدوا في

تشكيل المجلس الأعلى للبجا. وفي البداية، كان ممثلو الجبهة الثورية السودانية في مسار الشرق، "أسامة سعيد" زعيم مؤتمر البجا المعارض، و"الأمين داود" من الجبهة الشعبية المتحدة.

على هذا، عارض مجلس نظارات البجا مسار الشرق منذ أن اتفقت عليه الحكومة الانتقالية والجبهة الثورية في فبراير 2020، ونظّم مجلس نظارات البجا مؤتمر السلام والتنمية والعدالة بمدينة سنكات بولاية البحر الأحمر في سبتمبر 2021، الذي كان تحت شعار "تثبيت الحقوق التاريخية والثقافية"؛ للمطالبة بحق تقرير المصير لشرق السودان، مهددًا بالتصعيد في حالة عدم تنفيذ مطالب إلغاء مسار الشرق. وقد حضر المؤتمر عدد كبير من نظراء شرق السودان وقادة الإدارة الأهلية والقادة الاجتماعيين والسياسيين والعلماء لمناقشة بدائل لاتفاقية السلام بشرق السودان التي تم التفاوض عليها بين الخرطوم والحركات المسلحة. ومن توصيات المؤتمر توحيد ولايات شرق السودان الثلاث (ولاية البحر الأحمر، كسلا، القضارف) في منطقة واحدة وفق الحدود الجغرافية التاريخية. واقترح "صالح عمار" والي كسلا مبادرة لتحقيق السلام والتعايش الاجتماعي في شرق السودان.

وبالتوازي مع توقيع اتفاق جوبا في مطلع أكتوبر 2020، بدأ التصعيد الميداني بعد أن أغلق المتظاهرون من جماعات البجا بقيادة المجلس الأعلى لقبائل البجا الطرق والموانئ، مثل ميناء العقبة المؤدي إلى البحر الأحمر، وميناء سواكن، وأجزاء من ميناء بورتسودان، وسبعة مطارات في شرق السودان، احتجاجًا على اتفاق جوبا للسلام؛ بسبب أزمة التمثيل السياسي والقيادة غير الفعّالة من قبل الحكومة الانتقالية. وأغلق المحتجون خطّي أنابيب نفط رئيسيّين، أحدهما هو الخط الوحيد الذي ينقل الوقود إلى العاصمة الخرطوم؛ ما تسبب في خسائر فادحة في البضائع، ونقص في السلع الاستراتيجية مثل القمح والوقود. وبعد نحو عام كامل، تجدد التصعيد الميداني في بورتسودان في 26 سبتمبر 2021، حين جدّد مجلس نظارات البجا طرح قضية تمثيل شرق السودان في المرحلة الانتقالية، مع رفضه المشاركة فيما أطلق عليها المُحاصّصات السياسية والمكاسب الآنيّة. وكانت مطالب الشرق إنهاء أعمال لجنة إزالة التمكين، وتكوين مجلس عسكري جديد يكون ممثلًا لأقاليم السودان، وكذلك

تغيير حكومة "عبد الله حمدوك"، في إطار المطالبة بإلغاء مسار الشرق في اتفاقية جوبا للسلام، وإعلان منبر تفاوضي لتنفيذ قرارات مؤتمر سنكات؛ حيث تسعى قبائل شرق السودان إلى تحقيق العدالة، وعقد مؤتمر شامل لأهالي شرق السودان للعمل على حل كافة القضايا العالقة.

## 2. الخطوط العامة لمسار الشرق في اتفاق جوبا للسلام

في الثالث من أكتوبر 2020، تمّ التوقيع على اتفاق جوبا للسلام، وتضمّن في الباب الرابع مجموعة من البنود الخاصة بمسار الشرق؛ هي: قضايا الحكم والمشاركة السياسية لشعب شرق السودان، بما في ذلك إنشاء مجلس تنسيقي لولايات شرق السودان، ومنح مناطق شرق السودان مزيداً من الصلاحيات في إطار نظام الحكومة الفيدرالية، والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك مبدأ تقاسم الثروة وإدارة الموارد الطبيعية، وإنشاء صندوق إعادة الإعمار بتمويل محلي من بنك خاص في شرق السودان من قبل مانحين دوليين؛ لدعم تطوير الهياكل السياسية وسياسات التعليم والصحة وبناء القدرات، وأحكام بشأن وقف إطلاق النار وإصلاح قطاع الأمن بما في ذلك دمج الجبهة الشرقية في الجيش الوطني، والدعوة إلى عقد مؤتمر استشاري حول اتفاقية سلام شرق السودان (ESPA)، يجمع أصحاب المصلحة كلهم، بما في ذلك الزعماء التقليديون والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والزعماء الدينيين وقادة الأعمال وأعضاء الشتات، ولكن رفضت بعض القوى ومجلس نظارات البجا والعموديات المستقلة بنود مسار الشرق في الاتفاق؛ لعدم تمثيل كافة الأطراف، في ظل تأكيد الرغبة في الوصول إلى حل دائم للقضايا المتعلقة بشرق السودان؛ لتحقيق شعارات الثورة (حرية، وسلام، وعدالة). ويمكن توضيح ذلك فيما يأتي:

- المشاركة السياسية: واجه اتفاق جوبا حالة رفض من قبل نظارات مجلس "البجا" بسبب أداء لجنة الحدود في معالجتها لقضايا شرق السودان؛ حيث اتفقت الأطراف لمعالجة التهميش السياسي في شرق السودان على هذه المبادئ: اعتماد نظام حكم لامركزي اتحادي تعددي وديمقراطي يضمن تفويض

الصلاحيات وتخصيص الموارد، وأن يتكوّن نظام الحكم من ثلاثة مستويات (اتحادي، وإقليمي، ومحلي)، وضمان المشاركة العادلة لكافة مُكوّنات شرق السودان في السلطة وجميع أجهزة الدولة وفقاً لنسب السكان، والتمييز الإيجابي مع مراعاة المؤهلات ومعايير الكفاءة وتأكيد التمثيل العادل للمرأة، وألا تقل مشاركتها عن 40٪ على جميع المستويات، وضمان مشاركة الشباب في السلطة بنسبة محددة، وتخصيص 30٪ من تمثيل مؤتمر البجا المعارض والجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة على المستويين التشريعي والتنفيذي في ولايات شرق السودان الثلاث بما يتناسب مع أهداف السلام العادل، وتمثيل أهل الشرق في الخدمة المدنية من خلال معالجة الخلل في الخدمة المدنية القومية لمواطني شرق السودان في كافة مستويات التوظيف بما يتناسب مع حجم السكان ومعايير الكفاءة، واستيعاب مواطني شرق السودان في جميع وظائف الخدمة المدنية القومية بنسبة تصل إلى 14٪ من مجموع الوظائف العامة تحت إشراف مفوضية إصلاح الخدمة المدنية القومية، وتحديد نسبة 70٪ من السلطة لأهل المصلحة في شرق السودان في إطار المؤتمر التشاوري، وتكوين لجنة عليا لمعالجة قضايا الشرق التي تكوّنت من ثلاثة أعضاء من مجلس السيادة السوداني برئاسة "حميدي"، بعيداً عن حصة الـ 30٪ التي خصّصها اتفاق جوبا لتنظيمي مسار شرق السودان، وهما: الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة، ومؤتمر البجا المعارض.

- حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية: تسعى الحكومة الانتقالية إلى إجراء تحقیقات ومحاكمات عادلة في أحداث 30 يونيو 1989 و29 يناير 2005، وأحداث 2019 في بورتسودان، وترسيخ السلم الاجتماعي بين مختلف الأطراف في الإقليم من خلال مراجعة القوانين وآليات إنفاذها، وتشكيل لجان تحقيق مستقلة وتقديم المتهمين للمحاكمة بأسرع وقت.
- تحقيق برامج التنمية والخدمات الأساسية: تم تخصيص نسبة من عائدات المشروعات القومية داخل الإقليم لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التزام الحكومة بمعالجة مشكلة المياه بمدينة بورتسودان ومشاريع

حصاد المياه في ولاية كسلا. ونتيجة رفض مسار الشرق في اتفاق جوبا، تعطلت سياسات التنمية والخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم في الإقليم، وتم تخصيص 30% من صافي عائدات الحكومة الاتحادية من الموارد المعدنية والنفطية المستخرجة من ولايات شرق السودان لصالح هذه الولايات لمدة سبع سنوات.

- صندوق تنمية شرق السودان: تم إقرار وتخصيص الحكومة وصندوق الشرق حصة محددة من مواردهما لدفع الرسوم الدراسية لطلاب شرق السودان في الجامعات الحكومية، كما تم تحديد نسبة 14% من وظائف الخدمة المدنية، بما في ذلك المناصب القيادية العليا، والمناصب في البعثات الدبلوماسية والخدمة العسكرية، وتحديد 30% من المناصب الحكومية لشرق السودان، وإنشاء صندوق جديد لإعادة الإعمار بمساهمة أولية قدرها 348 مليون دولار، مع إقرار إشراف بيت الخبرة المستقل على المشاريع السابقة، ومحاسبة المديرين الفاسدين، على أن تأتي موارد الصندوق من خلال الموازنة العامة والمائحين والمصادر المشروعة الأخرى.

واتخذت الحكومة الانتقالية حزمة من القرارات لمعالجة الأوضاع في شرق السودان، شملت تكوين لجنة لجبر الضرر ومراعاة قضايا التنمية في الإقليم، وأخرى فنية معنية بتخطيط الحدود الإدارية للقبائل والنظارات، لكن ترسيم الحدود قبلياً أثار نقاشات حادة واعتراضات كبيرة. وتجاهلت اللجنة العليا لمعالجة أزمة شرق السودان مطالب إلقاء القبض على المتسببين الرئيسيين في إشعال أعمال العنف في الإقليم منذ عام 2019، وقضايا تنظيم وإدارة الحواكير والأراضي بين هذه القبائل، وأنشأت أيضاً مفوضية أراضي شرق السودان من خلال مراجعة تسوية وتسجيل الأراضي مع مراعاة الأعراف المحلية. وعلى الرغم من البنود الواضحة لمسار الشرق في اتفاق جوبا، فإنه يفتقر إلى الجداول الزمنية وعدم توضيح المشاركة السياسية للأطراف الموقعة على الاتفاق. ولا تزال قضية التمثيل محل خلاف، بجانب الخلاف بشأن إغفال مطالب الإقليم بمعالجة المظالم التاريخية بشأن تقاسم السلطة والثروة، وحالة

البطء والصعوبة في تنفيذ بنود مسار الشرق في الاتفاق، فضلاً عن تفاقم الأوضاع في مدينة بورتسودان، وأزمة الحكم في ولاية كسلا، والتوترات في شرق السودان عامة.

### 3. تحديات إحلال السلام والاستقرار في شرق السودان

أعقب تفجّر أزمة الحكم الانتقالي في السودان بعد قرار رئيس مجلس السيادة الانتقالي في أكتوبر 2021 بحل مجلس الوزراء الانتقالي؛ ظهور مؤشرات واضحة على اتساع نطاق الشقاق والانقسام بين مُكوّنات إقليم شرق السودان؛ ما أدى إلى اعتراض تنسيقية شرق السودان على تجاوز "فولكر بيرتس" رئيس بعثة الأمم المتحدة إلى السودان (يونيتاميس)، مهامه للوساطة والمساعي الحميدة وقيادة الحوار الوطني، وأنحيازه إلى جهات معينة، وإغفال مسار الشرق، بالإضافة إلى الإجراءات التصعيدية المتجددة التي يقوم بها مُكوّنات الشرق من وقت إلى آخر للضغط على الحكومة الانتقالية من أجل الاستجابة لمطالبهم، بما في ذلك مشكلة ترسيم الحدود، وتحديد هوية اللاجئين، وتوضيح ملكية واستخدام الأراضي والموارد بين قبائل البجا وبني عامر، وحل معضلة التمثيل السياسي. ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

- التوظيف السياسي للعنف القبلي: تتجدّد ظاهرة العنف المجتمعي والصراعات الأهلية، وحالة الاستقطاب القبلي الحاد، والاصطفاف القبلي غير المسبوق بشرق السودان؛ فبعد الإطاحة بنظام "البشير" في أبريل 2019، ظهرت مشاكل جديدة وتجدّدت المشكلات القديمة في مدينة بورتسودان؛ حيث ترجع جذور الاشتباكات القبلية إلى الانتخابات البرلمانية لعام 1986 وأعمال حكومة "الصادق المهدي" في ذلك الوقت؛ حيث اندلعت أعمال العنف القبلي خلال الفترة من يوليو إلى أغسطس 2020 بين قبائل بني عامر والنوبة، وكانت من أعنف الصراعات القبلية في شرق السودان، كما اندلعت أعمال العنف بين قبائل بني عامر والبجا والهندوة بعد تعيين "صالح عمار" والياً على كسلا في 22 يوليو 2020، كما عانت ولايات شرق السودان الثلاث من تجدد الاشتباكات القبلية، وأدى القتال إلى سقوط مئات القتلى وتعقيد المشهد السياسي، وتم توقيع اتفاقية "القلد" لوقف العدائيات، وتوقيع اتفاقيات الصلح الاجتماعي

بين قبائل بني عامر والنوبة، باعتبارها ركيزة أساسية لحل مشكلات مسار الشرق، من خلال تعويض المتضررين، وترسيم الحدود، ومحاولات الوصول إلى الصلح الشامل بين هذه الأطراف، في ظل المتغيرات الأمنية الجديدة. وتعتبر هذه الاتفاقية قانوناً عرفياً ملزماً، في إطار تحقيق قضايا العدالة كخطوة أساسية لتنفيذ بنود الاتفاقية الأخرى في شرق السودان.

- التدخلات الخارجية وتدفقات الأسلحة عبر الحدود: لا يمكن عزل ما يحدث من تطور للأوضاع الأمنية في إقليم شرق السودان عن جملة المتغيرات والتحويلات الدولية من خلال انعكاساتها وارتداداتها السلبية على تفاقم حدة الأزمات، وتحديدًا في بورتسودان وكسلا، كما يُعزى ضعف استجابة قوات الأمن السودانية للنزاعات في شرق السودان إلى عوامل مثل الإحجام عن استخدام القوة بسبب مخاوف من انتهاك حقوق الإنسان، مع تزايد استخدام الأسلحة النارية في اشتباكات بورتسودان. وفي الوقت نفسه، أدى اندلاع الحرب الإريترية من أجل الاستقلال عام 1961 إلى حدوث تغيير ديموغرافي كبير في شرق السودان؛ حيث جاءت أعداد كبيرة من اللاجئين، منهم العديد من مجتمع بني عامر، ولا يزال الإقليم مُعرّضاً لتدفقات النازحين واللاجئين من دول الجوار نحو إقليم الشرق، وتحديدًا بعد حرب إقليم تيجراي في شمال إثيوبيا.

- مشكلات العلاقات غير المتوازنة بين القبائل المختلفة: شهد شرق السودان تصعيداً حاداً بين الحكومة المركزية بالخرطوم وقبائل البجا التي هدّدت بإعلان دولة منفصلة، مع إغلاق ميناء بورتسودان وكافة الطرق الرئيسية المؤدية إلى العاصمة الخرطوم كوسيلة ضغط لتنفيذ مطالبهم. واتسعت دائرة الاحتجاجات بولاية البحر الأحمر ضد مسار شرق السودان، وتفاقت تداعيات إغلاق المرافق الحيوية المهمة، مثل الطرق السريعة والموانئ، على الاقتصاد الوطني وعلاقات السودان الخارجية. وفي أواخر سبتمبر 2021، عمل المجلس الأعلى لنظارات البجا على تنظيم حصار على الموانئ الرئيسية في شرق السودان والطريق الذي يربط الخرطوم ومدينة بورتسودان، وانضمَّ إلى ميناء بورتسودان الجنوبي، ميناء البشاير لتصدير النفط، وموانئ سواكن وحيدوب والدمادا على قائمة الموانئ

المغلقة، وكان وقف الاحتجاجات مرهوناً بالرد على القرارات التي اتخذت في مؤتمر سنكات، بما في ذلك إلغاء بروتوكول شرق السودان في اتفاقية السلام. وفي الرابع من أكتوبر 2021، تعهد رئيس المجلس الأعلى للبجا اللواء "عثمان الباقر" بأن المجلس بصدد إعلان "دولة البجا" مستقلة عن السودان، وتطوّرت الأحداث في السابع من أكتوبر 2021؛ حيث قال رئيس المجلس الأعلى لنظارات البجا والعموديات المستقلة بشرق السودان "محمد ترك"، إنه لا يمانع عقد اجتماع مع رئيس الوزراء "عبدالله حمدوك"، ولكن بشرط أن تحلّ الحكومة أولاً وتُشكّل حكومة كفاءات وطنية. وتلاعب قبائل "البجا" دوراً كبيراً في رفع المطالب الإقليمية وقضايا التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي للأجندة الوطنية.

وفي الثالث عشر من أبريل 2022، أعلن عن تكوين هيئة تنسيقية عليا مشتركة تجمع المجلس الأعلى لنظارات البجا والعموديات المستقلة وتنسيقية مكوّنات شرق السودان (المجلس الأعلى لنظارات البجا والعموديات المستقلة، وتجمع أهل القضارف، ومكوّنات كسلا، ومنبر البطانة الحر، وتجمع شرق السودان، ونظارة الشكرية، ونظارة الرشيدة)، وتحالف كيانات (كسلا، والقضارف، والبحر الأحمر)، للتفاوض مع الحكومة الانتقالية، ورفض مخرجات الوفاق الوطني باعتباره لا يشمل القضايا الوطنية، وضرورة وضع اعتبارات رئيسية في اتفاق جوبا للسلام تضم جميع مكونات الشرق، وأنه في حالة عدم تنفيذ مطالبهم، سيتم إغلاق الموانئ مرة أخرى وتعطيل سلاسل الإمداد وحركة الملاحة البحرية ومسارات الشحن الدولية؛ حيث يملك شرق السودان جميع الموانئ التي تربط السودان بالعالم الخارجي.

وفي هذا السياق، طالب المجلس بتنفيذ عدد من المطالب السياسية أبرزها إقالة والي البحر الأحمر، وإعلان منبر تفاوضي لتنفيذ مخرجات مؤتمر السلام والتنمية والعدالة، وتأكيد تجنب تصدير صورة الصراعات القبلية في الإقليم واعتبار ما يحدث داخل الإقليم تهديدات للأمن القومي والسيادة الوطنية، وضرورة إيقاف التدخلات الخارجية، وتفويض مهام وصلاحيات لمجلس البجا للتعبير عن مطالب الإقليم، فضلاً عن بعض المطالب الأخرى في الخدمات المدنية، مثل دفع رواتب العاملين في الهيكل الإداري الجديد بالمساواة مع الأقاليم الأخرى، فضلاً عن وقف

التصديق على التعيينات والأراضي، وحل لجنة إزالة التمكين، واستبدال لجنة مكافحة الفساد مكانها.

- اضطراب الأوضاع الأمنية في ولاية البحر الأحمر: تتهم بعض الأصوات للجنة الأمنية في البحر الأحمر بإشعال الفتنة بين هذه مكوّنات الأهلية في الولاية، وتأجيج الصراع في بورتسودان. وفي الثاني عشر من أغسطس 2020؛ وعلى خلفية الاحتجاج على تولي "صالح عامر" من قبيلة بني عامر منصب والي كسلا، اندلعت أعمال عنف في عدد من مناطق الولاية؛ ما قضى على الثقة بين الأطراف، وأفضى إلى انتشار أعمال الفوضى والجرائم. وساهمت العصابات الإجرامية في تأجيج الصراعات الأهلية في مدينة بورتسودان. وعلى عكس مدن وولايات السودان، كانت ولاية البحر الأحمر في شرق السودان هي الأكثر غضبًا من توقيع اتفاق جوبا للسلام؛ حيث أرسلت قوات مشتركة من الحكومة السودانية لاحتواء الأزمة الأمنية بولاية البحر الأحمر.

## وختامًا

فإن هناك أهمية لتعزيز فرص الحوار حول معالجة الأسباب الجذرية لمشكلات الشرق المزمّنة، ومعالجة نظام العدالة، وإصلاح القوانين التمييزية؛ وذلك من خلال تبني عملية شاملة للحوار، وبذل محاولات الوساطة، سواء من أطراف خارجية أو من المركز إلى الهامش، وتحقيق السلام المجتمعي من خلال عقد اجتماعات تشاورية لحل وإنهاء الأزمة، وقطع الحلقة المفرغة من تجدد أعمال العنف القبلي، وتجنّب العودة إلى مربع التصعيد الأول، وضرورة إجراء مصالحات سريعة، ومراعاة العلاقات القائمة بين القبائل والأطراف السياسية، وتحقيق التعايش السلمي، وتعزيز دور الإدارات الأهلية في حل الصراعات بطريقة سلمية، والتنسيق بين كافة الأطراف المعنية، ومحاولة إزالة التهميش من الإقليم من خلال برامج التنمية الشاملة، مع تحذير المحللين من أن نزاعات شرق السودان قد تصبح دافور أخرى، وهو مصير أكثر خطورةً بالنسبة إلى الحكومة المركزية في الخرطوم، في ظل حالة العنف وتصعيد خطاب الكراهية بين الجماعات الإثنية والقبائل.

## مسار الشمال في اتفاقية جوبا للسلام إنجازات وتحديات

---

\*عبد المنعم علي

باحث بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُعدُّ اتفاق جوبا من أهم مسارات السلام السوداني المتضمَّن كافة الأقاليم السودانية والرامي إلى تحقيق الاستقرار والسلام بين الحكومة المركزية وحكومة الولايات. ولعل إنشاء مسارات خلال مفاوضات السلام في جوبا كان بمنزلة أداة ديناميكية للوقوف على التحديات والأزمات المتباينة داخل كل إقليم على حدة، ووضع نصوص لمعالجتها. ويُمثل إقليم الشمال أحد مكونات هذا الاتفاق الحيوي المُوقَّع في أكتوبر 2019. ويُعتبر مسار الشمال من مسارات "الجبهة الثورية" التي يترأسها الدكتور الهادي إدريس. ويعاني هذا الإقليم من قضايا التنمية والأراضي، وذلك ملف السدود وقضايا المهجَّرين. ويتصدر المشهد السياسي داخل هذا الإقليم حركة تحرير "كوش"، وكذلك "كيان الشمال" تحت مظلة الجبهة الثورية إبَّان جولات تفاوض المسارات المختلفة. وجاء اتفاق جوبا ليواكب التحوُّلات في المرحلة الانتقالية، خاصة أنه اتفاق نوعي تضمن كافة الأطراف المعنية، ويدعم ركائز الاستقرار داخل السودان وبناء دولة وطنية حديثة تشمل تحت مظلتها كافة الحركات المسلحة، وتأخذ في عين الاعتبار متطلبات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكافة الأقاليم السودانية.

### 1. مسار الشمال في اتفاقية جوبا والأطراف المشاركة

لقد تضمَّن اتفاق جوبا في الباب الخامس من وثيقة السلام، اتفاق سلام مسار الشمال الذي يتضمَّن المنطقة الشمالية (الولاية الشمالية وولاية نهر النيل) المرتبطة بالنظر في نظام الحكم والمناطق المتنازع عليها والقضايا الثقافية والاقتصادية والصحية. وقد شهد مسار الشمال جولات للتفاوض تحت مظلة الجبهة الثورية التي وقَّعت في السادس والعشرين من يناير 2020 على الاتفاق النهائية في جوبا. ويتألف مسار الشمال من حركة تحرير كوش بجانب الكيان الشمالي، وقد تضمن هذا المسار تسوية للأوضاع الاقتصادية وعمليات التنمية

بجانب معالجة أوضاع النازحين في شمال السودان ومروي ووادي حلفا على ضوء بناء السدود. وقد وقّع عن الحكومة الانتقالية في السودان الفريق الركن شمس الدين كباشي عضو مجلس السيادة، بينما وقّع عن مسار الشمال "ذهب إبراهيم دهب" مفاوض حركة "كوش"، بحضور "توت قلو" رئيس فريق الوساطة ومستشار رئيس جنوب السودان للشئون الأمنية، وبحضور الفريق "محمد حمدان دقلو" النائب الأول لرئيس مجلس السيادة السوداني ورئيس وفد الحكومة لمفاوضات السلام.

وبالنظر إلى الأطراف الفاعلة داخل إقليم الشمال من ذات الإقليم، نجد أنها تتمثل في جهتين كالآتي:

- حركة "كوش": تشكّلت حركة "تحرير كوش السودانية" عام 2004 وهي المحرك الرئيسي للمشهد الميداني والسياسي. وقد تأسست تلك الحركة في مدينة "روتدام" بهولندا، ويتولى "محمد داوود بنداك" رئاسة الحركة التي تطالب بتحرير الواقع السوداني من النظام اللاحق للاستقلال، مع العمل على تحديد هوية السودان والانخراط والمشاركة في الحكم. ولعل تلك الحركة تتبنى بصورة رئيسية القضية النوبية باعتبارها إحدى قضاياها الأساسية، وتستند في ذلك إلى البُعدين الثقافي والاقتصادي للمنطقة النوبية.

لقد تعرّضت حركة كوش لحالة انقسام عقب التوصل إلى اتفاق جوبا للسلام؛ حيث شهدت الحركة انقلاباً داخلياً في الثالث من ديسمبر 2020، واتخذت مجموعة من قيادات الحركة قراراً بعزل رئيسها "محمد داوود بنداك" وتعيين "أسامة إبراهيم دهب" رئيساً جديداً للحركة؛ وذلك في ضوء فشل الحركة في الحصول على مقعد لمسار الشمال في مجلس شركاء الفترة الانتقالية على غرار مساري الشرق والوسط.

- كيان الشمال: تأسس هذا الكيان في عام 2005 عقب توقيع اتفاق السلام مع متمردى جنوب السودان باعتبارهم من الحركات الجهوية. ولقد وضع كيان الشمال بنوداً يسعى إلى تحقيقها في إطار من تصحيح

العلاقة بين المركز والهامش، تتمثل في إعادة تقسيم السلطة والثروة بين جميع أقاليم السودان، ومناصرة الأقاليم المهمشة، ودعم ركائز العدل والمساواة. ويتولى تلك الحركة "محمد سيد أحمد الجاكومي" الذي مثّل هذا الكيان في اتفاق جوبا للسلام. وتشهد علاقة "كيان الشمال" بالجهة الثورية السودانية، وتحديدًا رئيس الجبهة "الهادي إدريس"، اضطرابات وتوترات متعددة، خاصةً في ضوء افتقاد الثقة المتبادل بينهما أثناء مسار التفاوض في إطار اتفاق جوبا، خاصةً فيما يتعلق بقضايا التنمية وتقاسم الثروة والمشاركة في المجلس الانتقالي؛ وذلك كما جاء في الحوار الذي أجراه "الجاكومي" في مارس 2021، والذي هدد فيه بإمكانية تشكيل حركة مسلحة شمالية إذا ما كان هذا السلوك سوف يضع مطالب الشمال ضمن إطار خارطة العمل.

## 2. مخرجات مسار الشمال

لقد حققت جولات التفاوض مع وفد مسار شمال السودان المُكوّن من (حركة تحرير كوش السودانية) و(كيان الشمال) - والتي كُلّلت بالتوقيع على اتفاق جوبا في أكتوبر 2020، والاتفاق المكمل لها المُوقَّع في (15 ديسمبر 2021) - نجاحات ومكاسب تتمثّل في إيقاف السيطرة والاستحواذ من جانب حركات الهامش في دارفور ومنطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق على المواطنين شمال النيل. وتضمّنت المكاسب التي حقّقها مسار الشمال في اتفاق جوبا في إلغاء قرار سابق للرئيس المعزول عمر البشير يتعلق بنزع الأراضي وتحويل تبعيتها إلى وحدة تنفيذ السدود، وكذلك العمل على إجراء الدراسات اللازمة لإقامة قناتي سد مروي وإنشاء صندوق لتنمية الشمال، وإطلاق برنامج خاص بتعويض النازحين بسبب إنشاء السدود مع الاهتمام بملفّات التنمية الأخرى، كالبنية التحتية. ويمكن توضيح البنود المتعلقة بالقضايا العامة والداخلية التي تتعلق بمسار الشمال في الآتي:

- **العدالة الانتقالية:** لقد تضمّن اتفاق جوبا للسلام مرتكزات هامة للعدالة الانتقالية تحت مظلة إعلان المبادئ الذي تضمّن عددًا من المحاور العامة حيال احتواء مطالب المواطنة في إقليم الشمال كما هو الحال بالنسبة إلى البند الخاص بـ "بناء دولة لا مركزية تقوم على نظام التوزيع العادل للسلطة والثروة، الذي يقرب الحاجة إلى التمييز الإيجابي لصالح المهمشين والمتضررين من الحروب والمجتمعات والمناطق المهمشة والمتأثرة بالنزاعات؛ وذلك من أجل تحقيق السلام والاستقرار والحكم الرشيد"، وأيضًا ما جاء في نص البند الخاص بـ "حقوق الضحايا في العدالة الكاملة وآليات التعويض".

- **تقاسم الموارد:** لقد عملت الحكومة السودانية وممثلو مسار الشمال على التفاوض حول تقاسم الموارد، وتم التوصل إلى ذلك عبر ملحق اتفاق بشأن تقاسم عائدات الموارد الطبيعية والضرائب في ديسمبر 2021، وتم التوقيع على اتفاق ينصّ على أن تكون نسبة حكومة الإقليم الشمالي 30%، ونسبة الحكومة القومية 70% من عائدات الموارد الطبيعية لمدة عشر سنوات، علاوةً على إعطاء حكومة الإقليم الحق في إصدار تعهدات مالية أو صكوك وغيرها، وفي إبرام العقود والاتفاقيات الخاصة بالقروض الأجنبية أو الوطنية بشرط موافقة المجلس التشريعي الإقليمي، إضافةً إلى إنشاء صندوق للاستثمار والتنمية يختصّ بإقليم الشمال مع تمثيل مسار الشمال في هياكل السلطة القومية المختلفة، والعمل على تأسيس آلية عليا لمتابعة ومراقبة تنفيذ اتفاق المسار.

وقد وقّع على هذا الملحق كلٌّ من سليمان محمد رئيس مفوضية السلام السودانية ممثلًا للحكومة، ورئيس كيان الشمال "محمد أحمد"، ورئيس حركة تحرير كوش "محمد بنداك"؛ وذلك في الخامس عشر من ديسمبر 2021.

- **القضايا التنموية والاقتصادية وقضايا السدود:** حققت جولات التفاوض اتفاقًا على تشكيل لجنة ثلاثية من أجل تناول القضايا التنموية والاقتصادية بالشمال عقب إتمام الدراسات الكافية بشأنها، مع العمل

على دراسة طلب إلغاء إنشاء سدود "دال وكجبار والشريك". واتصالًا بالشأن ذاته تم التوافق على معالجة قضايا متأثري السدود والأراضي، وتقديم التعويضات اللازمة، وإلغاء القرار رقم 206 المتعلق بنزع أراضي سد مروي من وحدة السدود، مع إجراء الدراسات اللازمة لإقامة ترعتي "سد مروي"، مع العمل على استكمال المسار الثاني من طريق التحدي وطريق شريان الشمال وطريق النيل الغربي، وإنشاء الطرق المقترحة وعلى رأسها طريق أبو حمد كريمة المناصير، وطريق الدبة الفاشر، وطريق الدامر حلفا الجديدة.

- **ملف المهجرين قسرًا والرُّحَّل:** من الملفات التي تم التوافق بشأنها ملف المهجرين قسرًا والرُّحَّل؛ فقد تم التوافق على تشكيل آلية مشتركة لوضع الأسس والضوابط التي يتم من خلالها تحديد تلك الفئة وصرف التعويض اللازم لهم، ووضع مشروع إعادة توطين متكامل لتلك المناطق، من خلال تهيئة الظروف وإنشاء البنية التحتية اللازمة لعودة المهجرين قسرًا من وادي حلفا إلى مناطقهم حول بحيرة النوبة، بجانب العمل على توطين المهجرين قسرًا والرُّحَّل عبر إقامة مشاريع زراعية وسكنية ومرافق خدمية لهم ومنحهم أراضي زراعية وسكنية.

### 3. معوقات تطبيق مخرجات مسار الشمال

يشهد مسار الشمال حالة من الجمود والتوقف عن تنفيذ المخرجات المتفق عليها بين الحكومة والحركات الممثلة للشمال، التي تم التوقيع عليها بموجب اتفاق جوبا للسلام، ويتضح ذلك فيما يتعلق ببند تقاسم السلطة والثروة والتي لم تنفذ بعد، وكذلك غياب مسار الشمال عن تشكيل الحكومة الحالية بإقليم الشمال، ولم يتضمن التنفيذ سوى قطاعات تنمية محدودة كما هو الحال بالنسبة إلى قطاع التعدين التقليدي وملفات تتعلق بتصحيح الأوضاع المرتبطة بالأراضي. وقد برز ذلك فيما أوضحه القيادي بالجهة الثورية عن مسار الشمال ورئيس "حركة كوش" "علي داؤود" في أبريل 2022. ويمكن

إرجاع وضعية التراخي في تنفيذ مسار الشمال وما آلت إليه جولات التفاوض السابقة لاتفاق "جوبا للسلام" والاتفاق المكمل له إلى الآتي:

- **انتهاء الشراكة بين المُكوّنين العسكري والمدني:** لعل التشوهات الحادة في نموذج الشراكة المدنية العسكرية وحالة التصعيد التي بلغت ذروتها في قرارات الخامس والعشرين من أكتوبر لعام 2021 والتي بدّلت قواعد اللعبة على ضوء حل الحكومة والدعوة إلى تشكيل حكومة تكنوقراط تضمّ كافة الأطراف.. لعل هذا الأمر أوجد حالة من الانقسام الحاد بين الأطراف غيرالعسكرية الممثلة في القوى السياسية المختلفة والفصائل المُوقَّعة على اتفاق جوبا للسلام؛ ما أدى إلى توقف المساعي الرامية إلى تنفيذ ما تمخّض عنه اتفاق جوبا للسلام الموقع في أكتوبر 2020.

- **تفكك وانشقاقات داخل الجبهة الثورية:** من معضلات تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، حالة الانشقاق والتشرذم والانسلاخ من الجبهة الثورية، وهي الحالة التي برزت بصورة كبيرة إبان انعقاد اجتماع الجبهة الثورية في الثامن والعشرين من مارس 2022، فقد مثل هذا الاجتماع نقطة فاصلة في مسار الجبهة الثورية؛ إذ رفضت "حركة العدل والمساواة" التي يتزعمها وزير المالية "جبريل إبراهيم" (أحد مكونات الجبهة الثورية) انعقاد ذلك الاجتماع وما يتمخض عنه، وهو النهج الذي اتبعته "حركة تحرير السودان" بقيادة حاكم إقليم دارفور "مني أركو مناوي" المنشق عن الجبهة الثورية.

- **المشكلات الداخلية بين الفصائل الشمالية:** تجردت الجبهة من مسلكها الجمعي والشامل للقضايا المتعلقة بالأقاليم السودانية المختلفة لتصبح مجرد تحالف شكلي، وشهدت وضعًا متراجعًا وافتقرت إلى الرؤية الشاملة الكلية. ولعل حالة الضعف وغياب التنسيق خاصة فيما يتعلق بأحد ممثلي مسار الشمال، اتضحت معالمها بصورة كبيرة في التنافر بين حركتي "كوش" التي تتبع بصورة مباشرة جناح حركة جيش تحرير السودان الذي

يترجمه "مني أركومناوي"، في مقابل اتباع "كيان الشمال" جناح الجبهة الثورية التي يتولاها "الهادي إدريس". وبرز ذلك في ضوء الطلب الذي كان قد تقدم به "مناوي" إلى الوساطة الجنوب سودانية في مايو 2020، بيد أن لجنة الوساطة أكدت تعاملها مع الجبهة الثورية.

كما أن هناك تحركًا منفردًا من جانب "كيان الشمال" لتصدُّر المشهد داخل هذا الإقليم بإحداث تفاهات متعددة للإطاحة بحركة كوش على مستوى التنسيق الداخلي، وليس مع الحكومة المركزية، وقد برزت مؤشرات ذلك في تطلعات "كيان الشمال" ورغبته في تصدر المشهد داخل الشمال السوداني؛ وذلك بطرح آلية لتعظيم الاستفادة من الملحق المُكَمَّل لاتفاق السلام حول نسبة المخصصات التي حظي بها إقليم الشمال، وإنشاء صندوق لتنمية وتعمير مناطق الشمال والوسط، وهذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى حالة من التشطّي داخل المكونات الرئيسية في مسار الشمال الذي تحولت خلاله عملية تقاسم السلطة وكذلك المخصصات المختلفة من الموارد إلى ساحة تنافس جديدة بين القادة السياسيين.

ويتضح ذلك في الأمر الثاني الذي يتجلى في توجه "كيان الشمال" إلى عقد شراكة مع مجلس شورى الفلاتة القومي للعمل على دعم السلام والمشاركة في المصالحات بدارفور وشرق السودان. ويكمن هذا الهدف كذلك في تطلُّع كيان الشمال إلى إعادة تأكيد الأهداف القومية لهذا الكيان، علاوة على تطلّعه إلى إعادة بناء الثقة بقوى الحرية والتغيير، وامتداد شراكاته الداخلية إلى توقيع إعلان سياسي مع كتلة برلمان الشمال المتحد الذي يضم (42) كيانًا شماليًا؛ وذلك بهدف اندماج كتلة برلمان الشمال في الهياكل المختلفة لكيان الشمال من أجل التنمية الشاملة لإقليم الشمال. ولعل هذا الأمر يعتبر محطة حيوية داخل هذا الإقليم وإنذارًا بتشكيل الخارطة السياسية المستقبلية لشمال السودان.

- **الانقسام داخل حركة كوش:** لقد شهدت حركة كوش حالة من التصدع؛ ليس فقط في إطار مساعي الانقلاب على رئيس الحركة "محمد داوود بنداك" والعمل على تشكيل تنظيم موازٍ، وإنما في ضوء مسار الاستقالات التي وُقِّعت داخل الحركة ذاتها مطلع عام 2021، وكان أبرزها استقالة كبير مفاوضي الحركة، والأمين السياسي المُكَلَّف "محمد بشري قباني"، بجانب تجميد نشاط حركة كوش في كافة أجهزة الجبهة الثورية السودانية؛ وذلك في الثامن والعشرين من مارس 2022، على ضوء انعقاد المؤتمر التداولي الأول للجبهة الثورية في مدينة الدمازين عاصمة إقليم النيل الأزرق، ورفض مشاركة الحركة في هذا المؤتمر، خاصةً أن حركة كوش رفضت إجراءات التصحيح المُتخذة في أكتوبر 2021.

- **استمرار القضايا الخلافية العالقة:** وهي القضايا التي تتصل في المقام الأول بقضية تهجير النوبيين في حلفا؛ حيث يُعد الملف من الملفات الحرجة في إقليم الشمال. ولمعالجة هذا الأمر عُقدت لقاءات متعددة بين الحكومة المركزية ورئيس حركة تحرير "كوش" كما هو الحال بالنسبة إلى اللقاء الذي جمع رئيس مجلس الوزراء السوداني السابق "عبد الله حمدوك" ورئيس حركة تحرير كوش "محمد داوود بنداك" في نهاية مايو 2021. وفي هذا الإطار عملت حركة كوش على توحيد جهودها هي والأطراف النوبية من أجل معالجة القضية النوبية، وكذلك لا يزال الاتفاق يواجه مشكلة تتعلق بتفعيل المشاركة السياسية للشماليين في القضايا الوطنية؛ حيث يناهض كيان الشمال اتفاق جوبا الداخلي، خاصة فيما يتعلق بالتفاهات الخاصة بتشكيل المجلس التشريعي، خاصةً أنه قد حدّد مسار الشمال والوسط والشرق بـ (10 نواب) فقط، علاوةً على غياب مشاركة كيان الشمال في تشكيل الحكومة الولائية الشمالية. ونتيجةً لذلك، غاب كيان الشمال عن اجتماع الجبهة الثورية السودانية الذي انعقد في 23 مارس 2022 بمدينة الدمازين.

## وفي الختام

لا يُمثِّل شمال السودان مشكلة مُلحّة في الوقت الحالي، إلّا أن معالجة قضايا الإقليم في مسار الشمال باتفاق سلّتم جوبا، كشفت عن استمرار مصادر التوتُّر الكامنة في الإقليم، التي ستُشكِّل تحديات جسيمة تعترض طريق استقرار السودان عقب المرحلة الانتقالية، ما لم تُعالَج بكفاءة ومن خلال مقاربة شاملة وفعّالة.

## مسار سلام دارفور إشكالية النص وعقبات التنفيذ

---

\*شيماء البكش

باحثة بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

جاء مسار دارفور واحدًا ضمن مسارات متعددة اشتمل عليها اتفاق جوبا للسلام؛ حيث كان لمسار دارفور النصيب الأكبر من الاتفاق، باعتباره الإقليم الأكثر تضررًا من آثار الماضي، وباعتباره الأكثر احتياجًا إلى إنفاذ متطلبات الأمن والتنمية في مرحلة الانتقال الديمقراطي التي تمر بها البلاد.

فقد اشتمل اتفاق جوبا، بالإضافة إلى اتفاق القضايا القومية، على خمسة مسارات جهوية، منها مسار دارفور الذي اشتمل بدوره على ثمانية بروتوكولات تضمنت تقاسم السلطة وتقاسم الثروة، والعدالة الانتقالية، والتعويضات وجبر الضرر، وحيازة الأرض والحواكير، وتنمية قطاع الرحل والرعاة، والنازحين واللاجئين والترتيبات الأمنية.

## نصوص متداخلة

ساهمت الصيغة القانونية للاتفاق في التداخل وكذلك التكرار بين بنود مسار دارفور وغيره من المسارات، في قضايا عديدة، مثل توزيع الثروة والسلطة وكذلك الترتيبات الأمنية، فضلًا عن قضايا العدالة الانتقالية وإنشاء المفوضيات وغيرها من القضايا. ويرجع ذلك إلى تضمّن المسار بنودًا سيكون لها تأثير على المستوى القومي من جهة، وكذلك معالجة اتفاق القضايا القومية للعديد من القضايا القومية للسودان، والتي سوف يتم تطبيقها على مستويات إقليمية تشمل إقليم دارفور من جهة أخرى.

### 1. مخرجات مسار دارفور في اتفاق سلام جوبا

نصّ مسار دارفور على معالجة قضايا ومظالم تاريخية عديدة عانى منها الإقليم. ويمكن عرض أهم القضايا التي تناولها المسار على النحو الآتي:

## • تقاسم السلطة:

نظم الاتفاق العلاقة الدستورية بين المركز والأقاليم والولايات، مع اختلاف النموذج الفيدرالي المُطبَّق بين إقليم وآخر، خاصةً مع الفروق بين صلاحيات المناطق والولايات السودانية المختلفة؛ فقد شملت المادة العاشرة من اتفاق القضايا القومية موضوع تنظيم العلاقة بين المركز والأقاليم؛ حيث نصت على إعادة نظام الأقاليم الجديد خلال ستين يوماً من تاريخ التوقيع النهائي على الاتفاق، كما نص مسار دارفور في البند الرابع من المادة 25 على تفعيل حكومة إقليم دارفور بصلاحيات كاملة في مدة لا تتجاوز سبعة أشهر، بما يقرُّ الوضع الدستوري للإقليم إقراراً نهائياً قبل انعقاد مؤتمر نظام الحكم والمؤتمر الدستوري؛ حيث تم تفعيل إقليم دارفور في أبريل 2021.

وبمقتضى ذلك تم توحيد ولايات دارفور الخمس في إقليم واحد في ظل نظام حكم فيدرالي، وهو ما تمخض عنه تعيين مني أركو مناوي حاكماً عاماً للإقليم. وكان توحيد إقليم دارفور مطلباً تاريخياً؛ حيث كان وحدة واحدة قبل أن تقسمه حكومة البشير إلى ثلاثة أقاليم ثم إلى خمسة أقاليم، بينما ظل الأهالي يطالبون بعودته إقليمًا واحدًا. وحددت المادة 30 سلطات حكومة إقليم دارفور الحصرية التي تختلف من إقليم إلى آخر، بما في ذلك سن التشريعات وتحصيل الضرائب، والتخطيط للخدمات في الإقليم، فضلاً عن اعتماد دستور حكومة إقليم دارفور، فيما حددت المادة 31 السلطات المشتركة بين المركز وإقليم دارفور، بما في ذلك قضايا السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك نصَّ بروتوكول تقاسم السلطة، ضمن مسار دارفور، على تمثيل الأطراف الممثلة لمسار دارفور في إدارة الإقليم بنسبة تصل إلى 40%، وتمثيل الحكومة الانتقالية بنسبة 30%، والحركات الموقعة الأخرى 10%، والإدارة المحلية 20%.

## • تقاسم الثروة:

على مستوى تقاسم الثروة، نص الاتفاق على ضمانات لتخصيص حصة أكبر من الإيرادات للمناطق المُهمَّشة بما في ذلك إقليم دارفور؛ حيث حدد مجموعة

من الآليات المسؤولة عن تقاسم الثروة وتنمية موارد الإقليم. وحصل إقليم دارفور على نسبة 40% من إيراداته تخصص لمدة عشر سنوات كاملة، وكذلك منح سكانه 3% من إيراداته من الموارد الطبيعية في المناطق التي تُستخرج منها. وإيماناً بحاجة السلام إلى تخصيص عادل للموارد، خَصَّ الاتفاق مساحات لقضايا تقاسم الثروة؛ حيث وضع اتفاق القضايا القومية آليات لإدارة الموارد والثروة، فنصَّ على إنشاء الصندوق القومي للعائدات والمفوضية القومية لقسمة الموارد والإيرادات المالية، وهو الأمر الذي أشار إليه الفصل الثاني من مسارد دارفور؛ حيث أعاد بروتوكول تقاسم الثروة تأكيد إنشاء المفوضية القومية لقسمة وتخصيص الموارد بشكل عادل، تكون مهمتها ضمان التمثيل العادل للأقاليم والولايات. وللمفوضية سلطات واسعة في مراقبة الصندوق القومي للعائدات، وعلاوةً على ذلك أقر إنشاء الهيئة الوطنية لتقسيم وتخصيص مراقبة الموارد المالية والإيرادات التي تختص بمعالجة أوجه القصور في التوزيع العادل للثروة والموارد الوطنية أفقياً ورأسياً، خاصةً المناطق المتضررة من الحرب. وبجانب الصندوق القومي، تم الاتفاق على إنشاء صندوق دارفور لدعم السلام والتنمية المستدامة، خلال 60 يوماً من تاريخ توقيع اتفاق السلام، على أن يفي بواجباته خلال عشر سنوات من توقيع الاتفاق. وألزم الاتفاق الحكومة بدفع 750 مليون دولار سنوياً لمدة عشر سنوات تُحوَّل إلى صندوق دعم السلام والتنمية المستدامة في الإقليم، إضافةً إلى توفير 100 مليون دولار خلال شهر من توقيع الاتفاق، كما منح الاتفاق صلاحيات مطلقة للإقليم فيما يتعلق بالاقتراض وجمع الضرائب والحق في الاقتراض من البنوك الوطنية والتعاقدات الاستثمارية، والحق في وضع ميزانيتها.

#### • الأرض والحواكير:

نص الاتفاق على تطوير قطاع الرحل وتنميته بما يعمل على فض النزاعات التي تحدث بين الرعاة والمزارعين، وتوفير الخدمات اللازمة للقطاعين ضمن بروتوكول تقاسم الثروة، ونصَّ كذلك على تطوير السياسات التي تضمن الاستخدام الأمثل للأراضي والموارد المائية، كما اتفق الطرفان على استنفار

الدعم المحلي والإقليمي والدولي اللازم لإعادة بناء وتأهيل البنية التحتية وتنفيذ برامج إعادة الإعمار والتنمية، مع إعطاء الأولوية للمناطق المُمَهَّشة والمتأثرة بالحرب. ويرتبط بذلك قطاع البدو والماشية الذي نصّ الفصل السادس على تطويره؛ وذلك بتأكيد ضرورة الحفاظ على حقوق البدو والرعاة والمزارعين في استخدام الأرض وتحديد مسارات لمنع الاحتكاك القبلي وتحقيق الاستقرار والحفاظ على التربة الزراعية، مع الاعتراف بدور الإدارة المجتمعية في حل ومعالجة قضايا العلاقات بين أصحاب الأرض. وبجانب قضايا الرعاة والرحل، اعترف بروتوكول الأرض والحواكير بالملكية التقليدية والحقوق التاريخية للأراضي القبلية المعروفة بالحواكير، واسترداد جميع حقوق النازحين، والنظر في دعاوى استرداد الأراضي التي انتزعتها من مالكيها سلطات النظام السابق أو تم الاستيلاء عليها نتيجة الحروب الأهلية، كما اختص مسار العدالة الانتقالية أهل دارفور بآليات لجبر الضرر والتعويض عن الأضرار الناجمة عن النزاع في دارفور، بما في ذلك السعي إلى استعادة الممتلكات والأراضي والقرى والمزارع والحواكير التي خسروها بسبب النزاع.

وكذلك اتفق الطرفان على إنشاء مفوضية قطاع الرحل والرعاة خلال 60 يومًا من توقيع الاتفاق، لتعمل مع السلطات المحلية والإدارات الأهلية في تنظيم حركة الرحل وتنظيم العلاقات التي تجمع بينهم وبين المزارعين. واتفق الطرفان على تشكيل هيئة تنمية قطاع الرحل والرعاة بإقليم ولايات دارفور خلال 60 يومًا، مع تشكيل مفوضية قطاع البدو والرعاة بدارفور خلال ستة أشهر من هذه الاتفاقية، بحيث يكون من مهامها تنظيم حركة البدو وفتح الطرق لتحقيق التكامل بين الأنشطة الزراعية والرعية، ويتم تمويلها من صندوق دارفور لدعم السلام. واتفق الطرفان على تأسيس المفوضية القومية للحدود التي يكون من مهامها إعادة ترسيم الحدود بين أقاليم السودان بما في ذلك دارفور. وفي الموضوع نفسه، اتفق على تأسيس مفوضية أراضي دارفور والحواكير في غضون 60 يومًا من تاريخ الاتفاق، بما يؤدي إلى تدخل في الاختصاص.

## • العدالة الانتقالية:

تضمن الفصل الثالث من اتفاق دارفور قضايا متعلقة بالعدالة الانتقالية والمساءلة والمصالحة، تخص الإقليم وحده، خاصةً مع تضمن اتفاق القضايا القومية آليات تطبق على المستوى القومي غير تلك الآليات الفرعية التي ستمس دارفور؛ حيث أقرت الاتفاقية بمبدأ التمييز الإيجابي للمناطق المهمشة، وأقرت مبادئ العدالة الناجزة إزاء ضحايا القتال الأهلي، وأقرت مبدأ التعويضات، وكذلك سياسات التمييز الإيجابي لمناطق دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان. ونصّ الاتفاق على تمكين آليات العدالة الانتقالية، مع إصلاح قطاعات العدالة في السودان، ناهيك عن تعزيز المصالحة والتعايش السلمي بين شعوب دارفور، من خلال معالجة الأسباب الجذرية للصراع، بما في ذلك إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة في غضون 60 يومًا من الاتفاق، ويستمر عملها 10 سنوات، تكون مسئوليتها المساهمة في تحقيق التعافي ومعالجة انتهاكات الماضي.

وقد أقر الاتفاق أن من مسئولية الحقيقة والمصالحة، تقييم الأسباب الجذرية للصراعات في دارفور. وارتباطًا بذلك نصّ مسار القضايا القومية على إنشاء مفوضية العدالة الانتقالية التي تشمل مهامها كافة ربوع السودان، وتحديدًا مناطق النزاعات، بما قد يُحدث تداخلًا في الولاية والأدوار؛ حيث لا يحدد الاتفاق الإطار العام لعمل المؤسسات وعلاقة بعضها ببعض، كما اتفق على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالذين صدرت بحقهم أوامر اعتقال، وكذلك إنشاء محكمة خاصة بدارفور في غضون تسعين يومًا يستمر عملها 10 أعوام، تختص بعدد كبير من القضايا والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، والقانون الدولي الإنساني؛ وذلك تحت إشراف الاتحاد الإفريقي، فضلًا عن إقرار الاتفاق على معالجة بعض الجرائم عبر قنوات العدالة الانتقالية، وهذا يشمل النزاعات داخل القبيلة أو بين القبائل، بشرط ألا تقع ضمن اختصاصات (المحكمة الجنائية الدولية، أو المحكمة الخاصة بدارفور، أو لجنة الحقيقة والمصالحة، أو القضاء الوطني)؛ لهذا من المتوقع أن تطبق العدالة الانتقالية على نطاق ضيق يتعلق بالأرض والحواكير، وأقر

بإنشاء صندوق لرعاية شئون الشهداء والجرحى في دارفور خلال 90 يومًا من تاريخ توقيع الاتفاق، وإنشاء صندوق للتعويضات ومعالجتها في غضون 90 يومًا؛ حيث يمول صندوق التعويضات من خلال صندوق دارفور للسلام، مع التنسيق مع مفوضية عودة النازحين واللاجئين، ومفوضية التنمية وإعادة الإعمار، ومفوضية الأراضي والحواكير، ولجنة الحقيقة والمصالحة ومحكمة دارفور الخاصة بجرائم الحرب، وآليات العدالة الانتقالية.

#### • الترتيبات الأمنية:

اشتملت أغلب مسارات الاتفاق على بنود تتعلق بالترتيبات الأمنية، لكن القسم الأكبر منها جاء ضمن بروتوكول الترتيبات الأمنية التابع لمسار دارفور، الذي اشتمل على مجموعة من الحركات المسلحة أطرافًا في الاتفاق: حركة / جيش تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، وتحالف قوات تحرير السودان، وحركة تحرير السودان - المجلس الانتقالي، والتحالف السوداني. وفيما يتعلق ببروتوكول الترتيبات الأمنية في مسار دارفور، فقد اشتمل على مجموعة من البنود تتضمن إرساء السلام والاستقرار في المنطقة ومن ثم تحقيق التنمية؛ حيث تضمن الباب الثاني من اتفاق دارفور فصلًا كاملاً (الفصل الثامن) تناول الترتيبات الأمنية، اشتمل على 35 مادة تغطي مجموعة واسعة من القضايا (إعادة دمج القوات - نزع السلاح - إصلاح قطاع الأمن). ونصّ الاتفاق على وقف إطلاق النار والأعمال العدائية خلال 72 ساعة من الاتفاق، مع الالتزام بمعالجة الوضع الإنساني في دارفور تمهيدًا للشروع في تنفيذ الترتيبات الأمنية، بما في ذلك إعادة بناء وهيكلية القوات المسلحة وفق عقيدة وطنية جديدة، وكذلك إعادة دمج الحركات المسلحة؛ للقضاء على ظاهرة تعدد الجيوش بالبلاد. ويلي وقف إطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية، العمل على تسريح قوات الحركات المسلحة ودمجها خلال 3 أشهر، وإصدار عفو عام وإسقاط الأحكام ضد الحركات المسلحة، واستيعابها إما في أجهزة المؤسسة العسكرية (الجيش والشرطة والمخابرات العامة والقوات المسلحة السودانية

وقوات الدعم السريع شبه العسكرية)، أو نزع سلاحها وتسريحها وإعادة دمجها في الحياة المدنية.

يُضاف إلى ما سبق تشكيل قوات مشتركة باسم القوى الوطنية لاستدامة السلام في دارفور، تتشكل من 12 ألفاً من القوات المسلحة والجيش والشرطة والدعم السريع وحركات الكفاح المسلح، تتشكل في غضون 90 يوماً من توقيع الاتفاق، كما نصّ البروتوكول على تخصيص التعويضات والرعاية الصحية لشهداء الحركات المسلحة، وعلى معالجة مشكلات أسرى الحركات المسلحة وتشكيل لجنة خاصة للتعامل معهم، عبر تشكيل لجنة عليا مشتركة ذات عضوية متساوية للطرفين. وفيما يتعلق بالأجهزة والمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ الاتفاق، اتفق على تشكيل اللجنة العسكرية العليا المشتركة للترتيبات الأمنية؛ حيث تُعدّ أعلى مستوى في اتخاذ القرار في القضايا الأمنية، لكنها تختلف في اتفاق دارفور عن اتفاق كردفان، وهي المسؤولة عن القيادة والسيطرة على جميع آليات ولجان الترتيبات الأمنية.

## 2. عقبات التنفيذ

ترى بعض الأحزاب والحركات والتيارات الراضية لاتفاق السلام، أن نهج التفاوض والإطار القانوني للاتفاق ساهم في الحيلولة دون تنفيذ أغلب بنوده، كما أنه ساهم في تجزئة المشكلات السودانية بسبب نهج المسارات، إضافة إلى التعجّل في إتمام الاتفاق بما أنتج اتفاقاً طموحاً في الوقت الذي تناقضت فيه بعض بنود الاتفاق مع بنود الوثيقة الدستورية. ويمكن تصوّر بعض التحديات التي تحول دون تنفيذ الاتفاق على النحو التالي:

### • إشكالية النص:

رغم ما اتسم به الاتفاق من شمولية في التعامل مع القضايا، فإن تلك الشمولية كانت من العقبات التي تحول دون ترجمة نصوصه إلى آليات تنفيذية على أرض الواقع؛ حيث أدى تعدد المسارات وتكرار النصوص لمعالجة القضايا ذاتها في

المسارات المختلفة إلى حالة من التكرار والارتباك؛ إذ عالج المسار القومي بعض القضايا ذات الطابع القومي التي أعيد تناولها مرة أخرى بقدر من الخصوصية المناطقية في المسارات المختلفة.

وما يثير إشكالية قانونية عند التطبيق، اشتمال مسار دارفور على بنود ستكون ذات تأثير قومي، مثل الموارد التي يتعين تخصيصها من قبل الحكومة المركزية لإقليم دارفور، لإقرار مبدأ العدالة الانتقالية والتعويض عن سنوات الحرب، وغيرها من البنود التي حتمًا ستشهد تحفظًا من قبل المناطق الأخرى التي تشعر بالمظالم نفسها دون القدر نفسه من التدخل. وما يعزز التعقيد والتداخل، ارتكاز الاتفاق على المناطق بدلاً من القضايا؛ ما جعل ذات القضية يتكرر تناولها على كافة المستويات الإقليمية والمناطقية، مع اختلافات فيما يتعلق بالصلاحيات والامتيازات بحسب خصوصية الإقليم؛ ما يسبب حالة من التعقيد. ومن هذه القضايا، بروتوكولات تقاسم الثروة والسلطة؛ حيث تم الاتفاق على ترتيبات مختلفة في كل مسار سترتب عليها فيما بعد أحكام قومية. ويتكرر الأمر نفسه فيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية وما يتعلق ببنية المؤسسات القومية والإقليمية وكذلك المفوضيات وغيرها من مؤسسات الحكم الانتقالية، كما اتسمت النصوص بالطموح في الكثير من الأحكام؛ حيث تراوحت مدة تنفيذ أغلبها بين ثلاثين يومًا وستين أو تسعين يومًا على الأكثر، بما في ذلك البنود المتعلقة بترتيبات السلام في دارفور، كما اتضح من العرض السابق، بما جعل أغلب المفوضيات واللجان المسؤولة عن تنفيذ الاتفاق قيد النصوص.

#### • الموارد المالية:

على الرغم مما حظيت به عملية السلام في دارفور من اهتمام دولي وإقليمي - مثل أحد مداخل الدعم المالي لإنفاذ ترتيبات الأمن والتنمية - فإنه لا يزال تمويل السلام بعد الإرادة السياسية، يمثل أحد العوائق في

وجه إنفاذ بنود السلام بوجه عام، وفي إقليم دارفور بوجه خاص. وفيما يتعلق بالتمويل، فقد أُلزم الاتفاق - كما سلف الذكر - الحكومة بدفع 750 مليون دولار سنوياً لمدة 10 سنوات تُحوَّل إلى صندوق دعم السلام والتنمية المستدامة في الإقليم، إضافة إلى توفير 100 مليون دولار خلال شهر من توقيع الاتفاق؛ هذا فضلاً عن منح أبناء الإقليم امتيازاً بالتمتع بنسبة 3% من موارده الطبيعية، و40% من إيراداته لمدة عشر سنوات، فضلاً عن الدعوة إلى حشد الاستثمارات والدعم الخارجي لتمويل التنمية.

ويثير هذا الوضع قضيتين: الأولى تتعلق بحشد الاستثمار، نظراً إلى ارتفاع عامل الخطورة في ظل بيئة صراعية لم تنتهياً بعدُ للشروع في التنمية، وما يرتبط بذلك من ضعف البنية التحتية الجاذبة للاستثمار، وهي التحديات المزمنة التي طالب الاتفاق بمعالجتها؛ ما قد يفتح الباب أمام المستثمر القادر على تحمل المخاطر والمتجه للاستثمار وتمويل مشروعات البنية التحتية. أما الأخرى فتتعلق بالتطلع السوداني إلى المانحين وشركاء التنمية لتمويل صندوق بناء السلام. وقد أبدت المنظمات والدول الكبرى اهتماماً بدعم الاقتصاد السوداني وقضايا السلام، شريطة الوفاء بمتطلبات المرحلة الانتقالية. وقد ساهم مؤتمر شركاء السودان وباريس في توفير منصة متعددة الأطراف للمانحين وشركاء التنمية؛ حيث خرج السودان من مؤتمر باريس متخففاً من الكثير من ديونه التي أعفى من بعضها وأعيد جدولتها بعضها.

لكن على الجانب الآخر، تثير قضايا التمويل تحديات تتعلق بالاستدامة والجدوى؛ حيث يרתهن ذلك التمويل بشروط السلام والانتقال الديمقراطي؛ ما دفع إلى تعليق بعض المساعدات المقدمة للسودان عقب حل الحكومة المدنية برئاسة عبد الله حمدوك، فضلاً عن ضعف البنية الهيكلية للاقتصاد؛ ما يجعل الاستثمار والتمويل ذا جدوى محدودة إذا لم يتم تطوير القطاعات الإنتاجية للاقتصاد.

## • إشكالية التمثيل:

نزعت الاتفاقية إلى احتواء الحركات المسلحة وممثلي الاتفاق وتخصيص حصص في السلطة، دون أن ينعكس ذلك على جوهر القضايا، مثل نزع السلاح أو مضي الحكومة في إنفاذ الترتيبات الأمنية، بما تشمله من آليات لوقف الصراع. واجه هذا الوضع إشكاليات تتعلق بالرفض من قبل بعض الحركات والقوى المؤثرة نفسها، فضلاً عن الرفض المجتمعي، من قبل الذين يرون أن الاتفاق لم يُصَفَّ جديداً في أوجه الحياة المختلفة، مع استمرار الأزمات والمعاناة الاقتصادية والإنسانية. ولا يزال عدم انضمام حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور يمثل تحدياً في وجه الاتفاق؛ حيث شارك في الاتفاق بالنيابة عن الإقليم، حركتا العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم، وحركة تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي، فيما بقيت حركة عبد الواحد نور خارج الاتفاق.

ولم تقف التحفظات على التمثيل عند القبائل والإدارات الأهلية والعناصر المحلية غير الممثلة، بل واجه الوزن النسبي الكبير الذي حصل عليه إقليم دارفور، سواء فيما يتعلق بالثروة أو السلطة، اعتراضاً من قبل بقية الأقاليم المهمشة التي ترى أن الحرب الأهلية التي شهدتها الإقليم في عهد البشير، لا تزيد عن معاناتهم من التهميش وانعدام التنمية، خاصة إقليم الشرق الذي تتصاعد أزماته مؤخراً، على نحو قد يجعل منه "دارفور" ثانية.

## معضلة الأمن:

يبدو أن حالة الأمن تمثل التحدي الأكبر أمام اتفاق السلام؛ حيث أنه لا تنمية دون تحقيق سلام شامل، وهو ما يواجه عقبات وتحديات عديدة؛ تبدأ من النصوص وتنتهي بالممارسات؛ فوفقاً لما تم عرضه من بنود، تتسم النصوص - شأنها شأن أغلب أجزاء الاتفاق - بالتكرار والتداخل بين أدوار المؤسسات الأمنية العديدة التي يتعين إنشاؤها بموجب الاتفاق. ويواجه إنفاذ الترتيبات الأمنية تحديات هيكلية تتعلق بصعوبة عمليات الدمج والتسريح وإعادة هيكلة الجيش وفق عقيدة وطنية احترافية؛ نظراً إلى

اعتبارات تتعلق بتمويل السلام، فضلاً عن الاعتبارات التي تتعلق بالإرادة السياسية والعوامل الفنية واللوجستية.

فحتى الآن، لم تتشكل القوات المشتركة في دارفور، فضلاً عن صعوبة حصر أعداد الحركات المسلحة، وهي معضلة لم يعالجها الاتفاق الذي لم يحدد آلية يمكن من خلالها الوثوق بالقوائم المقدمة من قبل الحركات التي قد تتلاعب بأعداد منتسبيها، وهو ما تجلّى في أزمة بيع الرتب العسكرية، وسعي بعض الحركات إلى تضخيم عدد أعضائها لحصد المزيد من المكاسب؛ هذا علاوةً على الصعوبات الإجرائية والفنية المتعلقة بعودة المقاتلين من الخارج وعملية الدمج والتسريح، التي تجلّت بعد عودة بعض منتسبي الحركات من الخارج، والإشكالات التي تعلّقت بنقاط التجمّع والتمركز؛ ما أدى إلى دخول عناصر بعض الحركات إلى العاصمة؛ ما يزيد احتمالات الاضطراب الأمني.

## مجمل القول

ترجع مشكلات إقليم دارفور المزمّنة إلى عوامل تاريخية وهيكلية مرتبطة ببنية المجتمعات المحلية؛ نتيجة لانعدام التنمية المحلية في الإقليم، وتسييس النزاعات القبلية لتأخذ أبعاداً مرتبطة بالصراع على اقتسام السلطة؛ لذلك فإن توقيع اتفاق سلام جوبا، وتراجع العمليات العسكرية التي تشنها الحركات المسلحة، لن يُسهما وحدهما في إحلال السلم المجتمعي في دارفور، دون وجود آليات وإرادة حقيقية لتقاسم الثروة والسلطة على نحو عادل، وتحقيق تنمية متوازنة في الإقليم.

## التهميش في النيل الأزرق وجنوب كردفان أزمة متجذرة وتسوية متأخرة

---

\*صلاح خليل

خبير بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تمثل أزمة الهامش في السودان، معضلة للعديد من الحكومات التي تعاقبت على الحكم منذ يناير عام 1956؛ فعلى مدار أكثر من ثمانية عقود منذ الاستقلال، فشلت النخبة السياسية الحاكمة في بناء مشروع الدولة الوطنية السودانية، وهو الأمر الذي كان له تأثير بالغ في تفكك الدولة وطموح بعض أقاليمها إلى الاستقلال عن الوطن الأم. واحدة من حلقات هذا التفتُّت هو الوضع في منطقتي كردفان والنيل الأزرق، وهي المشكلة التي تفاقمت منذ تم توقيع اتفاقية السلام الشامل في عام 2005 بين السلطة الحاكمة في الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان؛ الأمر الذي انتهى باستقلال دولة جنوب السودان؛ إذ بفضل ذلك الاتفاق أيضًا أصبح للمنطقتين مشورة شعبية لتحديد وضعهما، ومع ذلك لم تتخذ أي إجراءات بهذا الشأن، فاندلع القتال في النيل الأزرق في سبتمبر 2011، أي بعد فترة وجيزة من تحوُّل جنوب السودان إلى دولة مستقلة، وحتى الآن لم يتم تحديد مصير المنطقتين: جنوب كردفان والنيل الأزرق. وتزامنًا مع ذلك وعلى مدى أكثر من عقد من الزمن لم تُولِ الحكومة المنطقتين أيَّ اهتمام، بل أهملتهما؛ الأمر الذي فاقم الأوضاع بهما ولا شك، وعزَّز نوازع الانفصال على غرار دولة الجنوب.

## 1. المسببات الجذرية للأزمة في النيل الأزرق وجنوب كردفان

تعود جذور أزمة المنطقتين (جنوب كردفان والنيل الأزرق)، إلى الدور الذي لعبه مقاتلو جبال النوبة والدينكا في جنوب كردفان والنيل الأزرق في صراع الذي كان قائمًا بين السلطة المركزية في الخرطوم والحركة الشعبية. وعلى الرغم من انفصال جنوب السودان، ظل بروتوكول نيفاشا لحل النزاع في المنطقتين دون حيز للتنفيذ. وعلى الرغم من اعتراف الخرطوم بوضع اقتصادي وسياسي وأمني خاص، التزمت الدولة بتوزيع مختلف للموارد والإيرادات، يهدف إلى إعادة تعريف العلاقات بين المركز والأطراف، ومع ذلك كانت هناك أوجه قصور في تنفيذ اتفاقية نيفاشا؛ ما أدى في نهاية المطاف إلى تفاقم التوترات في المنطقتين؛ حيث تسببت سنوات القتال في نزوح أكثر من 200 ألف، وإجبار نصف مليون على النزوح إلى البلدان المجاورة، وفقًا لوكالة الإغاثة والتأهيل.

وتتعدّد الأسباب الجذرية للصراع في المنطقتين كالتهميش السياسي، كما تلوح في الأفق الوعود غير المنفذة للاتفاقيات السابقة، خاصةً في ظل تغيير وضع قبائل المسييرية التي كانت داعمة للسلطة الرئيسية في المركز، بعد قرار عام 2005، الذي بموجبه تم إلغاء ولاية غرب كردفان التي كانت واحدة من الولايات المتجانسة عرقياً بالنسبة إلى المسييرية، وهو السبب الذي دفع معظم شباب قبائل المسييرية إلى أن يلتحقوا بالحركة الشعبية قطاع الشمال، أضف إلى ذلك أن قبيلة الحوازمة العربية الأخرى فضّلت تبديل موقفها تجاه السلطة المركزية في الخرطوم. ومن ثم يعود الصراع في جنوب كردفان والنيل الأزرق إلى عدة عوامل أبرزها:

- العنف القبلي المرتبط بالبعد الإقليمي المبني على التداخل القبلي بين بعض الدول وبين تلك الولايات.
- التقسيم الإداري الذي أقرّه نظام البشير والذي اعتمد على تقسيم الأغلبية على ولايات مختلفة وتمكين الأقليات.
- انفلات الأوضاع الأمنية وانتشار السلاح في وسط القبائل.
- إصرار قوى الحرية والتغيير والقوى السياسية الأخرى على تركيز جهودها في مركز السلطة والترئّص بالمؤسسة العسكرية دون اعتبارات للمخاطر والتهديدات الداخلية الأخرى.
- أن الصراع لم يعد محصوراً في جدلية المركز والهامش؛ حيث تسعى القوى الفاعلة إلى التعاطي مع المشكلات بالطريقة الجهوية التي تحقق لها أهدافها.
- العنف والاشتباكات والنزاعات القبلية الآخذة في التصاعد بدرجة كبيرة؛ ما يهدد وحدة الدولة السودانية.
- أن الطريقة التي تُحلُّ من خلالها الصراعات والنزاعات القبلية، تعتمد أساساً على العرف القبلي. ومن ثم لا تقود تلك الوسيلة إلى حل النزاعات، بالإضافة إلى عدم التطرق إلى القضايا الجوهرية للأزمة.

## 2. مخرجات مسار المنطقتين في اتفاق سلام جوبا

تضمنَ اتفاق جوبا للسلام المُوقَّع بين الحكومة الانتقالية ومجموعة من الحركات المسلحة، خمسة محاور على مستوى الولايات، شملت منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، بالإضافة إلى دارفور، والشمال، والشرق والحكم المركزي، كما أصدر رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبد الفتاح البرهان، مرسومًا دستوريًا يمنح الحكم الذاتي لولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، كما منحهما المرسوم سلطات ونسبة أكبر من الثروة والسلطة وكذلك من مقاعد المجالس التشريعية للمنطقتين، كما نص الاتفاق على عمليات إعادة دمج المقاتلين المسلحين تدريجيًا في المنطقتين.

ولكن مساعي الحكومة الانتقالية المتعلقة بالترتيبات الأمنية في جنوب كردفان والنيل الأزرق، فيما يخص نزع السلاح والتسريح تُمثل تحديًا كبيرًا للحكومة الانتقالية المقبلة، خاصةً في ظل انتشار السلاح بين المجموعات التي لا تعترف باتفاق جوبا، وهو ما ظهرت بوادره في الأحداث التي وقعت بين قبيلتي البرتا والهوسا في يوليو 2022. من ناحية أخرى، وقَّعت ثلاث قبائل هي (الحوازمة والكنانة والكواهلة) في أغسطس 2022، اتفاقًا في جنوب كردفان لوقف العدائيات بين الأطراف الثلاثة، مع وقف إطلاق النار بين جميع الأطراف المتحاربة، لكن لم يُلقَ أي طرف أسلحته، وتبقى لغة السلاح هي السائدة في ظل غياب دولة القانون والمساواة.

ومن أخطر التحديات التي تواجه حكومة الفترة الانتقالية المقبلة، حجم الأسلحة التي تمتلكها القبائل، مع بروز ظاهرة عسكرة المجتمع في منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، في ظل فقدان قادة الحركات المسلحة السيطرة على جمع السلاح من القبائل نتيجة البيئة الجغرافية المُعقَّدة كثيرًا التي تعوق تتبُّع الميليشيات القبلية المسلحة التي تدفع باتجاه عسكرة المجتمع.

ولم تقتصر عسكرة القبائل على جنوب كردفان والنيل الأزرق، بل امتدت لتشمل ولاية غرب كردفان؛ حيث أغلق محتجون، في الـ 24 من أغسطس 2022، الطريق الرئيسي الرابط بين ولايات كردفان وولايات دارفور الخمسة وبين العاصمة الخرطوم، احتجاجًا

على اللجنة المُكلَّفة بترسيم الحدود بالمنطقة المتنازع عليها، وعطَّلوا العمل الرسمي الحكومي في مناطق (الخوي، الأضية، النهود، أبوزيد، ودبندة، غبيش) إضافة إلى إغلاق حقل (زرقة أم حديد) النفطي إلى أجل غير مسمى، حتى يتم تحقيق مطالبهم بإلغاء قرار ترسيم الحدود، وإعفاء والي الولاية وتأسيس ولاية وسط كردفان، فيما اتهموا لجنة الولاية بأنها غير محايدة ومتماهية مع جهات بعينها؛ حيث شهدت عام 2021 قتلاً بين قبائل (المسيرية والحمير) بسبب نزاع حول أراضي زراعية في منطقة (الجفور) خلف أعداد كبيرة من الجرحى والقتلى.

### 3. عوامل الإخفاق في تسوية الأزمة

يتمثل السبب الأبرز في فشل اتفاق سلام جوبا في تسوية الصراع في منطقة النيل الأزرق وجنوب كردفان، في عدم شموله الأطراف الرئيسية الأكثر قوةً من الناحية العسكرية، وعلى رأسها الحركة الشعبية قطاع الشمال المتمركزة في منطقة جبال النوبة، التي تعد أفضل التنظيمات المسلحة وأكثرها قوةً، لا سيما أن الانقسامات العرقية في داخلها أقل وضوحاً بكثير من الحركات الأخرى، وهي أيضاً جزء مهم من الجبهة الثورية، بالإضافة إلى أن الحركة الشعبية قطاع الشمال (عبد العزيز الحلو) لديها تحالف قوي مع الحركات الدارفورية المسلحة، سواء الموقعة على اتفاق جوبا، أو الراضة له.

وقد ورثت الحركة الشعبية قطاع الشمال من نظيرتها الجيش الشعبي في جنوب السودان، مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية، واتخذت من التهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأقليات ومركزية السلطة، أسباباً لمعارضة الأنظمة السياسية الحاكمة في الخرطوم، كما تسيطر على مساحة أكبر في منطقة جبال النوبة وحولها. وتشير جميع المؤشرات إلى أن المجموعات المتحصنة في جبال النوبة، لا تستطيع السلطة المركزية في الخرطوم القضاء عليها، ولا الحركة وحلفاؤها قادرون على السيطرة على الكثير من الأراضي المنخفضة في المناطق المجاورة للمنطقتين، لكن في ظل افتقار أي طرف من الأطراف للقوة الكافية للقضاء على الآخر عسكرياً، فسيبقى الحل التفاوضي هو الحل الوحيد القابل للتطبيق.

ويعكس الصراع في المنطقتين كل مؤشرات الجمود الاستراتيجي؛ حيث يأمل كل طرف أن يمارس ضغوطات من مكان وجوده من أجل تغيير حسابات المركز، وهو الأمر الذي تسبب في خسائر فادحة خاصة بين المدنيين العزل، فلن تكون هناك بوادر توقف للوضع المضطرب ما لم تنخرط الحركة الشعبية شمال (الحلو) مع الحكومة الانتقالية في مفاوضات لحل شامل للصراعات المتعددة بين أطراف السودان والمركز، سواء كان ذلك من خلال مساعدة إقليمية أو دولية.

وعلى جانب آخر، تحظى قبائل الهوسا في النيل الأزرق بدعم مالك عقار وتأييده، باعتبارها الأكثر من حيث الكثافة السكانية، ولها انتشار واسع في مناطق عدة؛ ما يجعل القبائل الأخرى - وعلى رأسها قبيلة البرتا - تأخذ موقفاً معادياً على أرضية سياسية من نظيرتها الهوسا. وينبع انحياز عقار من رغبته في كسب دعم شعبي؛ فقبيلته التي ينحدر منها (الإنقسنا) تُعتبر من الأقليات، وقد فقدت بعض عناصرها في الحروب التي خاضتها سابقاً، لا سيما أن الصراعات والنزاعات القبلية التي تمر بها منطقتنا جنوب كردفان والنيل الأزرق، تنبع من مساعي بعض القبائل إلى فرض سيطرتها بدوافع العوامل الاقتصادية بعيداً عن رقابة الدولة وسيادة القانون؛ وذلك بالاعتماد أساساً على المجالس العرفية، بجانب التوترات بين القبائل على خلفية تبادل الاتهامات بانخراط الحركات المسلحة في الانتماءات القبلية الضيقة.

وإجمالاً، لا تبدو في الأفق بوادر لانتهاؤ التهميش في المنطقتين، فضلاً عن أنه تتردد هناك أصداً للحرب مرة أخرى، ولكن هذه المرحلة قد تختلف دينامياتها تماماً نتيجة الانقسامات الكثيرة التي طالت الحركة الشعبية قطاع الشمال؛ ما أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلاً منذ سنوات، كما أن الجماعات العرقية أصبح بعضها يسعى إلى إقصاء بعض. فقبل ثلاث سنوات ماضية، اندلع قتال شرس داخل الحركة الشعبية شمال بين الحلو ومالك عقار بسبب الانقسام الداخلي الذي أحدث تغييراً كبيراً في بنية الحركة الشعبية عام 2017؛ فالحلو لا زال مستمراً في معارضته إلى حين الاستجابة لمطالبه السياسية، كعلمانية الدولة، وحق تقرير المصير. أما عقار فأصبح جزءاً من السلطة وفقاً لعضويته في مجلس السيادة الانتقالي، كما أن النخبة السياسية والمدنية جميعها بشكل أو بآخر، ساهمت في عملية تهميش أطراف السودان، سواء كان عن قصد أو عن طريق الإهمال.

## أزمة العلاقات بين المركز والهامش في السودان قراءة من منظور اقتصادي

---

\*هايدي الشافعي

باحثة بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

استحوذ المركز في السودان لسنوات طويلة على السلطة والثروة؛ ما أدى إلى تركيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في وسط السودان ، بينما تركت المناطق الطرفية التي تذر بثروات هائلة دون تنمية عادلة؛ ما رسّخ في أذهان سكانها الشعور بالظلم والتهميش .

وتتناول هذه الورقة أزمة ”المركز والهامش“ التي تعاني منها أقاليم السودان، لكن من منظور اقتصادي؛ لتبحث إذا ما كانت الأقاليم الطرفية تعاني بالفعل من أزمة تهमيش أم أنها مجرد انعكاس لأزمة سياسية وصراع على السلطة. وللتحقق من ذلك تتناول الورقة مدى توافر الثروات في الأقاليم الطرفية، وملامح التهميش الاقتصادي الذي تعاني منه، والأسباب التي رسّخت الشعور بالتهميش لدى سكان هذه الأقاليم، ومن ثم أحقيتها في تحقيق التنمية العادلة والمتوازنة .

## 1. الأهمية الاقتصادية للأقاليم الطرفية في السودان

تتمتع أقاليم السودان المختلفة بثروات هائلة، وتستأثر الأقاليم الطرفية بالجزء الأكبر من تلك الثروات؛ ما يعزز أهميتها الاقتصادية للبلاد، ويؤكد أحقيتها في التنمية أوفي جزء من عوائد هذه الثروات التي تتمثل في:

### • الثروة الزراعية والحيوانية:

تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في السودان بنحو 200 مليون فدان، وهو ما يعادل ثلث المساحة الكلية للسودان، ولكن المستغل منها لا يتجاوز 20% تقريباً، موزعة على معظم ولايات السودان، وتركز بدرجة أكبر في جنوب وغرب ووسط وشرق السودان. فعلى سبيل المثال، بلغت مساحة الأراضي المزروعة في ولاية النيل الأبيض 6.5 مليون فدان، وفي النيل الأزرق 4.5 مليون فدان، وفي شمال دارفور 7.7 مليون فدان، وفي غرب دارفور 3 ملايين فدان، وجنوب دارفور 6.6 مليون فدان، والقضارف 6.6 مليون فدان، وكسلا 2.8 مليون فدان، والجزيرة 5.8 مليون فدان؛ وذلك فضلاً عن 120 مليون هكتار مراعي، و64 مليون هكتار

غابات، موزعة أيضًا على مختلف الولايات، هذا عدا الثروة الحيوانية الهائلة والمتنوعة التي تصل إلى نحو 140 مليون رأس من الماشية، بالإضافة إلى 45 مليونًا من الدواجن، بجانب أعداد كبيرة من الحيوانات البرية التي تُربى أكثر من 55% من هذه الحيوانات في دارفور وكردفان.

#### • الثروة المعدنية:

تغطي المعادن ما يقرب من نصف مساحة السودان، وتقع معظم أنشطة التعدين في الأطراف وفي المناطق الحدودية، بما في ذلك ولايات البحر الأحمر وكسلا والقضارف وشمال وجنوب كردفان والشمالية والنيل الأزرق وجنوب وشمال دارفور. ويعتبر السودان ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا، وهو نشاط ذو أهمية كبيرة لاقتصاد السودان؛ حيث أصبح الذهب مصدرًا رئيسيًا للعملة الأجنبية في البلاد، منذ أن فقدت السودان معظم عائداتها النفطية بعد انفصال جنوب السودان عام 2011، وتعتمد عليه موازنة الدولة اعتمادًا كبيرًا مؤخرًا، خاصة في ظل وقف المساعدات الخارجية على خلفية استيلاء الجيش على السلطة في أكتوبر 2021. ومع ذلك، لا توجد إحصاءات رسمية بحجم الإنتاج الفعلي؛ نتيجة عدم قدرة الدولة على السيطرة على الإنتاج بسبب انتشار التعدين العشوائي من الأهالي.

ويرتبط جزء من سبب الصعود السياسي لقوات الدعم السريع ارتباطًا مباشرًا بالثروة التي تراكمت من خلال شركة "الجناید" المرتبطة بعائلة حميدي وقوات الدعم السريع؛ ففي عام 2017، صادرت قوات الدعم السريع أيضًا مناجم ذهب في دارفور، وجعل هذا حميدي من أغنى الرجال في السودان، وزاد استياء سكان المناطق الطرفية الذين تُستغل ثرواتهم ولا يحصلون على مقابل مادي وتنموي مناسب. وبمرور الوقت، ومع زيادة الضرر البيئي الناجم عن أنشطة التعدين، أصبح السكان في مناطق التعدين على استعداد متزايد للاحتجاج ضد الاستغلال الاقتصادي للمنطقة لصالح المركز، وزادت لديهم الرغبة في استعادة السيطرة على الموارد، ومنع المزيد من الأضرار التي تلحق بالبيئة.

## • التجارة الخارجية:

تتمتع ولايات السودان الطرفية بمزايا اقتصادية كبيرة ناتجة عن موقعها الجغرافي، خاصة إقليم شرق السودان الذي يُعد استراتيجياً؛ لكونه منفذاً للسودان على البحر الأحمر، ويحد كلاً من مصر وإريتريا وإثيوبيا، ويشتمل على أربعة موانئ رئيسية؛ هي: ميناء "بورتسودان"، وهو الميناء القومي السيادي للبلاد، وتمر خلاله 60% من تجارة السودان، وميناء "حيدوب" المخصص لتصدير الثروة الحيوانية، وميناء "الخير" (بشائر) المُخصَّص لنقل المواد البترولية، فضلاً عن ميناء "سواكن" الاستثماري الذي يختص بالمهام المتعلقة بالتشغيل والمناولة. وبالرغم من هذه الأهمية الجيوستراتيجية لشرق السودان، فإنه يعاني - كغيره من المناطق الطرفية في السودان - من التهميش ونقص التنمية وعدم العدالة في توزيع الموارد.

علاوة على ذلك، يرتبط السودان بجاراته (مصر وإريتريا وإثيوبيا وجنوب السودان وتشاد وليبيا وإفريقيا الوسطى) بمجموعة من الطرق البرية والسكك الحديدية التي تمر عبر الولايات الحدودية، وتساهم في نقل البضائع من السودان وإليه، فضلاً عن مشاريع الربط الكهربائي بين الخرطوم وكلٍّ من مصر وإثيوبيا التي تمر أيضاً عبر الولايات الحدودية. ومن ثم ليس من مصلحة السودان ككل حدوث توترات في أيٍّ من تلك الولايات؛ لأن الخسائر ستكون كبيرة على اقتصاد السودان المنهك أصلاً، كما حدث عندما تم إغلاق شريان الشمال الذي يربط بين السودان ومصر عبر الولاية الشمالية، اعتراضاً على ارتفاع أسعار الكهرباء المستخدمة للزراعة، وهو ما تسبَّب في خسائر بملايين الدولارات، وكذلك عندما قام مجلس نظارات البجا في السودان بإغلاق ميناء بورتسودان، اعتراضاً على مسار الشرق؛ ما تسبَّب في خسائر يومية تزيد عن مليون يورو.

## • الثروة النفطية:

بجانب الذهب والمعادن النفيسة، تحتوي مناطق متفرقة في السودان على كميات من النفط والغاز؛ حيث وصل الإنتاج اليومي من النفط الخام نحو 86 ألف

برميل في عام 2020. ويستهدف السودان زيادة الإنتاج إلى نحو 155 ألف برميل يوميًا على مدار 3 إلى 5 سنوات. ورغم تناثر الاستكشافات في مناطق متفرقة في السودان، تظل المنطقة الواقعة على الشريط الحدودي بين الشمال والجنوب هي المنطقة الأغنى والأهم على الإطلاق، بما في ذلك ولايات جنوب وغرب كردفان والنيل الأبيض والنيل الأزرق وسنار ودارفور؛ لكونها مناطق ذات نشاط بترولي حقيقي على الأرض. وتُدار هذه المناطق من قِبَل الحكومة المركزية في الخرطوم دون أي عائد على المناطق المُستخرجة منها؛ ما عمّق الشعور بالظلم لدى السكان الذين يرون أن عوائد ثرواتهم لا تتول إليهم، بل تذهب لتنمية غيرهم.

من كل ما سبق، يتضح أن مشكلة السودان ليست في الفقر وعدم توافر الموارد، بل في سوء إدارتها وتوزيعها على كل الأقاليم، وأن التنمية غير المتوازنة أدت إلى تركُّز الخدمات في مناطق دون أخرى؛ فعلى الرغم من الثروات الهائلة التي تتمتع بها الأقاليم الطرفية في السودان، فإن سنوات من التهميش ضاعفت الفجوة التنموية بينها وبين المركز، ورَسَّخت الشعور بالظلم لدى سكان الأطراف؛ ما ساهم إسهامًا مباشرًا أو غير مباشر في تأجيج الصراعات في مختلف الأقاليم السودانية.

## 2. ملامح التهميش الاقتصادي لأقاليم السودان الطرفية

تحديات السودان الاقتصادية طويلة الأمد، لكن ظروف الاقتصاد الكلي ساءت أكثر منذ الإطاحة بالبشير، وعلى مدار الفترة الانتقالية، وازدادت سوءًا بعد الإطاحة برئيس الوزراء عبد الله حمدوك؛ حيث انخفضت مستويات المعيشة في جميع أنحاء البلاد، وانهارت العملة المحلية من 47.5 جنيه سوداني مقابل دولار واحد وقت الإطاحة بالبشير (أبريل 2019) وصولاً إلى 570 جنيهًا سودانيًا مقابل الدولار الواحد في 10 أغسطس 2022، فيما ارتفع معدل التضخم من 44.5% في أبريل 2019 حتى أعلى قيمة له في يوليو 2021؛ إذ بلغ نحو 422%، قبل أن ينخفض إلى 150% بحلول يوليو 2022.

بالإضافة إلى ذلك، واصلت أسعار السلع الغذائية الارتفاع بقدر جنوني تخطى 250% خلال عام واحد، مع عدم توافرها في كثير من الأحيان، فضلًا عن ارتفاع

أسعار الوقود والكهرباء؛ ما ساهم في سقوط ملايين السودانيين في براثن الفقر المدقع. وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات رسمية حديثة حول عدد الفقراء في السودان، فإن كثيرًا من التقارير الإعلامية تشير إلى وصول عدد الفقراء إلى نحو 80% من الشعب السوداني، وفقًا للواقع الاقتصادي الذي يعيشه السودان؛ وذلك ارتفاعًا من 46.5% في عام 2009. بجانب ذلك، تصدر السودان المرتبة الأولى عربيًا في مؤشر البطالة الذي قدره صندوق النقد الدولي بنحو 27.7%، فيما وصلت بطالة الشباب إلى 34%.

ومع ذلك، فإن هذه الأوضاع الاقتصادية المتردية ليست على مستوى واحد في كل أقاليم السودان؛ حيث تعاني بعض المناطق معاناةً مضاعفةً عن غيرها؛ فعلى الرغم من الثروات الهائلة التي تتمتع بها الولايات الطرفية في السودان، فإن مركزية السلطة في الخرطوم أفضت إلى شبه احتكار لإيرادات هذه الثروات، مع حرمان الأطراف من الحصول على مُخصَّصات معقولة للتعليم والصحة والخدمات الأخرى؛ ما أدى إلى تردي أوضاعها الاقتصادية والتنموية والاجتماعية مقارنةً بمنطقة المركز.

#### • تفاقم مُعدَّلات الفقر:

تختلف مُعدَّلات الفقر بدرجة كبيرة في السودان من موقع إلى آخر؛ فبالرجوع إلى بيانات الأمم المتحدة لعام 2009، كان ما يقرب من نصف سكان السودان (46.5%) يعيشون في فقر، لكن هذه النسبة في الخرطوم وصلت إلى نحو 26%؛ أي ربع سكان الولاية تقريبًا، بينما بلغت 58.9% في كردفان، و62.7% في دارفور، وفاق المُعدَّل 70% في بعض مناطق دارفور، ومنها ولاية شمال دارفور الغنية بالذهب.

من الجدير بالملاحظة هنا أن حكومة البشير أصدرت تقريرًا في عام 2017 يُشير إلى انخفاض معدلات الفقر في السودان من 46.5% إلى 36%، وفقًا لاستهلاك الأسر، وكانت وسط دارفور هي الأعلى فقرًا بنسبة بلغت 67.2%، تليها ولاية جنوب كردفان بنسبة بلغت 67%، وولاية غرب كردفان بنسبة بلغت 64.1%، بينما لم تتخطَّ نسبة الفقر في الخرطوم 30%، ومع ذلك لم تعترف المؤسسات الدولية

بهذه النسب؛ لاعتقادها أن البشير كان يحاول تحسين شكل السودان فقط. ومع ذلك فإنه بالرغم من تخفيض مُعدّلات الفقر على مستوى الدولة عامةً، ظلّت الولايات الطرفية تعاني الفقر أكثر من غيرها.

#### • انعدام الأمن الغذائي:

أدّت الآثار المجتمعة للأزمة الاقتصادية والسياسية، والنزوح والصراعات، والصدمات المناخية وضعف المحاصيل، إلى التأثير بدرجة كبيرة على إتاحة حصول الأشخاص على الغذاء في السودان؛ حيث تُفيد تقديرات برنامج الأغذية العالمي بأن 20 مليوناً من إجمالي 45 مليون سوداني، سيعانون بنهاية عام 2022 من انعدام الأمن الغذائي، وسيكون أكثرهم معاناةً الأسر الفقيرة الرعوية والزراعية الرعوية، فضلاً عن 3.3 مليون نازح يقيم معظمهم في دارفور.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه وفقاً لتقرير التقييم الشامل للأمن الغذائي والهشاشة، الصادر عن برنامج الغذاء العالمي في منتصف يونيو، كان 34% من السكان (نحو 15 مليوناً) يعانون من انعدام الأمن الغذائي خلال الربع الأول من عام 2022، ولوحظت أعلى نسبة انتشار لانعدام الأمن الغذائي في ولايات غرب دارفور (65%)، وفي وسط دارفور (59%)، وفي شمال دارفور (56%)، وفي النيل الأزرق (50%). كما يشير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي إلى أن ربع سكان السودان (11.7 مليون) يواجهون الجوع الحاد في الفترة من يونيو إلى سبتمبر 2022. وتستضيف ولايات شمال وغرب ووسط دارفور، وكسلا، والنيل الأبيض أكبر عدد من الأشخاص في حالة الأزمات (المرحلة 3 من مراحل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) والطوارئ (المرحلة 4 من مراحل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي).

#### • التفاوت في التعليم:

يعكس معدل معرفة القراءة والكتابة تفاوتاً مُشابهاً بين الولايات؛ حيث تبلغ نسبته في الخرطوم 81%، وفي الولاية الشمالية 75%، وفي ولاية الجزيرة 65%،

بينما تبلغ النسبة في غرب دارفور 44%، فضلاً عن التفاوت الكبير في عدد المدارس في كل ولاية، وعدد المعلمين مقابل كل تلميذ؛ ففي حين يوجد معلم واحد مقابل كل 20 تلميذاً في الولاية الشمالية، ومقابل 27 تلميذاً في الخرطوم، و29 تلميذاً في الجزيرة؛ نجد أنه يوجد معلم واحد مقابل 79 تلميذاً في ولاية جنوب دارفور.

#### • ضعف البنية التحتية:

تعاني الأقاليم الطرفية في السودان من ضعف البنى التحتية الاقتصادية، وتفتقر كذلك إلى الطرق المُعبَّدة التي تربطها بالمركز أو الولايات المجاورة أو تربط المحليات بعضها ببعض، ونتج عن ذلك عدم الاستغلال الأمثل لموارد هذه الأقاليم؛ فعلى سبيل المثال، بالرغم من إنتاج السودان 36 صنفاً من المانجو على مساحة مزروعة تقدر بنحو 700 ألف فدان تتوزع في مناطق مختلفة بوسط وجنوب وغرب البلاد، فإن نصف الإنتاج يهدر ويستخدم أحياناً علفاً للحيوانات بسبب ارتفاع كلفة النقل وسوء حالة الطرق التي تربط مناطق الإنتاج بالمدن الرئيسية وموانئ التصدير، كما أن ولاية دارفور ليس بها إلا طريق واحد مُعبَّد يربط بين نياالا وكاس-زالنجي.

ويعاني السودان نقصاً كبيراً في إمدادات الكهرباء؛ حيث تصل إلى نحو 40% فقط من السكان، في حين يبقى 60% من السودانيين محرومين من الكهرباء. هذا الحرمان أيضاً تشوبه حالة من عدم المساواة بين المركز والأقاليم الطرفية؛ حيث يتم توجيه 81% من الإنتاج الكهربائي للبلاد إلى ولايات الخرطوم والجزيرة ونهر النيل لصالح 33.5% من السكان، في حين أن ولايات دارفور وكردفان والنيل الأزرق مجتمعةً تستهلك أقل من 4% من إنتاج البلاد من الكهرباء، وهي ولايات يقطنها 40% من السكان. علاوةً على ذلك، على الرغم من تمتع السودان بثروات مائية كبيرة، فإن نسبة وصول السكان إلى مياه صالحة للشرب، لا تزال متواضعة نوعاً ما في السودان ككل بسبب ضعف البنية التحتية للمياه في البلاد، ومع ذلك تتفاوت هذه النسبة بين الولايات؛ حيث تتخطى 78% في كل من سنار والخرطوم والجزيرة

والشمالية، بينما تصل إلى 39.6% في غرب دارفور، و37.3% في القضارف، و33.1% في البحر الأحمر.

### • اللاجئين والنازحون:

يعاني السودان من مشكلة اللاجئين؛ حيث بلغ التعداد الرسمي للاجئين والنازحين في السودان بنهاية عام 2021 نحو 3.2 مليون، وفقاً للتقرير العالمي للنزوح لعام 2022، ويقع عبء استقبال الجزء الأكبر من هؤلاء النازحين على المناطق الطرفية التي تعاني هي الأخرى، خاصةً في جنوب البلاد وشرقها؛ حيث تستقبل ولاية وسط دارفور ما يزيد عن 20 معسكرًا، كما تضم ولاية شرق دارفور 6 معسكرات، و6 معسكرات في شمال دارفور. أما ولاية غرب دارفور فتضم العدد الأكبر بنحو 37 معسكرًا، وهو ما يُمثل ضغطًا إضافيًا على البنية التحتية لهذه المناطق.

### 3. الأسباب التي رسخت الشعور بالتهميش

أدت العديد من الأسباب إلى ترسيخ الشعور بالتهميش لدى سكان أطراف السودان، وتتمثل أبرز تلك الأسباب في:

### • التغيرات المناخية والصراع على الموارد:

ساهمت التغيرات المناخية مُباشرةً في تدهور الحالة الاقتصادية في العديد من المناطق الطرفية في السودان. فعلى سبيل المثال، ضربت موجة جفاف العام الماضي كلاً من ولايات النيل الأزرق وشمال دارفور ووسط دارفور وشرق دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور والقضارف وكسلا وشمال كردفان وجنوب كردفان والبحر الأحمر وسنار والنيل الأبيض؛ حيث يعيش أكثر من 22 مليوناً في 115 محلية متأثرة بموجات الجفاف؛ ما أدى إلى فشل كثير من المحاصيل في الولايات المتضررة. ويرجع ذلك في الأساس إلى عدم انتظام هطول الأمطار، وارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية والإنتاج، فضلاً عن انخفاض القوة الشرائية للسكان نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتردية؛ ما أثر على أكثر من 5.6 مليون شخص في هذه الولايات المتضررة.

من جهة أخرى، تشير الدلائل إلى أن هناك علاقة عكسية بين النزاعات ومُعدّل هطول الأمطار؛ حيث تزداد الصراعات عندما يقل معدل هطول الأمطار؛ لما يسببه ذلك من جفاف يؤدي إلى نقص المياه وانحسار الرقعة الزراعية وزيادة النزوح فتزداد فرص الصراع؛ حيث تشير التقارير إلى أن التنافس على موارد النفط والغاز والماء والمعادن هو المسئول عن إذكاء واستمرار القتال، ودارفور قد تكون المثال الأوضح على ذلك؛ حيث ترجع كثير من الدراسات السبب الرئيسي لأزمة دارفور إلى الصراع بين الرعاة والمزارعين على الأرض، في ظل الجفاف الذي ضرب بعض المناطق وأضر بالمراعي، وإلى رغبة المزارعين في التوسع في الزراعة مع زيادة عدد السكان؛ ما ولّد مشاكل وصلت إلى حد الصراع المسلح؛ ما أسهم بالتبعية في تدهور الحالة الاقتصادية في الإقليم رغم غناه بالثروات والموارد.

#### • الإرث الاستعماري والفساد الإداري:

تعود جذور التفرقة بين الأقاليم الطرفية وبين المركز في السودان إلى فترة الاستعمار البريطاني؛ حين أنشأت السلطة الاستعمارية مشاريع استثمارية لتحقيق مصالحها الاقتصادية في منطقة المركز، وتحديدًا في الجزيرة والخرطوم، وأنشأت وأتاحت الخدمات التي تساعد في نجاح هذه المشاريع، بينما تم إهمال المناطق الطرفية تمامًا. وأدى هذا النمط بطبيعة الحال إلى تفاوت كبير في توافر الخدمات والبنى التحتية اللازمة للتنمية بين مناطق السودان المختلفة خلال العهد الاستعماري. ومع استمرار النخب السياسية التي حكمت السودان بعد الاستقلال في اتباع النهج ذاته، والاستحواذ على الثروات لحسابهم الشخصي، استمر التفاوت التنموي والاقتصادي بين الأقاليم في الاتساع.

#### • التنمية غير المتوازنة:

على غرار الإهمال التنموي الذي عانى منه جنوب السودان، وأدى في نهاية المطاف - بالإضافة إلى عوامل أخرى - إلى انفصاله؛ ساهم عدم وجود خطط قومية بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة لكل أقاليم السودان، في عهد الرئيس السابق عمر البشير، في تنامي واتساع الهوة بين المركز بوسط السودان

الذي حظي بمشاريع منحتة درجة ما من النمو، وبين الأقاليم الطرفية التي لم تَحْظَ بأي اهتمام؛ ما أدى إلى تراكم تاريخي لحالة من الشعور بالتهميش والظلم والإهمال التنموي لدى سكان المناطق والأقاليم الأقل نموًا، ودفع هؤلاء السكان إلى حمل السلاح في مواجهة المركز، وتصاعدت مطالبهم وصولاً إلى الحكم الذاتي وحق تقرير المصير، خاصةً مع شعورهم الزائد باستغلال الحكومة مواردهم الاقتصادية لتحقيق تنمية المركز على حساب تنميتهم.

#### 4. أوجه القصور في المعالجات الاقتصادية باتفاق سلام جوبا

بعد الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير، شعر سكان المناطق المُهمَّشة بأمل جديد في الاستجابة لمطالبهم وإعادة توزيع الثروات والسلطة، تمهيداً لتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة للبلاد، وتعاليت الأصوات والاحتجاجات في كل أطراف السودان؛ ما دفع الحكومة الانتقالية بشقيها المدني والعسكري إلى إبرام مجموعة من اتفاقات السلام في عام 2020، تَضَمَّنَتْ خمسة مسارات (مسار الوسط / الحكم المركزي، ومسار دارفور، ومسار الشمال، ومسار الشرق، ومسار لمنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان)، وُسِّمَتْ هذه المسارات مُجْتَمِعَةً "اتفاق سلام جوبا"، على أمل أن يحد ذلك من عدم الاستقرار في أطراف السودان، ويعالج التهميش السياسي والاقتصادي لدى هذه الأقاليم.

تَضَمَّنَ الاتفاق مجموعة من البنود تتناول تقاسم السلطة والثروة، والعدالة الانتقالية، والترتيبات الأمنية، وإصلاح الأراضي، وعودة النازحين، فضلاً عن تمديد الفترة الانتقالية ما بعد البشير حتى أوائل عام 2024. وقدَّرت السلطات السودانية تكلفة تنفيذ اتفاق جوبا بنحو 13 مليار دولار على مدى 10 سنوات، لكن من الواضح أن أزمةً امتدت لعقود لا يمكن حلُّها في بضعة أسابيع، ولا يمكن الاعتماد على اتفاق عُقِدَ بهذه السرعة كحجر أساس لسلام دائم في السودان.

في سياق متصل، لم يَلْقَ اتفاق سلام جوبا قبولاً عاماً في معظم الأقاليم، ولم تنضم اثنتان من أكبر الحركات المسلحة على الأرض إلى المحادثات؛ هما: الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة عبد العزيز الحلو، وحركة تحرير السودان بقيادة

عبد الواحد محمد نور، كما أثارت الصفقة أيضًا ردود فعل عدائية في أجزاء أخرى من البلاد؛ لما رأوا أنه تركيز غير مُبرَّر على دارفور والمنطقتين، وتقديم مكاسب كبيرة بقدر غير متناسب لهما، مقارنةً بالمناطق الأخرى المُهمَّشة تاريخيًا.

وفضلاً عن الأزمات السياسية التي خَلَفَتْها اتفاقية سلام جوبا، لم تُعالج الاتفاقية المشكلات الأساسية التي تعانيها هذه الأقاليم؛ فعلى الرغم من تضمينها مكاسب اقتصادية وتنموية، فإنه ليس من الواضح - بالنظر إلى الخزنة شبه الفارغة - من أين ستتحصل الحكومة على الأموال التي وعدت بدفعها لتعويض المتضررين من الحرب ودعم برامج التنمية في الأطراف، في ظل الأزمات الاقتصادية الطاحنة التي تغرق فيها البلاد. ومن ثم لم يَكُنْ اتفاق سلام جوبا الحل السحري للمشاكل التي تعاني منها الأقاليم المُهمَّشة في السودان.

## ختامًا

فإن الثراء الذي تمتاز به أقاليم السودان الطرفية مع الوقت تحوَّل إلى لعنة ضربت سكانه؛ فمع زيادة التنافس بين القبائل المختلفة على الثروات والسلطة، ازدادت الصراعات، وفي ظل الشعور العميق بالظلم والتهميش، واستغلال المركز مواردهم دون عوائد مُرضية، على مدى سنوات طويلة؛ تحوَّلت الصراعات من صراعات اقتصادية إلى صراعات سياسية ومواجهات عسكرية في بعض الأحيان، وصلت حدَّ المطالبات بالحكم الذاتي وحق تقرير المصير. وعلى الرغم من فشل اتفاق سلام دارفور في تحقيق توافق كامل حوله، فإن الوصول إلى اتفاق أمرٌ لا مفرَّ منه للخروج من الأزمة الحالية في السودان، وتحقيق الاستفادة القصوى من الثروات الهائلة التي تذر بها البلاد، ومن ثم تحقيق سلام شامل.

## القسم الثالث

تفاقم الأزمات السياسية والانزلاق للعنف

تحوّلات المشهد الداخلي السوداني  
تصاعد موجة الاحتجاجات وانسحاب المؤسسة العسكرية من  
المشهد السياسي

تزامناً مع ذكرى احتجاجات 30 يونيو 2019، التي خرجت منددة بجاذث فض اعتصام القيادة العامة السودانية، الذي مثل علامة فارقة حينها في صياغة العلاقة بين المكونين المدني والعسكري، ومهدت لإحداث توافق بين الطرفين وإنتاج الوثيقة الدستورية في أغسطس من العام نفسه، والتي تصادفت كذلك مع ذكرى انقلاب نظام البشير على السلطة المدنية في 30 يونيو عام 1989؛ خرجت مواكب الاحتجاجات التي دعت لها القوى المدنية في 30 يونيو 2022 في احتجاجات تصعيدية، في إطار التصعيد المدني منذ إجراءات مجلس السيادة السوداني في 25 أكتوبر 2021.

وعلى مدار أيام متتالية، بدءاً من الخميس 30 يونيو 2022؛ شهدت مدن وولايات سودانية مختلفة تظاهرات حاشدة، راح ضحيتها العديد من القتلى والجرحى، بالتزامن مع التعثر في العملية السياسية وجهود الوساطة التي تقودها الآلية الأممية لجمع الأطراف السودانية؛ بما يضيف مزيداً من التعقيد على المشهد المتأزم بالفعل.

وساهم التصعيد والضغط هذه المرة، وإصرار لجان المقاومة على استمرار الضغط في الشارع، وتوسيع خريطة الانتشار الاحتجاجي لكافة الولايات السودانية؛ في اتجاه رئيس مجلس السيادة الانتقالي، الفريق عبد الفتاح البرهان، لاتخاذ إجراءات تقتضي انسحاب المجلس السيادي من حوار الآلية السياسية، ومن ثم ترك القوى المدنية للتوافق بشأن تكوين حكومة مدنية؛ مما يترك المشهد السياسي السوداني أمام سيناريوهات مفتوحة.

## 1. تصاعد الموجة الاحتجاجية

تحت شعار "مليونية زلزال 30 يونيو"، انطلقت في العاصمة الخرطوم والمدن المحيطة بها، تظاهرات شارك بها الآلاف، وصلت في بعض التقديرات إلى 20 ألف شخص في اليوم الأول، والتي استمرت لليوم

الثاني تحت مسمى جمعة الغضب، وهي المظاهرات التي دعت لها القوى والأطراف المدنية المختلفة، خاصة قوى ولجان المقاومة السودانية، إضافة إلى تجمعات المهن النقابية والأحزاب المكونة لقوى الحرية والتغيير، تأكيداً على رفضها المسار الحوارى الذي تقوده الآلية الأممية. واستهدفت تلك الدعوات خروج المكون العسكرى من المشهد، وتشكيل حكومة مدنية، واستعادة المسار الديمقراطى بالبلاد، رافضة أية محاولات للحوار واستعادة الشراكة مرة أخرى.

ودعت لجان المقاومة لاعتصام وسط العاصمة، حيث انتشرت الأعداد المتزايدة في المنطقة المحيطة بالقصر الرئاسى ومدن بورتسودان ومدنى وعطبرة والجنينة والقضارف ومدن سودانية أخرى. واتسمت هذه المرة باتساع نطاق المواجهة الأمنية بين المتظاهرين وقوات الأمن عمّا سبقها من احتجاجات مستمرة على مدى الأشهر الثمانية الماضية. ولجأت السلطات الانتقالية إلى قطع الإنترنت في الخرطوم مع قطع الاتصالات الداخلية والدولية في مناطق متعددة، وتعد هذه هي المرة التي قطعت فيها خدمات الإنترنت قبيل انطلاق المظاهرات، ما اعتبرته العديد من القوى ردود فعل مبالغ فيها تعكس حجم ما تمثله الاحتجاجات من تأثير وضغوط.

ومنذ انطلاق الاحتجاجات على مدار الأشهر الثمانية الماضية، بلغ عدد الضحايا 113 قتيلاً، وفقاً لتصريحات لجنة الأطباء المركزية السودانية، فيما بلغ عدد ضحايا الاحتجاجات الأخيرة على مدار اليومين 10 قتلى من جانب القوى المدنية، وامتلاء المستشفيات بالجرحى الذين وصل عددهم إلى أكثر من 629، وفقاً لآخر تقديرات. على الجانب الآخر، وصلت حصيلة مصابي الشرطة حوالي 200 مصاب وفق بيان رئاسة الشرطة، الذي أكد على محاسبة المتورطين من أفراد الأمن، مع تأكيد عدم إصدار أية تعليمات تقضى باستخدام العنف مع المتظاهرين، وأي مخالفة تنتهك حرية الرأي والتعبير سيتم محاسبة المتورطين بها.

## 2. مواقف القوى السياسية من الاحتجاجات

منذ خروج الاحتجاجات، تباينت مواقف الأطراف المختلفة من الاحتجاجات، بين من يرى فيها وسيلة وأداة ضغط هامة، وبين من يدعو إلى ضرورة التهدئة؛ حيث يرى المتحدث باسم تجمع المهنيين السودانيين محمد الأسباط أن المظاهرات صاحبة التأثير الأكبر في جميع الأحداث السياسية منذ اندلاع شرارة ثورة ديسمبر، وهي من أفرزت النخبة السياسية الحاكمة.

على الجانب الآخر، يرى رئيس مجلس السيادة السوداني، الفريق عبد الفتاح البرهان، أن المجلس يسعى لاستكمال المسار الديمقراطي وتسليم السلطة، لكن ليس عن طريق المحاصصة والمواقف الحزبية. وقال "البرهان" في اليوم السابق على خروج المظاهرات: "إن القوات المسلحة تتطلع إلى اليوم الذي ترى فيه حكومة وطنية منتخبة تتسلم منها عبء إدارة البلاد"، وشدد على أن "الطريق الوحيد لذلك إما بالتوافق الوطني الشامل، أو الذهاب إلى الانتخابات، وليس بالدعوات إلى التظاهر والتخريب". فيما استدعت الخارجية السودانية في اليوم السابق على خروج الاحتجاجات "فولكر" رئيس بعثة الأمم المتحدة، على خلفية تصريحاته حول المظاهرات، حيث تم إبلاغه عدم رضا الخرطوم تجاه موقفه بشأن المظاهرات. وتعليقًا على ما شهدته السودان على مدار اليومين الماضيين، أوضحت مفوضة حقوق الإنسان الأممية "ميشيل باشليت" في بيان صادر يوم الجمعة، أن "عمليات القتل التي طالت محتجين الخميس وقعت في وقت تم به إغلاق اتصالات الهاتف المحمول والإنترنت في أنحاء البلاد"، محذرة السلطات السودانية مجددًا من استخدام القوة لثني أو تهريب المتظاهرين عن ممارسة حقوقهم في التعبير والتجمع السلمي، المحمية بموجب القانون الدولي، مطالبة بإجراء تحقيق مستقل عما جرى بحق الضحايا.

وسبق أن أدانت الآلية الثلاثية بالسودان (الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية "إيجاد") الاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الأمن في مواجهة احتجاجات الخميس. فيما عبر "ستيفان دوجاريك" المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، الجمعة، عن قلقه إزاء استمرار قوات الحكومة السودانية في استخدام القوة المفرطة لمواجهة المظاهرات.

كما أعربت السفارة الأمريكية في السودان عن قلقها إزاء التقارير التي تشير إلى سقوط وفيات بين المتظاهرين. مما أدى إلى مطالبة الأمم المتحدة بإجراء تحقيق مستقل، فيما أعربت واشنطن عن بالغ حزنها، وحثت الجميع على استئناف المفاوضات. كما طالب أعضاء كبار في لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكي الجيش السوداني بالعودة إلى ثكناته وتسليم السلطة للمدنيين، وحثوا الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي على فرض عقوبات فردية موجهة للمسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والفساد.

ووسط هذا الضغط المتصاعد، اتجه المجلس السيادي للإعلان عن انسحابه من الحوار الذي ترعاه الآلية الثلاثية، داعياً القوى الوطنية للاتفاق على تشكيل حكومة كفاءات وطنية، معلناً عن حلّ المجلس السيادي وتشكيل مجلس أعلى للقوات المسلحة حال توافق القوى الوطنية؛ بحيث تكون مسئولية هذا المجلس القيام بمهام الأمن والدفاع، إضافة إلى مشاركة مجلس الوزراء في مهام السيادة الأخرى.

### 3. تعثر الحوار السياسي بين الفرقاء

تأتي هذه الاحتجاجات وسط حالة التعقيد السياسي وغياب الثقة بين أطراف العملية السياسية، وكذلك تناقض المواقف بين من يرى الحوار والتفاوض هو الحل الأمثل للخروج من الأزمة، ومن يرى أهمية الضغط من خلال التظاهرات إما لإزاحة المجلس العسكري من

السلطة، أو تحقيق أقصى ضغط في السياق التفاوضي، لذا رغم محاولات الآلية الثلاثية التمهيد والتهيئة لإطلاق حوار بين الأطراف السياسية؛ لا تزال قوى الشارع رافضة للجلوس للتفاوض مع المجلس السيادي.

فرغم محاولات الآلية الثلاثية تهيئة الأجواء لانطلاق الجولة الثانية من الحوار يوم 8 يونيو 2022، إلا أن إعلان الحرية والتغيير عن عدم الجلوس مباشرة مع المجلس السيادي أدى للإعلان عن إرجاء الحوار لأجل غير مسمى. وعلى الجانب الآخر، لم يسفر اللقاء المباشر وغير الرسمي بين طرفي الحرية والتغيير والمجلس العسكري برعاية الولايات المتحدة والسعودية تحت مظلة الآلية الثلاثية، عن حلحلة المواقف بين أطراف العملية السياسية. فقد صاحب محاولات الآلية الثلاثية لتهيئة المناخ للحوار، حالة من التشكيك والانقسام بين القوى المدنية وبعضها بعضاً من جهة، وبينها وبين المجلس السيادي من جهة أخرى؛ الأمر الذي بدوره مثل ضغطاً على الأطراف المنفتحة على الحوار مع المجلس السيادي.

وتعد لجان المقاومة وتجمع المهنيين وبعض القوى الحزبية داخل المجلس المركزي للحرية والتغيير، من أهم الرافضين للحوار، حيث يتمسكون بشعارات اللاءات الثلاث "لا تفاوض - لا شراكة - لا شرعية" مع المكون العسكري.

ورغم الضغوط الدولية على الأطراف السودانية من أجل التهدئة وإيجاد آليات لاستعادة الشراكة بين أطراف العملية السياسية، إلا أن التعتن في المواقف يعيد إنتاج المشهد السابق على توقيع الوثيقة الدستورية؛ وهو المشهد الذي فسّره البعض بمحاولة القوى السياسية إيجاد موقع لها على طاولة الحوار. ورغم ما تبديه بعض الأطراف داخل قوى الحرية والتغيير من مرونة في المواقف، فإن تلك الاحتجاجات ليست أداة ضغط على المكون العسكري فقط، ولكن على

القوى المدنية المتهمه بالتحالف مع المكون العسكري، مما يجعلها رهن ضغوط الشارع.

على خلفية هذا المشهد المرتبك، لم يجد رئيس المجلس السيادي بدءًا من الإعلان عن نأي المؤسسة العسكرية عن المشهد السياسي، مطالبًا القوى المدنية بالتوافق من أجل تشكيل حكومة مدنية يمكنها تولي ما تبقى من المرحلة الانتقالية حتى الوصول إلى العملية الانتخابية. ورغم ذلك، لا تزال القوى المدنية متمركزة في الشارع، رافضة أي وجود للمؤسسة العسكرية في المشهد، معتبرة تصريح البرهان مجرد مناورة للضغط على القوى المدنية المعروف عدم إمكانية إحداث توافق فيما بينها، ومن ثمّ قد يفضي هذا المشهد إلى الإعلان عن تشكيل مجلس أعلى للقوات المسلحة يقود البلاد لانتخابات مدنية، بما يعني القضاء على كل ترتيبات المرحلة الانتقالية.

وتظل محاولات الأطراف الإقليمية والدولية مهمة للحيلولة دون انفتاح المشهد على سيناريوهات أشد تعقيدًا وانزلاق البلاد نحو الفوضى؛ مع تعدد مؤشرات الإخفاق، بما فيها من تردٍ للأوضاع الاقتصادية وسيولة الحالة الأمنية، سواء في العاصمة الخرطوم أو الولايات السودانية المختلفة، بما فيها العنف القبلي في دارفور وولايات شرق السودان، وتعثر العملية السياسية، بما يفضي في النهاية إلى فشل المرحلة الانتقالية السودانية التي قد تصل إلى مواجهة مسلحة، حال خروج الحركات المسلحة من الترتيبات التي تمت بمقتضى اتفاق جوبا للسلام.

#### 4. إعلان البرهان الانسحاب التدريجي للمؤسسة العسكرية من المشهد السياسي

وفي استجابة سريعة للاحتجاجات المتصاعدة على إثر الأزمة السياسية الممتدة في السودان أذاع رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبد الفتاح

البرهان، القائد العام للقوات المسلحة خطاباً أعلن فيه عددًا من القرارات المهمة التي تمثل أبرزها في:

- امتناع المكون العسكري عن المشاركة في تشكيل الحكومة الجديدة على أن تترك مهام تشكيلها بالكامل للقوى المدنية.
- حل مجلس السيادة وتشكيل مجلس للأمن والدفاع يتكون من الجيش والدعم السريع فور تشكيل الحكومة الجديدة.
- عدم مشاركة المؤسسة العسكرية في المفاوضات التي ترعاها الآلية الثلاثية لحل الأزمة بالبلاد وذلك لإتاحة الفرصة للقوى السياسية للحوار وتشكيل حكومة من الكفاءات الوطنية المستقلة لإدارة البلاد.
- التزام القوات المسلحة بالعمل مع جميع مكونات الشعب السوداني من أجل تحقيق التوافق والتراضي الوطني، ودعوة مكونات الشعب المختلفة وخاصة الشباب إلى التمسك بالسلمية، مؤكدًا أن حق التعبير عن الرأي مكفول للجميع.
- حثّ القوى السياسية بالانخراط في حوار فوري وجاد يعيد وحدة الشعب السوداني، ويمكن من إبعاد شبح المهددات الوجودية للدولة السودانية، ويعيد الجميع إلى مسار التحول والانتقال الديمقراطي.

## وختامًا

على الرغم من أن إعلان البرهان يمثل استجابة كبيرة للمطالب التي ضغطت من أجلها القوى السياسية والمدنية، إلا أن العديد من هذه القوى قابلت إعلان البرهان بالكثير من التشكيك، الأمر الذي يفتح مستقبل الأزمة السياسية الداخلية في السودان على العديد من الاحتمالات المتعددة غير المحددة، والتي سوف تظل مرهونة بنجاح المفاوضات التي ستدار برعاية الآلية الثلاثية لبناء توافق جديد بين القوى السياسية والمدنية السودانية، وهي المهمة التي تحمل العديد من فرص التعثر.

## هل اقتررب سيناريو "المركة المؤجلة" بين القواأ المسلحة وقواأ الدعم السريع في السودان؟

---

\*أحمد عليبة

رئيس وأة التسلأ بالمركز المصري للفكر والدراساأ الاسأراأية

أعلن رئيس مجلس السيادة السوداني عن الانسحاب من العملية السياسية، وتشكيل مجلس أعلى للقوات المسلحة من القوات المسلحة والدعم السريع يتولى القيادة العليا للقوات النظامية، ويكون مسئولاً عن مهام الأمن والدفاع، وما يتعلق بها من مسئوليات تستكمل مهامه بالاتفاق مع الحكومة التي سيتم تشكيلها. في المقابل لذلك، كشف نائب رئيس الحركة الشعبية (جناح عقار) ياسر عرمان عن مذكرة سرية للآلية الثلاثية وأطراف من المجتمع الدولي دفع بها المكون العسكري تتضمن بوضوح مهام المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة، وعلى رأسها ممارسة مهام السيادة، وجوانب متعلقة بالسياسة الخارجية، وبنك السودان، وقضايا أخرى، موضحاً أن الخطاب أهمل ذكر الحركات التي وقعت على (اتفاق جوبا)، فيما تضمنت فقط قوات الدعم السريع، ولم يذكر بوضوح مهام المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأهم قضية وطنية وهي بناء القوات المسلحة المهنية الواحدة التي تعكس التنوع السوداني، ولا تخوض الحروب الداخلية كأهم قضية تهم العسكريين والمدنيين معاً.

ويمكن قراءة مشهد العلاقة بين القوات المسلحة السودانية والدعم السريع في ضوء عدد من الملاحظات التأسيسية التي تتضمن:

#### 1. تعثر عملية توحيد المؤسسة العسكرية السودانية:

لا يمكن القول إن هناك اتجاهًا لعملية إدماج عسكري بين الجيش ومكون قوات الدعم السريع، على الرغم من أن الحديث عن عملية الإدماج كان مطروحًا منذ الإطاحة بنظام البشير، لكن هذا الحديث لم يرق إلى المستوى التنفيذي وتشكيل لجنة عسكرية مشتركة تتولى عملية الإدماج، خاصة وأن هناك اعتراضًا مبدئيًا من جانب قيادات في الجيش على عملية الإدماج من منظور فني، حيث إن هناك عددًا كبيرًا من تلك القوات غير مؤهل فنيًا للانضمام للجيش بحكم غياب التأهيل العسكري الأكاديمي،

مما يصعب عدم إلحاقه بهيكل القوات النظامية، وبالتالي فإن تشكيل مجلس مشترك للدفاع والأمن يبدو من ظاهره أنه قد يشكل آلية تنسيق مشتركة، مما يشير إلى محاولة هيكلية رأسية فقط، وليس عملية اندماج شاملة وكاملة.

## 2. انتقال التنافس بين القوات المسلحة والدعم السريع للساحة السياسية:

منذ ظهورها تسيطر على العلاقة بين قوات الدعم السريع والقوات النظامية حالة من الثقة المحدودة، حيث خضعت التوافقات المؤقتة بين الطرفين لحسابات براجماتية، وبالتالي من المتصور أن هناك خوفًا متبادلًا من الجانبين بشأن رؤية كل منهما للمستقبل السياسي للبلاد. ومن بين المشاهدات الدالة، غياب حميدي مع البرهان في بيانه، أو حتى في وقت لاحق له يدل على أن هناك توافقًا تم في هذا الإطار، بل على العكس من ذلك ظهر حميدي في غرب البلاد وهو يوقع اتفاق مصالحة بين القبائل العربية والمساليت (غير العربية)، وهو ما يعزز سيناريو اتساع الفجوة بين الطرفين. وتقوم خطة حميدي على استعادة الثقة مع المكونات المدنية في الخرطوم، من خلال تفويض الجدل حول قوات الدعم السريع، الذي أشار إليه بأن هناك من يسعى إلى شيطنة هذه القوات، بالإضافة إلى مساعي التقارب مع مكونات أخرى في إقليم دارفور. وبالتالي فإن أولوية حميدي هي بناء كتل واسع أولًا. وتفادي تحميله مسئولية الصدام مع العسكريين، أو فض اعتصام القيادة العامة، خاصة وأن حديث البرهان ألمح إلى أنه سيتعامل مع تحقيقات لتحقيق العدالة في هذا الجانب.

## 3. الأثر السلبي للاستقطاب الخارجي:

قد يكون التوتر بين المكونات العسكرية سببًا في تراجع البرهان عن الصدام مع الجانب الإثيوبي، وهو ما ظهر في لقاء بينه وبين رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، حتى لا يفتح جبهة جديدة للصدام، وهو ما يعزز التصور بأن

أولوية البرهان هي حسم المعارك الداخلية أولاً، وليس الانخراط في مواجهة مع الجانب الإثيوبي.

## في الأخير

رغم خطاب البرهان لا يعتقد أن الجيش سيغادر الساحة السياسية، وكذلك حميدي لا يعتقد أنه سيتخلى عن المكاسب السياسية، وبالتالي يبدو أن هناك معركة مؤجلة بين الطرفين، ولا يزال من المبكر الحكم على نتائجها، لكن المؤكد أنها معركة لن ينتصر فيها طرف على الآخر، لكنها ستقود المشهد السوداني بشكل عام إلى من السيناريو السيئ إلى السيناريو الأسوأ.

## آفاق العلاقات السودانية الإثيوبية في أعقاب لقاء البرهان وآبي أحمد في نيروبي على هامش قمة إيجاد

---

\*نسرين الصباحي

باحثة بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

على هامش القمة الاستثنائية رقم (39) للهيئة الحكومية الدولية للتنمية "الإيجاد" الخاصة برؤساء حكومات ودول "الإيجاد"، المنعقدة في نيروبي عاصمة كينيا، التقى رئيس الوزراء الإثيوبي "أبي أحمد"، مع الفريق أول "عبد الفتاح البرهان"، رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان، الثلاثاء الموافق 5 يوليو 2022، حيث كان الاجتماع بين الطرفين مغلقاً. ويأتي اللقاء بعد اتهامات من الجانب السوداني لإثيوبيا بإعدام 7 جنود سودانيين أسرى ومواطني مدني على الحدود السودانية-الإثيوبية (الفشقة، الواقعة بولاية القضارف بشرق السودان) وذلك في 26 يونيو 2022، في إجراء اعتبرته السودان غير إنساني ويشكل انتهاكاً للقوانين والأعراف الدولية، أسفر عن وقوع اشتباكات عنيفة استطاع السودان فيها استرداد مناطق قلع اللبان ومستوطنة برخت وجبل تسفاي عدوي.

## 1. مخرجات اللقاء

ترأس القمة "البرهان"، باعتباره الرئيس الحالي لمنظمة "الإيجاد"، بمشاركة رؤساء كل من كينيا وجيبوتي ورئيس الوزراء الإثيوبي، ونائب رئيس جمهورية جنوب السودان، ونائب رئيس الوزراء الصومالي، ووزير الدفاع الأوغندي، حيث تناولت القمة أبرز التحديات التي تواجه دول "الإيجاد"، وتحديدًا موضوعات الأمن والسلم وقضايا التغير المناخي (الجفاف والتصحر) والأمن الغذائي وتحديات جائحة (كوفيد-19)، وتوصلت القمة لعددٍ من التوصيات لتحقيق الاستقرار وتعزيز التعاون المشترك بين دول المنظمة وإقليم شرق أفريقيا ككل، ومحاولة إيجاد استجابة لهذه التحديات المختلفة.

وعلى هامش القمة ناقش الجانبان (السوداني-الإثيوبي) القضايا الإقليمية والثنائية الحالية ذات الاهتمام المشترك، وفي مقدمتها أزمات وحوادث الحدود المتكررة، في ظل الاشتباكات بين الجيش السوداني والمليشيات الإثيوبية "الشفقة" المدعومة من حكومة أديس أبابا، حيث تعمل هذه المليشيات على

اختطاف الرعاة والمزارعين السودانيين وتطالب بقدية مالية مقابل إطلاق سراحهم، خصوصًا عند اقتراب فصل الخريف وموسم الحصاد، وتوغلت هذه المليشيات داخل الأراضي السودانية، واخترقت الحدود السودانية من خلال الاستيلاء على أراضيهم واستغلال مئات الهكتارات من الأراضي. وبذلك أضحت المنطقة مسرحًا للاشتباكات المسلحة والاتجار والتهريب. وخلال هذا اللقاء اتفق الطرفين على ضرورة إيجاد آلية لمنع تكرار هذه الأحداث مرةً أخرى، وتجنب أي تصعيد حيال ذلك.

وخلال اللقاء بين البرهان وأبي أحمد تم الاتفاق على حل القضايا العالقة والخلافية بين البلدين، من خلال الطرق السلمية والحوار، لتحقيق مصالح الشعوب السودانية والإثيوبية، وكان اللقاء خطوة في إطار تعزيز العلاقات بينهما، وعبر "أبي أحمد" في تغريدة على موقع تويتر: "اتفقنا بأن بلدينا لديهما الكثير من عناصر التعاون للعمل عليها بسلام، وروابطنا المشتركة تتجاوز أي انقسامات. كلانا ملتزم بالحوار والحل السلمي للقضايا العالقة"، ولكن اكتفى مجلس السيادة السوداني بالقول إن "اجتماعًا مغلقًا عقد بين البرهان ورئيس الوزراء الإثيوبي على هامش قمة الإيجاد".

## 2. خلفيات التوتر في العلاقة بين السودان وإثيوبيا

جاء التصعيد الأخير في العلاقات بين البلدين نتيجة مجموعة من العوامل:

- اتهام إثيوبيا السودان باجتياح أراضيها واستغلال الفراغ الأمني الناجم عن الأزمة في إقليم التيجراي، في حين يقول ممثلو الجيش السوداني إن الإثيوبيين يوسعون أراضيهم الزراعية إلى السودان بدعم من المليشيات المحلية التي ترتكب جرائم حرب ضد المدنيين، وتصريح إثيوبيا على انسحاب الجيش السوداني من المنطقة قبل الدخول في أية مفاوضات، لكن السودان يرفض ذلك، حيث تقع الفشقة تاريخيًا داخل أراضيها، والحدود تم ترسيمها في الماضي وفقًا للاتفاقيات الدولية للحدود، ويرى أن هناك حاجة للمشاورات الفنية فقط لتحديد علامات الحدود في ظل اعتراف الحكومات

الإثيوبية المتعاقبة بالفشقة كأراضٍ سودانية، وسمّاح السودان للمزارعين الإثيوبيين بزراعة الأرض حفاظًا على العلاقات الجيدة بين البلدين.

- إعلان الجيش السوداني بدء عمليات استنزاع الأراضي التي تم استردادها من المليشيات الإثيوبية بالفشقة الصغرى في ولاية القضايف شرقي البلاد في 3 يوليو 2021، وقال خلال حديثه لوفد من حزب التجمع الاتحادي الذي زار ولاية القضايف عن إنشاء معبرين واكتمال العمل فيهما بنسبة 90% في منطقتي ود عاروض وود كولي بطول 160 كلم. بالإضافة إلى تشييد أربعة جسور في مناطق سفاوة في الفشقة الكبرى وبركة نورين في محلية القريشة وسندس على نهر الرهد الواقعة بمحلية القلابات الشرقية، وإنشاء معبر جبل حلاوة بمحلية باسندة الحدودية.

- اقتراب موعد الملء الثالث لسد النهضة، حيث جرى اللقاء في ظل عدم التوصل حتى الآن لاتفاق بشأن عملية ملء وتشغيل السد بين الدول الثلاث (مصر، والسودان، وإثيوبيا)، حيث عملت إثيوبيا خلال العامين الماضيين (2020 - 2021) على تعبئة بحيرة خزان السد، ومن المقرر أن تجري عملية الملء الثالث خلال هطول موسم الأمطار الحالي، وسيبدأ التخزين الثالث منتصف يوليو ولمدة شهر في حالة استمرار بوابتي التصريف، أو نهاية شهر يوليو الجاري في حالة إغلاقهما، لتخزين حوالي 5 مليارات متر مكعب، وفي هذه الحالة يغمر الفيضان الممر الأوسط للسد مرة أخرى.

### 3. انعكاسات الأوضاع الداخلية المعقدة في البلدين

يأتي اللقاء بالتزامن مع جملة من المتغيرات والتحديات الداخلية في البلدين؛ إذ تشهد إثيوبيا حالة من الغموض حيال حالة ما بين الحرب والسلام أو جمود السلام في إقليم تيجراي بشمال البلاد، ومع احتفاظ الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي (TPLF) بالمدن التي سيطرت عليها منذ اندلاع الحرب، ومع دعوة حزب الرخاء والازدهار الحاكم في إثيوبيا لإحلال السلام وذلك في مؤتمره الأول في

مارس 2022، مع الهدنة الإنسانية المفتوحة بين الطرفين ورفع الحصار عن الإقليم، لسهولة إيصال الوكالات الأممية الإغاثية للمساعدات الإنسانية والغذائية للمدنيين في إقليم تيجراي، وإعلان "أبي أحمد" يوم الثلاثاء الموافق (14 يونيو 2022) عن تشكيل لجنة للتفاوض مع جبهة تيجراي، ولكن على الرغم من هذه المبادرات والدعوات، فعلى أرض الواقع لا تزال الأوضاع كارثية. ووفقاً لتقرير مكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة بتاريخ (27 يونيو 2022)، ارتفع عدد الأشخاص المحتاجين إلى مساعدات غذائية في شمال إثيوبيا من 9 ملايين في نوفمبر 2021 إلى أكثر من 13 مليون شخص بسبب تزايد انعدام الأمن الغذائي. فضلاً عن تصاعد العنف في غرب إثيوبيا مع ارتفاع عدد المدنيين الذين قُتلوا ونزح ما لا يقل عن 4800 شخص في منطقة أروميا في (18 يونيو 2022) بسبب أعمال العنف والقتال.

وبالنسبة للسودان، ما يتعلق بالآلية الثلاثية للحوار الوطني السوداني- التي تراعاها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة "الإيجاد" - منذ منتصف يونيو 2022، بشأن التوصل والتوافق على حل الأزمة السياسية في البلاد، التي دخلت فيها منذ الإجراءات التصحيحية التي قام بها "البرهان" في 25 أكتوبر 2021، وإعلانه يوم الاثنين الموافق (4 يوليو 2022)، عن عدم مشاركة المؤسسة العسكرية في الحوار الوطني، لفتح المجال لانخراط ومشاركة عدد أكبر من القوى السياسية والحزبية والثورية، باستثناء حزب المؤتمر الوطني "جبهة الإنقاذ" في آلية الحوار الوطني، وتشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة وذلك لاستكمال متطلبات المرحلة الانتقالية.

ولكن أعلنت قوى الحرية والتغيير في اليوم التالي (الثلاثاء الموافق 5 يوليو 2022) رفضها قرارات "البرهان"، في ظل مواصلة المتظاهرين الاحتجاجات والمطالبة بحكم مدني. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه السودان في الهامش بالأقاليم المختلفة مجموعة من الأزمات والتحديات. فعلى سبيل المثال، يشهد إقليم دارفور في غرب السودان اشتباكات واضطرابات وأحداث عنف دامية بين القبائل مع

حالة العدائيات المتبادلة بينهما، في ظل تداعيات تأخر تنفيذ بند الترتيبات الأمنية في اتفاق جوبا للسلام في السودان (Juba Peace Agreement-JPA) على السيولة الأمنية في دارفور، والهشاشة الأمنية التي تشهدها ولايات الإقليم، بالإضافة إلى بؤر التوتر والصراعات المُلتهبة والقضايا الخلافية والعالقة مع الحكومة الانتقالية، والتهديدات الأمنية للطرق الحدودية بين ولايات دارفور الخمس، بما في ذلك تجارة وتهريب السلاح.

وعلاوةً على ذلك، حالة التصعيد المتجدد من قبل مجلس نظارات "البجا" والعموديات المستقلة بإقليم شرق السودان، بشأن إغلاق الطرق والموانئ الحيوية وتحديدًا ميناء بورتسودان، مما يتسبب في إحداث أزمات للاقتصاد الوطني، وتعطيل سلاسل الإمداد والتوريد مع الدول الخارجية. ويأتي هذا التصعيد للضغط لتحقيق مطالبهم بشأن إلغاء مسار الشرق من اتفاق جوبا، لاعتراضهم على الآلية التي تم بها التفاوض والتوقيع والتمثيل لمسار الشرق في مفاوضات السلام، والمعضلة الرئيسية في أزمة التمثيل السياسي والتمهيش لهذا الإقليم على الرغم من أهميته الحيوية لاقتصاد البلاد، ومخاطر تحول هذا الإقليم لأزمة متقاربة مع أزمة إقليم دارفور، في ظل سلطة ونفوذ قبائل "البجا" بالإقليم، والاشتباكات بين قبائل النوبة، والبنو عامر، والحباب، ومحاولات احتواء وتهدة أعمال العنف والافتتال بينهما من خلال عقد مؤتمرات الصلح الاجتماعي من قبل الإدارة الأهلية بالإقليم.

## فرص وتحديات الوساطة الأمريكية السعودية في السودان

---

\*صلاح خليل

خبير بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أعلنت قوى الحرية والتغيير عن تلقيها دعوة من سفارتي كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بالخرطوم في نهاية يونيو 2022، لمناقشة المستجدات الأخيرة حول استكمال المرحلة الانتقالية. تأتي تلك الجهود في إطار المساعي الحثيثة التي تقودها المبادرة الثلاثية التي يقودها كل من الاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة، ومنظمة الإيجاد، من أجل مخرج آمن لحل الأزمة السودانية منذ إسقاط نظام البشير.

### 1. المبادرة السعودية الأمريكية وموقف الحرية والتغيير من الحوار

علقت الآلية الثلاثية المؤلفة من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ومنظمة إيجاد المعنية بالتنمية شرق ووسط أفريقيا، جلسات الحوار المباشر بين المكونين العسكري والمدني في الثامن من يونيو 2022، وذلك بعد أن قاطعت قوى الحرية والتغيير جلسات الحوار، وهو الأمر الذي دفع الوساطة الثلاثية إلى تعليقها حتى إشعار آخر. لكن في وقت لاحق، نجحت الولايات المتحدة والسعودية بالتعاون مع الآلية الثلاثية في عقد اجتماع غير رسمي حضره وفد أمريكي والسفير السعودي لدى الخرطوم.

وفي 19 يونيو 2022، دعت السفارتان الأمريكية والسعودية إلى اجتماع بين ممثل لقوى الحرية والتغيير- المجلس المركزي، وممثل للمكون العسكري، لكن قالت قوى الحرية والتغيير إنها ترى أن إجراءات تهيئة المناخ الديمقراطي لم تنفذ في كثير من جوانبها، خاصة فيما يتعلق بإطلاق سراح جميع المعتقلين، ووقف العنف ضد المتظاهرين، ووقف إجراءات عودة النظام البائد، وإرجاع ممتلكات وأموال الشعب.

بناء على ذلك، اختارت قوى التغيير مسار التصعيد، إذ أصرت على إنهاء الشراكة المدنية العسكرية وتسليم السلطة للشعب، وفق خريطة طريق واضحة وقاطعة، في إطار عملية سياسية. كما دعا بيان لقوى الثورة إلى وضع رؤية مشتركة لمساندة

خطة التحالف وحق الشعب السوداني في نظام مدني ديمقراطي شامل . من جانبه، قال تجمع المهنيين السودانيين إنه أخطر دعاة التفاوض الدولي والإقليمي (ممثلين في الآلية الثلاثية) برفض التفاوض، وإنه مستمر في التصعيد حتى إسقاط المكون العسكري بالسلطة وتأسيس دولة المواطنة، وفق تعبيره.

كما طرحت قوى الحرية والتغيير رؤيتها حول متطلبات الفترة الانتقالية، بعد إكمال مشاورات مكوناتها من القوى الثورية ولجان المقاومة. وشملت رؤية قوى الحرية والتغيير أربعة محاور أساسية: القضايا الإجرائية، والحل السياسي أو خارطة طريق لإنهاء الأزمة السياسية، وإقامة مؤسسات الحكم الانتقالي، وتشكيل حكومة كفاءات مستقلة. كما طالبت قوى الحرية والتغيير، بإطلاق سراح المعتقلين، ووقف العنف ضد الحراك والنشاط السلمي، والحق في حرية التعبير، وحماية المدنيين، وتهيئة المناخ لعملية التحول الديمقراطي، وتحديد سقف زمني للحوار.

وأكدت الحرية والتغيير أنها سوف تسلم رؤيتها للأطراف المعنية بالأزمة في السودان، بعد الانتهاء من مناقشتها مع المنضوين في مظلتها. وفي الوقت نفسه دعت الشارع السياسي السوداني للخروج في مليونية في 30 من يونيو، تحت شعار الحل السياسي الذي يحقق مطالب القوة الثورية. وقد نجح هذا التصعيد في خروج رئيس مجلس السيادة الانتقالي ليعلن عددًا من القرارات المهمة، أبرزها انسحاب المؤسسة العسكرية من المشهد السياسي، وتسليم السلطة الانتقالية لحكومة مدنية.

## 2. أهداف الوساطة السعودية الأمريكية

بعيداً عن مسارات الأزمة السودانية ذاتها، جاءت الوساطة الأمريكية السعودية لتشكيل مدخلاً جديداً في المشهد الإقليمي، خاصة في ظل قربها من زيارة الرئيس الأمريكي بايدن للرياض، والتي تعد نقطة تحول في العلاقات الأمريكية السعودية وفي التوجه الأمريكي تجاه الشرق الأوسط بصورة أكبر. ويمكن لهذه الوساطة أن

تشكل بداية لتعاون أمريكي سعودي في إدارة الأزمة السودانية بعد أن فشلت العديد من المبادرات الدولية والإقليمية.

وقد هدفت الوساطة السعودية الأمريكية إلى تقريب وجهات النظر بين المكونين العسكري والمدني، وتشجيع الأطراف على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، ومساعدة شريكي الحكم في تكملة مرحلة الانتقال، ومن ثم إجراء انتخابات نزيهة. ولا تعتبر هذه الوساطة مبادرة منفصلة عن الآلية الثلاثية، بل هي من أجل إنجاح هذه الآلية. المبادرة السعودية الأمريكية هي داعمة لجهود المبادرة الثلاثية المكون من الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، ومنظمة الإيجاد، وبالتالي تقوم كطرف مساعد بالضغط على المكونين العسكري والمدني من أجل تنفيذ مخرجات الحوار، تفادياً لانتهيار البلاد في ظل تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية مصحوبة ببنية سياسية هشة.

ومن مسار الأحداث، يبدو أن المشاورات الجارية بوساطة سعودية أمريكية قد قطعت شوطاً كبيراً بين المكونين العسكري والمدني، فيما يخص دمج قوات الحركات المسلحة في الجيش السودان، فضلاً عن إقناع المكون العسكري بإبداء الكثير من المرونة في التراجع عن قرارات أكتوبر 2021، والتي سبق وأصدر كل من الولايات المتحدة والسعودية والمملكة المتحدة والإمارات بياناً مشتركاً رافضاً لها ولنتائجها وقت وقوعها.

وقد واجهت المبادرة تحديات لأن المكون العسكري لا يزال متمسكاً بشمولية الحوار دون إقصاء لأحد، وتطالب قوى الحرية والتغيير بشروط شبه تعجيزية، كما تسيطر على قوى التغيير انقسامات كبيرة في الحاضنة السياسية للحرية والتغيير، وتآكل كبير لرصيداها في الشارع في ظل تدهور الأوضاع الأمنية والمعيشية.

وأخيراً، لا شك أن المبادرة السعودية الأمريكية مع المبادرة الثلاثية تمثل ضغوطات كبيرة على الحرية والتغيير من أجل تشكيل حكومة تصريف أعمال، ولكن الحرية والتغيير ترفع من سقف مطالبها المتمثلة في (لا شراكة، لا تفاوض، لا مساومة) وذلك رغبة منها في الحصول على أكبر قدر من المكاسب في ظل هذا السياق المعقد.

## النيل الأزرق

### عودة شبّح العنف القبلي

---

\*شيماء البكش

باحثة بوحدة الدراسات الإفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تصاعدت الاشتباكات القبليّة في ولاية النيل الأزرق جنوب السودان، خلال الأيام الأخيرة، لتضاف إلى ما تشهده البلاد من عنف تصاعدت وتيرته في الأشهر الأخيرة؛ بما يهدد الأمن والاستقرار السوداني، ويعصف بجهود إحلال السلام، الذي أسّس له اتفاق السلام السوداني. فقد أدت الاشتباكات بين قبيلتي البرقي والهوسا في النيل الأزرق إلى ارتفاع أعداد القتلى والجرحى إضافة إلى نزوح الآلاف، بما يزيد من مخاوف ارتفاع نطاق العنف، وسط إدانات بتقاعس السلطات عن احتواء استتبابي للعنف، مع تصاعد مؤشرات العنف والخطاب العدائي في وقت سابق. وقد أثارت تلك الأحداث بدورها تساؤلات عديدة حول محرّكات تلك الأحداث ودوافعها، وما يرتبط بها من سياق وعوامل مختلفة، وأخيراً الاستجابات ومواقف الأطراف المختلفة.

## 1. مسلسل العنف

وقعت الاشتباكات الأخيرة بين أبناء قبيلة البرقي والهوسا في مناطق: قيسان، والرصيرص، وبكوري، وأم درفا، وقنيص بولاية النيل الأزرق، حيث تمّ حرق 16 محلاً تجارياً، ومقتل ما يزيد على 31، وإصابة ما يزيد على 150 آخرين، علاوة على نزوح ما يزيد على 15 ألف آخرين، بينما كشف ممثل لجان مقاومة الرصيرص حسن العقاب عن تهجير (200 ألف مواطن) من قراهم إلى المناطق المجاورة بسبب الاشتباكات في الولاية، وهي نفس الأعداد التي أكدها عضو لجان مقاومة الدمازين؛ بما دفع السلطات المحلية لفرض حظر التجول، وإغلاق الطرق المؤدية للرصيرص والدمازين عاصمة الولاية، حتى تتمكن السلطات من استعادة الأمن.

والاشتباكات التي وقعت بين قبائل الهوسا والبرقي في منطقة قيسان الحدودية مع إثيوبيا والتي تقع على بعد 1000 كم من جنوب شرق العاصمة الخرطوم، إضافة إلى الرصيرص الواقعة على الضفة الشرقية للنيل الأزرق ويربطها جسر بالدمازين عاصمة الولاية؛ جاءت مدفوعة بالخلاف بين أبناء القبيلتين، بسبب مطالبة قبيلة الهوسا بأن تكون لهم إدارة أهلية، بينما رفضت قبيلة البرقي ذلك المطلب، باعتبار أن الإدارة الأهلية تكون لأصحاب الأرض، وهم أصحابها وليس الهوسا.

ووفقاً لبيان الحركة الشعبية لتحرير السودان - جناح مالك عقار، وهي الحركة التي وقعت على اتفاق السلام ممثلة عن ولاية النيل الأزرق، بعد تحلّف حركة عبد العزيز الحلو الناشطة في كردفان عن الانضمام للاتفاق، وقعت تلك الاشتباكات على خلفية تنظيم قبيلة "الهوسا" مؤتمراً تم فيه اختيار قيادة أهلية لإدارة شئون القبيلة، وهو الأمر الذي رفضته الإدارات الأهلية في الولاية. وقد تدخل حاكم الولاية لاحتواء التوترات بين الإدارات الأهلية وقبيلة الهوسا، وأوضح لهم أن هناك قراراً صادراً من وزارة الحكم الاتحادي يقضي بإيقاف تصديق الكيانات الأهلية لحين انعقاد مؤتمر نظام الحكم. كما أن التصديق على أي إدارة أهلية هو من صميم قانون الإدارة الأهلية وتحت إشراف وزارة الحكم الاتحادي وإدارات الحكم المحلي بالأقاليم والولايات.

في هذا السياق، برز مكون تحت مسمى "أحفاد السلطنة الزرقاء"، الذي عقد اجتماعات متواصلة مع الإدارة الأهلية بالنيل الأزرق. وتم عقد مؤتمر تحت إشراف "أحفاد السلطنة الزرقاء"، وتقدم بجملة من المطالب التي يصب جزء منها في التعبئة العنصرية ونشر خطاب الكراهية وغيرها من المطالب التعجيزية، مثل طرد مجموعة إثنية ونزع الرقم الوطني منها ونزع أراضيهم الزراعية، وهي المطالب التي رفضتها حكومة الإقليم وفقاً

لمسئوليتها تجاه جميع سكان الإقليم، وفسر البعض ذلك انحيازاً لطرف وتم استخدامه للكسب السياسي، وفقاً لبيان الحركة.

فقد اتهم بيان الحركة أحفاد السلطنة الزرقاء بلعب دور سلبى أدى إلى تأجيج الأوضاع، حيث أدى تدخل عناصر من حركة مسلحة غير موقعة على اتفاق السلام، متحالفة مع قيادات سياسية في الداخل مختلفة الرؤية مع الحركة الشعبية، إلى اندلاع العنف. ونفت الحركة الاتهامات الموجهة إليها بدعم أبناء قبيلة الهوسا بالسلاح، انطلاقاً من رغبة عقار في كسب دعم شعبي، فقبيلته التي ينحدر منها "الأنقسنا" معروفة بعددها القليل، وفقدت بعض عناصرها في الحروب التي خاضتها سابقاً.

## 2. المواقف وردود الفعل

تباينت ردود الفعل ما بين إدانة العنف والدعوة لل تهدئة وبسط الأمن وفرض هيبة الدولة، حيث أعلنت القوات المسلحة السودانية تشكيل لجنة لتقصي الحقائق بشأن أحداث العنف التي شهدتها ولاية النيل الأزرق وأودت بحياة العشرات، وذلك بعد اجتماع لجنة الأمن والدفاع برئاسة رئيس مجلس السيادة الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان. وقررت اللجنة الفنية لمجلس الأمن والدفاع في السودان تعزيز القوات الأمنية الموجودة في منطقة النيل الأزرق. كما أعلنت اللجنة إرسال تعزيزات أمنية من القوات النظامية من الخرطوم للعمل بشكل محايد، يتفادى الاستقطابات الإثنية والعرقية بالمنطقة وإنهاء النزاع القبلي المسلح. ونشرت السلطات قوات الدعم السريع لتحقيق الاستقرار في المنطقة. كما فرضت حظر تجول ليلي، وحظرت التجمعات في بلدي الرصيرص والدامازين حيث وقعت الاشتباكات.

وعلى الرغم من إعلان حاكم ولاية النيل الأزرق أحمد العمدة قراراً بحظر التجول والمواكب لمدة شهر في الولاية، وكذلك نشر السلطات للقوات

للسيطرة على الأوضاع الأمنية، إلا أنها إجراءات غير كافية، حيث طالب مسئول محلية الرصيرص عادل العقاربقات إضافية للسيطرة على الوضع، كما طالب الحكماء والعقلاء بمخاطبة الناس من أجل التهدئة، مشيراً إلى لجوء المواطنين لقسم الشرطة لحمايتهم.

وفي السياق ذاته، طالب ممثل الأمم المتحدة في السودان، فولكر بريتس، بـ"إجراءات ملموسة للسير نحو تعايش سلمي"، داعياً إلى "وقف الأعمال الانتقامية". كما طالبت لجنة أطباء السودان المركزية وزارة الصحة الاتحادية "بالتدخل العاجل وضرورة فتح جسر جوي مع الولاية، لتلبية معينات العمل وإجلاء المرضى الذين يحتاجون إلى خدمات علاجية متقدمة. وحث عضو مجلس السيادة مالك عقار وكالات الأمم المتحدة لتقديم مساعدات إنسانية عاجلة للأعداد المتزايدة من المتأثرين بالنزاع الجاري، مشيراً إلى أن الإمكانيات الحالية بولاية النيل الأزرق غير كافية لتلافي الآثار التي خلفها النزاع.

وقال وجدي صالح، الناطق باسم المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير ورئيس اللجنة القانونية، "إن الاشتباكات الدائرة في ولاية النيل الأزرق مصنوعة ومخططة لها بغرض إثارة القلاقل والنعرات وتهديد الأمن العام". وتابع بالإضافة إلى ذلك، "هناك قوى سياسية منها جماعات الإسلام السياسي وقوى الانقلاب تريد مقايضة الشعب السوداني وفق معادلة الأمن مقابل التخلي عن التحول الديمقراطي"، وطالب بعدم تسييس الاشتباكات القبليّة، وإلا سيدفع السودان بأكمله ثمن هذه النزاعات التي ستنتشر. فيما قال عضو تحالف الحرية والتغيير "الميثاق الوطني" البشري الصائم، إن الاشتباكات التي تندلع في أقاليم مختلفة تنبع من مساعي القبائل والعناصر المسلحة لفرض سيطرتها على المكونات الاقتصادية.

فيما حمل حزب المؤتمر الشعبي المسؤولية لتباطؤ تنفيذ اتفاق السلام وبطء العملية السياسية، حيث إن المضي قدماً في إجراءات المرحلة الانتقالية وانتخاب الممثلين عن الشعب، يرسى دعائم الحكم الاتحادي وينظم علاقات ونظم الإدارات الأهلية والقبلية بما يعزز النسيج الاجتماعي، ويستفيد من التعدد الثقافي والإثني والعرق في إدارة التنوع، ويوجه سائر الطاقات لبناء الوطن الواحد بعيداً عن خطاب العداء والكراهية والعنصرية.

ووصف رئيس حزب الأمة مبارك المهدي ما يحدث في النيل الأزرق من مواجهة وقتل بين البرقي والهوسا بالمؤسف جداً، وترحم على الضحايا. وأشار إلى أن ما يحدث هو إحدى نتائج أخطاء اتفاق جوبا وإدارة الفترة الانتقالية بتعيين أحد منسوبي حركة مسلحة ليس لديه أي سند قاعدي، فذهب إلى تغيير الهيكل الإداري الأهلي التاريخي حتى يجد لنفسه ناخبين، كما طالب بإعلان حالة الطوارئ وحظر التجوال في ولاية النيل الأزرق فوراً لحقن الدماء وإعفاء الوالي وتعيين والٍ من السلك الإداري للضباط الإداريين.

وعلى المستوى الشعبي، قام أبناء قبيلة الهوسا بتسيير مسيرات في ولاية القضارف، كما أغلقت مجموعة من قبيلة الهوسا، اليوم الاثنين، الطريق الواصل بين منطقة القضارف والعاصمة الخرطوم، للتنديد بما حدث لأبناء قبيلتهم، كما طالب المتحدث باسم الهوسا هارون الطاهر المجلس السيادي بسرعة معاقبة الجناة والاقتصاص للشهداء حتى لا تكون مثل هذه الأعمال سبباً في حدوث تدهور أمني بالبلاد. وكانت مجموعات من قبيلة الهوسا وضعت أمس حواجز في عدة شوارع بكسلا مع دعوات للاعتصام بالمدينة تضامناً مع أبناء القبيلة في النيل الأزرق، كما أغلق المحتجون أيضاً جسر القاش في كسلا الذي يربط القادمين من خارج الولاية إليها.

كما قام أبناء الهوسا بتشكيل لجنة مركزية عليا من أبناء الهوسا لإدارة أزمة النيل الأزرق، وخلال لقاءهم رئيس مجلس السيادة طالب أعضاء اللجنة بالآتي:

- الوقف الفوري للقتل الممنهج في الإقليم.
- توفير الحماية اللازمة والعاجلة للمواطنين العزل.
- إرجاع المهجرين إلى قراهم ومساكنهم مع توفير الحماية لهم.
- إجلء الجرحى والمصابين إلى الخرطوم للعلاج.
- إرسال المساعدات الإنسانية الضرورية العاجلة للمتأثرين بالأحداث.
- مناشدة اللجنة جميع منظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية بتقديم المساعدات والإيواء والغذاء للمهجرين جراء هذه الأحداث.
- مناشدة اللجنة جميع أبناء الهوسا في كل الولايات بالتحلي بأقصى درجات ضبط النفس.

وبعد توقيع اتفاق السلام بين الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة 2020، تصاعدت أعمال عنف متفرقة في عدة أنحاء من السودان، بما في ذلك المناطق الساحلية الشرقية وغرب دارفور، حيث يعد العنف القبلي في السودان مشكلة متجددة تحتاج إلى معالجات جذرية وليس فقط إجراءات مؤقتة، إذ من الصعب السيطرة على الاضطرابات والحيلولة دون تجددتها دون معالجة أسبابها، وإيجاد حالة من التوافق تلتزم بموجبها جميع الأطراف بعدم اللجوء إلى العنف، والتواصل عبر آليات محددة لحل الإشكالات بطرق سلمية وغير عنيفة، بما في ذلك آليات فعالة لضمان عدم استخدام الخلافات القبلية في إطار الصراعات السياسية في البلاد، وإنفاذ خطة عمل وطنية لحماية المدنيين، وضمان سيادة القانون.

من كل ما سبق، يثير ارتفاع عدد القتلى والجرحى مخاوف من اتساع نطاق العنف في الولاية التي عانت تاريخياً من العنف القبلي بجانب ولايتي كردفان ودارفور. ولا تنحصر مخاوف العنف في السودان فقط في الاشتباكات التي تشهدها ولاية النيل الأزرق ولا ارتفاع عدد ضحاياها، بل تمتد بواعث تلك المخاوف لكافة العوامل المحيطة بحالة السلام الاجتماعي في السودان؛ مع تعثر كافة جهود إحلال السلام، وسوء الأوضاع الاقتصادية واتساع نطاق الانقسام المجتمعي وتعثر العملية السياسية، ومن ثم عرقلة جهود إنفاذ اتفاق السلام والترتيبات الأمنية، التي كان يفترض بها أن تكون خطوة في معالجة مظالم الماضي، ومن ثمّ الماضي قدمًا في تحقيق التنمية في إطار عملية سياسية جديد ناجحة خلال المرحلة الانتقالية.

## أحداث النيل الأزرق والأزمة في السودان: تراجع الدولة وعودة القبلية

---

\*صلاح خليل

خبير بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهدت منطقة جنوب النيل الأزرق، في منتصف يوليو 2022، اشتباكات قبلية بين قبيلتي الهوسا والبرقي في مناطق (الرصيرص، قيسان، ود الماحي) في ولاية النيل الأزرق. واندلعت الاشتباكات نتيجة مقتل مزارع في منطقة قيسان، ولكن سرعان ما اتسعت عمليات العنف لتشمل العديد من المناطق الريفية في الولاية كلها. كما اندلعت اشتباكات قبلية أخرى في ثلاث مناطق بولاية النيل الأزرق بين قبائل (الإنقسنا، الهوسا) مخلفة نحو 65 قتيلاً على الأقل، و192 جريحاً، بالإضافة إلى إحراق أعداد كبيرة من المنازل والمتاجر، استخدمت فيه القبائل الأسلحة النارية والأسلحة البيضاء. ومن الجدير بالذكر أنه تم تهجير أكثر من 200 ألف شخص من قراهم بسبب العنف الطائفي والقبلي في ولاية النيل الأزرق منذ أن بدأ النزاع حول ملكية الأرض.

## 1. أسباب الصراع

اندلع النزاع القبلي بين قبيلتي البرقي والهوسا بسبب الخلاف على إنشاء إدارة محلية لقبيلة الهوسا، حيث تطالب قبيلة الهوسا في تلك المنطقة بحق ملكية لهم، فيما تتمسك قبيلة البرقي بأحقية تلك الأراضي ويرفضون منح قبيلة الهوسا إدارة أهلية باعتبارهم وافدين وليسوا من أصحاب الأرض. وبينما اشتعل النزاع بين القبيلتين ارتفعت أصوات قبلية أخرى منادية بترحيلهم من المناطق التي يعيشون فيها، ونفذت بعض القبائل هجمات على الهوية في عديد من المناطق ضد المنتمين للهوسا كحملات انتقامية في المناطق التي يسكنونها.

## 2. موقف القوى السياسية

بدلاً من أن تعمل القوى السياسية على مواجهة الممارسات الخاطئة منذ خمسينيات القرن المنصرم، كالاستقواء بالقبلية، واتباع نهج وأسلوب الترضيات السياسية للمشايخ ونظار القبائل والانتماءات الأولية الضيقة؛ لجأت إلى إدانة المؤسسة العسكرية على تقصيرها في مواجهة عمليات الانفلات الأمنية المنتشرة

في مختلف مناطق السودان، فضلاً عن اتهامها تيار الإسلام السياسي بتأجيج أحداث النيل الأزرق من خلال فرض سياسات الانحراف عن تحقيق التغييرات السياسية التي تجري في بنية الدولة السودانية منذ سقوط البشير. كمقايضة الاستقرار مقابل التخلي عن التحول في المشهد السياسي السوداني المرتبك منذ أكثر من ثلاث سنوات.

### 3. الموقف الرسمي

تدخلت الحكومة لفض الاشتباكات بين قبيلتي البرقي والهوسا، كما فرضت السلطات السودانية حظر التجوال، ومنع التجمعات، وطلبت بضبط النفس والامتناع عن الانتقام حتى لا يتعرضوا للمساءلة القانونية. كما توعدت السلطات السودانية برد حازم وقوي تجاه مثيري العنف القبلي بإقليم النيل الأزرق. كما دعت السلطات القوات الأمنية إلى التعامل بقوة مع كل الحالات التي تمثل انفلتاً واعتداءات على الأفراد والممتلكات العامة والخاصة. فيما أصدر النائب العام قراراً بتكوين لجنة تقصي حقائق مكونة من النيابة العامة والأجهزة النظامية، من أجل الوقوف على مرتكبي تلك الأحداث القبلية في النيل الأزرق. وقررت اللجنة فرض حظر تجوال في مدينتي الدمازين والرصيرص ابتداء من الساعة السادسة مساءً حتى الساعة 6 صباحاً. فيما أعلنت اللجنة الفنية لمجلس الأمن والدفاع بتعزيز القوات الأمنية والعسكرية، للمحافظة على تحقيق الأمن والاستقرار.

وشهدت منطقة (مايو) جنوب الخرطوم تعزيزات أمنية قبل ساعات من إعلان قبيلة الهوسا مليونية الإضراب عن العمل حتى يوم الأربعاء 20 من يوليو نصرة للهوسا في النيل الأزرق، بحسب قولهم. فيما شهدت ولاية كسلا شرق السودان احتجاجات خلفت عدة حرائق بمؤسسات حكومية، مثل مباني الإدارة التعليمية، وإدارة البترول، ومقر أمانة الحكومة، ومحطة مياه. وأغلقت كوبري القاش احتجاجاً على مقتل العشرات من قبيلة الهوسا في ولاية النيل الأزرق. إلا أن القوات الشرطية تمكنت من فتح كوبري القاش، وألقت الشرطة القبض على العديد من مثيري الشغب والفتنة الطائفية في ولاية كسلا.

خلاصة القول، إن مستقبل السودان بات مهددًا كدولة ومجتمع في ظل حالة الارتباك الراهن، وفي ظل حالة التأزم الداخلي على خلفية الصراع على السلطة بين مكوناتها المدنية والعسكرية، إذ في ظل هذه الأوضاع تغيب الدولة وتتجه نحو الفشل في تأدية أبسط مهامها وهي بسط سلطة القانون، ومن ثم صعود النزاعات المحلية والقبلية، وبدلاً من المأمول في أن تنقل الثورة السودان نحو بناء دولة مدنية وطنية حديثة على أسس المواطنة وتحقيق العدالة فإنها تعيد المجتمع إلى مرحلة القبلية التي تُنذر باتجاه السودان نحو الفوضى ومزيد من الانقسامات، وربما انتشار الجماعات المسلحة العابرة للحدود، وربما الحروب والنزاعات التي قد تكرر مأساة انفصال الجنوب، وهو سيناريو تتمناه بعض القوى المتكاملة على السودان وعلى العالم العربي وشرق أفريقيا.

لهذا على السلطات السودانية أن تبدأ فوراً في عملية إنفاذ القانون بنزع ومصادرة السلاح والتراخيص التي منحها نظام البشير لبعض القبائل بهدف حماية أنفسهم. ولا تقتصر الصراعات والنزاعات القبلية على ولاية النيل الأزرق، وولايات دارفور الخمس وولايات شرق السودان الثلاث، حيث يكاد يعم العنف القبلي جميع أنحاء السودان، فما حدث ليس من مسئولية نظار ومشايخ القبائل؛ بل تقع المسئولية على القوى السياسية ونخبها التي تسعى للوصول إلى السلطة دون التفكير في بناء الأوطان. إن ما تقوم به القوى السياسية من استقطاب قبلي وإثني سيؤدي حتماً إلى تآكل علاقات التعايش السلمي بين المجتمعات الريفية. لذلك يجب على السلطات السودانية وضع تشريعات وسن قوانين تنظم ملكية الأرض بصكوك موثقة حتى لا تكون ذريعة لبعض القبائل في إثارة العنف القبلي المرتبط حول ملكية الأرض. وعلى الدولة السودانية الاضطلاع بمسئولياتها الكاملة فيما يهدد النسيج الاجتماعي وبسط هيبة الدولة، فما يجري حالياً في مختلف أقاليم السودان، من صراع قبلي وسياسي، يهدف إلى تمرير أجندات إقليمية ودولية مضرّة للمصلحة الوطنية السودانية، وليست مجرد نزاعات قبلية أو إثنية، كما تروج له بعض الدوائر الغربية على أنها أحداث ذات طابع قبلي.

## القسم الرابع

تفجّر الصراع بين القوات المسلحة والدعم السريع

تسليم مسودة  
الاتفاق السياسي في السودان

في السادس والعشرين من مارس 2023 أعلن المتحدث باسم العملية السياسية في السودان خالد عمرو يوسف، تسليم المسودة الأولية للاتفاق السياسي النهائي بين الأطراف المدنية والعسكرية وذلك في اجتماع بالقصر الجمهوري ضم عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة والقائد العام للقوات المسلحة السودانية، ونائبه محمد حمدان دقلو قائد قوات الدعم السريع، بالإضافة لزعماء الأطراف المدنية الموقعة على الاتفاق الإطاري في ديسمبر 2022 بحضور الآلية الثلاثية الدولية الراعية للاتفاق والمكونة من البعثة الأممية في السودان والاتحاد الأفريقي ومنظمة إيجاد.

وعلى المستوى الشكلي، تكونت المسودة من ستة أجزاء متباينة، أولها الاتفاق السياسي المستند في غالبية بنوده من الاتفاق الإطاري الموقع بين المؤسسة العسكرية وقوى الحرية والتغيير (المجلس المركزي) في ديسمبر 2022، بالإضافة إلى خمسة بروتوكولات مستقلة يتعامل كل منها مع أحد الملفات ذات الطبيعة الخاصة والتي جاءت نتيجة لعقد سلسلة من ورشات العمل المستقلة، وتقسم هذه البروتوكولات إلى:

- بروتوكول رقم (1): قضايا العدالة والعدالة الانتقالية وفق مخرجات المؤتمر القومي "نحو بناء نموذج سوداني للعدالة الانتقالية" الذي عقد بين 16 و20 مارس 2023.
- بروتوكول رقم (2): اتفاق جوبا لسلام السودان واستكمال السلام وفق مخرجات الورشة التي عقدت في الفترة بين 31 يناير و3 فبراير 2023.
- بروتوكول رقم (3): قضية شرق السودان وفق مخرجات ورشة الاستقرار السياسي والأمني والتنمية المستدامة التي عقدت بين 12 و15 فبراير 2023.
- بروتوكول رقم (4): تفكيك نظام الثلاثين من يونيو وفق مخرجات مؤتمر خارطة طريق تجديد عملية تفكيك نظام الثلاثين من يونيو والتي عقدت بين 9 و12 يناير 2023.

- بروتوكول رقم (5): مبادئ وأسس إصلاح القطاع العسكري والأمني.

## أولاً | قراءة أولية للاتفاق السياسي

يمكن الخروج بعدد من الملاحظات الأساسية المتعلقة بمضمون مسودة الاتفاق السياسي التي تم تسليمها مؤخراً والتي تتمثل في:

### 1. الدور المركزي للعامل الخارجي ممثلاً في الآلية الثلاثية

يأتي التوافق الجديد بين الفرقاء السودانيين نتاج جهود بذلتها الآلية الثلاثية التي تقودها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان (يونيتامس) بجانب الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد) في استمرار قنوات الاتصال غير المباشر مفتوحة بين الفرقاء السودانيين حتى في أعقاب أزمة أكتوبر 2021. وقد انعكس الدور الحاسم للآلية الثلاثية في انحياز مخرجات عملية التوافق الجديدة لتصورات مكونات الآلية والتي تقوم بالأساس على إسناد إدارة ما تبقى من المرحلة الانتقالية لسلطات مدنية مع الاحتفاظ للمؤسسة العسكرية بدور الداعم.

### 2. استمرار منطق المحاصصات المركبة في تقاسم السلطة

خرج الاتفاق السياسي باعتباره اتفاقاً بين القوى السياسية والمدنية من جانب والمؤسسة العسكرية السودانية بفرعها القيادة العامة وقوى الدعم السريع من جانب آخر، وهو ما يعني أن هذا الاتفاق يحظى بتأييد العناصر المدنية والعسكرية على السواء. كما يعكس الاتفاق منطق التقاسم الحزبي السياسي من خلال إحالة عدد من القرارات المؤثرة لتوافق "قوى الثورة الموقعة على الإعلان السياسي" وعلى رأسها تسمية رئيس مجلس الوزراء صاحب المنصب التنفيذي الأهم في المرحلة الانتقالية وتسمية أعضاء الحكومة وفق محاصصة حزبية لم يعلن عن معاييرها في الاتفاق الموقع. كذلك، يعكس الاتفاق إقرار منطق التقاسم الإثني في ظل اعترافه بسرمان اتفاق سلام جوبا وتأكيد أهمية تنفيذ مقرراته، بما في ذلك المواد الأكثر تعقيداً من الناحية الإجرائية كدمج القوات التابعة للفصائل الإثنية المسلحة في بنية المؤسسة العسكرية.

### 3. الفض "الآمن" للشراكة المدنية العسكرية في إدارة المرحلة الانتقالية

تبنى الاتفاق السياسي نهج التحديد الواضح للأدوار، وتحميل القوى السياسية المدنية الموقعة على الاتفاق المسؤولية الكاملة في تشكيل هياكل الحكم الانتقالي ممثلة في مجلس الوزراء والمجلس التشريعي والمفوضيات المستقلة والمستوى السيادي، من دون أي شكل من أشكال المشاركة العضوية مع المكون العسكري الذي تم تحديد بنيته واختصاصه تحت اسم "الأجهزة النظامية" التي لا تمارس أي من مهام الحكم، والتي تضم القوات المسلحة وقوات الدعم السريع والشرطة وجهاز المخابرات العامة، على أن تكون نقطة الالتقاء العضوي الوحيدة في البنية المؤسسية للحكم الانتقالي هي مجلس الأمن والدفاع الذي سيرأسه رئيس الوزراء بعضوية قادة الأجهزة النظامية والوزراء ذوي الصلة.

### 4. تكريس الانقسامات بين القوى السياسية

أعادت العملية السياسية التي أفضت لتوقيع الاتفاق الإطاري في ديسمبر 2022 ثم إكمال مسودة الاتفاق السياسي في مارس 2023 تشكيل المشهد السياسية السوداني بصورة كلية. فقد حظي الاتفاق السياسي الجديد بأدنى قدر من التوافق من بين جميع التفاهات والاتفاقات السياسية الموقعة بين الفرقاء في السودان منذ إزاحة البشير في أبريل 2019، وذلك مقارنة بالاتفاق الذي أفضى لإصدار الوثيقة الدستورية في أغسطس 2019، أو اتفاق سلام جوبا الموقع في أكتوبر 2020. وقد عمقت هذه التفاعلات من الانشقاق داخل قوى الحرية والتغيير بين فصيل المجلس المركزي الأكثر انخراطاً في التفاهات الداعمة للاتفاق، وبين فصيل الكتلة الديمقراطية الذي لا يزال حتى اليوم يتبنى موقف المعارض للاتفاق السياسي الجديد. حيث اتسعت قائمة المعارضين للاتفاق لتشمل بعض القوى المؤثرة التي لعبت دوراً رئيسياً في معارضة قرارات البرهان بحل مجلس الوزراء الانتقالي في أكتوبر 2021 والتي تبنت موقفاً سياسياً متشدداً منذ ذلك الحين على رأسها الحزب الشيوعي، وكذلك لجان المقاومة، هذا بجانب فصيل الكتلة الديمقراطية الذي يغلب على تكوينه الفصائل المسلحة وعلى رأسها حركة العدل والمساواة التي يرأسها جبريل إبراهيم، وفصيل حركة تحرير

السودان الذي يرأسه مني أركومناوي. كذلك لا تزال الفصائل غير الموقعة على اتفاق جوبا للسلام بعيدة عن دعم الاتفاق السياسي الجديد وعلى رأسها الحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال التي يقودها عبد العزيز الحلو، وفصيل عبد الواحد محمد نور من حركة تحرير السودان.

## 5. استمرار مظاهر اللايقين وغياب المعالجات الحاسمة

لا يُعد الاتفاق السياسي وثيقة نافذة بالكامل بمجرد توقيع الأطراف السودانية عليها، حيث أحال الاتفاق حسم عدد كبير من القضايا لوثيقة تالية هي الدستور، حيث وضع الاتفاق عملية صناعة الدستور تحت إشراف مفوضية دستورية من بين قضايا ومهام الانتقال من دون أن يحسمها بالقدر الكافي. فعلى الرغم من عدم النص على ذلك صراحةً، إلا أن المقصود ضمناً ليس مجرد التوافق بشأن الدستور الدائم الذي سيحكم البلاد في أعقاب انتخاب سلطة مستقرة في نهاية المرحلة الانتقالية، وإنما سيهتم الدستور الجديد كذلك بعدد من المهام التي تدخل في إطار الترتيبات الانتقالية، وذلك على نحو ما يرد في مواد لاحقة، كتلك التي تحدد هياكل السلطة الانتقالية وتنص على أن يحدد الدستور مهام وحجم ومعايير اختيار أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي القومي، وكذلك الحال بالنسبة للحكومات الإقليمية أو الولائية والمحلية ومجلس الأمن والدفاع والمجلس العدلي المؤقت.

إجمالاً، ينتظر السودان أسابيع حاسمة حيث تسعى القوى المرتبطة بالحرية والتغيير لحسم تسليم السلطة من المدنيين للعسكريين في السادس من أبريل ذكرى انطلاق الموجة الاحتجاجية الحاسمة التي أطاحت بالبشير منذ أربع سنوات. وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لتسليم مسودة الاتفاق السياسي من الناحيتين الرمزية والإجرائية، تظل الكثير من التحديات تنتظر الحكومة المدنية الجديدة في ظل مشكلات جوهرية تتعلق بالنص المتوافق عليه، وبطبيعة المشهد السياسي الناجم عنه، وباستمرار عدد من المشكلات البنيوية دون معالجة كعلاقة المركز بالأطراف، وانقسام المؤسسة العسكرية، وعدم اكتمال مسار السلام بتوقيع كافة الفصائل المسلحة عليه.

## التحديات المعيقة لتوقيع الاتفاق السياسي النهائي في السودان

تأجل التوقيع على الاتفاق السياسي النهائي في السودان عن مواعده المحدد سلفاً في السادس من أبريل 2023، وذلك بعد عقد سلسلة من المحادثات والمفاوضات المكثفة استمرت لحوالي ستة أشهر، وآخرها ورشة الإصلاح الأمني والعسكري في نهاية مارس 2023، للتقريب بين وجهات النظر حيال القضايا الخلافية من أجل التوصل إلى صيغة توافقية للاتفاق النهائي. وقد جرت هذه التفاعلات برعاية والآلية الثلاثية (الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الإيجاد، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية "يونيتامس") وبدعم دولي وإقليمي كبير استهدف تجاوز النقاط الخلافية المتباينة بين الفرقاء السودانيين بهدف استعادة مسار التحول المدني الديمقراطي. وكان من المقرر بعد التوقيع على الاتفاق النهائي تشكيل هيكل السلطة الانتقالية في الحادي عشر من أبريل 2023.

لكن مع استمرار الخلافات السياسية تم تأجيل التوقيع للمرة الثانية على الاتفاق النهائي بعد إعلان رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق "عبد الفتاح البرهان"، بهدف وضع أطر محددة لإكمال النقاش حول القضايا العالقة. كما أعلنت قوى الحرية والتغيير بدورها عدم التوقيع على الاتفاق لعدم استكمال المؤسسة العسكرية توافقها، ودعت القوى السياسية ولجان المقاومة للمشاركة في المظاهرات السلمية في السادس من أبريل 2023.

وقد تم تأجيل التوقيع على الاتفاق السياسي نتيجة وجود مجموعة من القضايا الخلافية والعالقة بين المكونات العسكرية ممثلة في القيادة العامة للقوات المسلحة من جانب وقيادة قوات الدعم السريع من جانب آخر. وقد برزت هذه الخلافات خلال ورشة الإصلاح الأمني والعسكري التي عقدت قبل أسبوع، والتي فشلت في التوصل لصيغة توافقية بشأن دمج قوات الدعم السريع لتكوين جيش نظامي موحد.

وقد أضيفت هذه المشكلات إلى مشكلات جذرية سابقة تمثلت في مُعضلة توفير التمويل لاستكمال بنود الاتفاق الإطاري، واستمرار غياب عدد من القوى المؤثرة عن التوقيع على اتفاق سلام جوبا الموقع في أكتوبر 2022 ومن بعده الاتفاق الإطاري في ديسمبر 2022، وتواصل الانقسامات والتجاذبات الداخلية بين مكونات قوى الحرية والتغيير (الكتلة الديمقراطية، والمجلس المركزي). وقد أضيفت هذه الخلافات السياسية العميقة، إلى عدد من مظاهر الاضطراب الأمني في إقليم دارفور، واحتقان أزمة الشرق.

وعلى الرغم من الأثر الإيجابي الذي أحدثته تسليم مسودة الاتفاق السياسي النهائية للآلية الثلاثية الراعية للاتفاق، إلا أنه ما زالت هناك عقبات وتحديات ماثلة أمام تنفيذ الاتفاق السياسي النهائي لاستكمال المرحلة الانتقالية خلال عامين. وذلك بعد أربع سنوات من تعثر الانتقال السياسي منذ عام 2019.

وفيما يلي تفصيل لأهم التحديات أمام تنفيذ الاتفاق السياسي النهائي:

## أولاً | مشكلات دمج قوات الدعم السريع في الجيش السوداني

تعتبر الآلية الثلاثية قضية الإصلاح العسكري والأمني حجر زاوية لدعم استدامة التوافق السياسي في السودان، لكن مع الاعتراف بصعوبة تحقيق هذا الهدف، حيث قدر فولكر بيرتس رئيس البعثة الأممية في السودان أن عملية دمج قوات الدعم السريع في الجيش تحتاج إلى خمس سنوات، كما تحتاج عملية إصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية من خمس إلى ست سنوات. وخلافاً لهذا الاهتمام الدولي الكبير، فشلت اللجنة الفنية المشكلة بين القوات المسلحة والدعم السريع في التوصل إلى رؤية موحدة لعملية الدمج وتنفيذ بند الترتيبات الأمنية في اتفاق جوبا للسلام، حيث ظهرت الخلافات بين قادة الجيش والدعم السريع بشأن الاتفاق الإطاري وإصلاح منظومة الأمن والدفاع وتصحيح وضعية قوات الدعم السريع، وغموض موقف "حميدي" من عملية الدمج والإصلاح والتحديث، ونقص مصادر التمويل. وقد أصبحت عملية

الدمج والاستيعاب من أبرز المُعضلات والعقبات المعقدة في مسار الانتقال السياسي وذلك مع بروز عدد من القضايا الفنية الخلافية أبرزها:

- آليات تحديد وإخضاع الرتب العسكرية لضباط الدعم السريع عند إطلاق عملية الدمج.
- المدة الزمنية لإجراء الدمج، فبينما يتمسك الجيش بمدة عامين لإكمال هذه العملية ترى قوات الدعم السريع أن تتم خلال عشر سنوات،
- الخلاف حول مضمون عملية اصلاح المؤسسات الأمنية.
- مبادئ وإجراءات عملية التسريح وإيقاف تجنيد عناصر جديدة لقوات في الدعم السريع.

ارتباطًا بالسابق، لا تزال المؤسسات العسكرية في السودان بعيدة عن التوافق بشأن القضايا الفنية المتعلقة بعمليات الدمج والإصلاح والتحديث للمنظومة الأمنية والعسكرية، وتوحيد الجيش وفقًا لورقة المبادئ العامة الموقعة في 15 مارس 2023 بين المكونين المدني والعسكري، في ضوء المطالب المستمرة أيضًا بعملية الدمج من جانب القوي السياسية المختلفة.

## ثانيًا | تصاعد أزمة شرق السودان

على الرغم من الأهمية الاستراتيجية لإقليم شرق السودان، لموقعه الجغرافي المتميز على البحر الأحمر، الذي يجاور دول مثل مصر وإريتريا وإثيوبيا، إلا أنه من أقل أقاليم السودان نصيبًا من التنمية، حيث يعاني منذ سنوات طويلة من تباطؤ برامج التطوير، وضعف التمثيل السياسي في الحكومة المركزية، وتداعيات موجات الجفاف السلبية على المحاصيل الزراعية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، لهذا سلطت مفاوضات جوبا للسلام الضوء على الوضع الهش في الإقليم بصورة مكثفة.

وعلى هامش الخلافات التي أعاقَت الوصول لاتفاق سياسي نهائي، عادت مرة أخرى الاحتجاجات والاضطرابات في الشرق من خلال إغلاق الموانئ والطرق الرئيسية ووقف العمل الحكومي وما له من تأثير سلبي على حركة البضائع ونقص في السلع الاستراتيجية مثل القمح والوقود، ما أثار مخاوف واسعة من تكرار سيناريو 2021. وتحرك هذه الاحتجاجات مُعانة ولايات الشرق الثلاث (القضارف، كسلا، وبورتسودان) من أزمة تهمة سياسي واقتصادي واجتماعي، عجز مسار الشرق في اتفاق جوبا للسلام عن معالجتها بسبب تمثيله القاصر للإقليم على المستويين السياسي والقبلي.

وحتى الوقت الراهن لا يزال موقف بعض القوى في الشرق رافضاً للاتفاق السياسي وعلى رأسها مجلس نظارات البجا والعموديات المستقلة التي سبق وأن رفضت بنود مسار الشرق في اتفاق جوبا والذي اعتبرته تجاوزاً بحق قبيلة البجا، لأن المجموعة التي مثلت شرق السودان خلال المفاوضات لا تمثل الجماعة بشكل ملائم، حيث وقع "أسامة سعيد"، زعيم قبيلة العباددة ورئيس مؤتمر البجا، و"خالد إدريس شاويش"، زعيم قبيلة بني عامر ورئيس الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة، على اتفاق مسار شرق السودان نيابة عن مجموعتين منشقتين عن مؤتمر البجا والجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة وحزب مؤتمر البجا المعارض، لهذا لم يحظ الموقعين على مسار الشرق بدعم محلي، كونهما لا يمثلان القوى السياسية وأصحاب المصلحة الحقيقيين.

وبجانب الخلافات العميقة بين التنظيمات السياسية الممثلة للشرق، تظهر خلافات أخرى أكثر حدة وعمقاً، أبرزها تلك التي تجمع قبيلتي البجا والبني عامر، فضلاً عن الخلافات الداخلية بين المكونات المحلية لنظارات البجا، حيث يتعارض جناح "عبد الله أوبشار" القريب من قوى الحرية والتغيير مع الجناح الذي يتزعمه ناظر قبيلة الهدندوة "محمد الأمين ترك".

على هذه الخلفية المعقدة، شهد الأول من أبريل 2023 تجددًا لمظاهر الاضطراب والاحتجاجات العنيفة واستعراض القوى في شرق السودان، حيث

نفذ أنصار "ترك" إغلاقًا للطريق الرئيسي المؤدي إلى ميناء بورتسودان، والطريق الرابط بين بورتسودان وكسلا والقضارف ليوم واحد كتحدٍ لأنصار "أوبشار" ورفضًا للاتفاق السياسي، وحمل المحتجون للمرة الأولى الأسلحة النارية بدلًا من الاحتجاج المعتاد عبر إشعال النار والتظاهر باستخدام الأسلحة التقليدية (السيوف)، وذلك في عودة للممارسات التي سبق وأن عطلت تجارة السودان الدولية في خريف 2020 احتجاجًا على توقيع اتفاق جوبا، ومن بعدها في خريف 2021 احتجاجًا على حكومة عبد الله حمدوك الثانية.

### ثالثًا | تحديات قضايا العدالة الانتقالية

عُقد المؤتمر القومي نحو بناء نموذج سوداني للعدالة والعدالة الانتقالية خلال الفترة من 16-20 مارس 2023، بعد سلسلة متتالية من حوارات العدالة والعدالة الانتقالية بين أصحاب المصلحة بتنسيق من اللجنة العليا للعدالة والعدالة الانتقالية التي تشمل كافة الموقعين على الاتفاق الإطاري، والخبراء الوطنيين، ومنظمات المجتمع المدني. وتجمع العدالة الانتقالية بين قضية المسائلة وقضية المصالحات الوطنية وإعادة ترميم العلاقات بين المجتمعات المحلية الأهلية وذلك خلافًا للعدالة التقليدية التي تركز بشكل أكبر على إجراءات الردع، والعقاب. وقد شهد المؤتمر القومي اتجاهًا لتأييد إطلاق مسار للعدالة الانتقالية في السودان على نحو ما جسده تضمينها في بروتوكول مستقل في مسودة الاتفاق السياسي التي قدمت للآلية الثلاثية. وظهر اتجاهًا مؤيدًا للاستعانة بالممارسات والموروثات التقليدية في حل النزاعات القبلية وبناء السلام من خلال ما يُعرف باسم الجودية والأجاويد في إقليم دارفور على سبيل المثال والتي تقوم على أساس الوساطة بين الأطراف المتنازعة، وكذلك نظام القلد في شرق السودان.

وقد اتفق على أن تشمل قضايا العدالة الانتقالية في السودان مجموعة من القضايا المتعلقة بتعويض الأسر والمجتمعات النازحة جراء الحرب وعمليات

انتهاك حقوق الإنسان سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية إبان نظام حكم الإنقاذ، لينتج في النهاية فهم عام للسياسات والأزمات القائمة على النزاعات، وتقديم رؤى وحلول عبر تدابير وآليات فعالة ومنصفة للجماعات المتضررة، وتحديدًا النازحين واللاجئين، ومعالجة تداعيات مشروعات التعدين والبتروك على سبل عيش المجتمعات المحلية، وتداخلاتها مع ظاهرة التغير المناخي.

إلحاقًا بالسابق، وعلى الرغم من التوافق العام حول مبادئ حاكمة لبرنامج العدالة الانتقالية في السودان، لا تزال العديد من العقبات الإجرائية تعرقل نجاح هذا المسار، إذ لا بد للمفوضية القومية للعدالة والعدالة الانتقالية في الخرطوم من إقامة فروع لها في الولايات السودانية، كما بات عليها عدم الاقتصار على نموذج واحد في التطبيق وإنما تعدد النماذج لموائمة التعددية الثقافية في السودان، بحيث يكون هناك أنظمة فرعية متنوعة للعدالة الانتقالية تعالج قضايا المسائلة والمصالحة والمشاركة والحوار في ولايات النيل الأزرق وجنوب كردفان، والولاية الشمالية. بالإضافة إلى ذلك، تعزيز سياسات التكامل بين العدالة الجنائية والعدالة التقليدية، وتفعيل مبدأ تخصيص نسبة 2% من عوائد المشروعات القومية للمتضررين من صناعة التعدين والبتروك والسدود، وتقييم الآثار النفسية للمتضررين.

## رابعًا | عقبات تفكيك وإزالة بنية مؤسسات نظام "البشير"

بمشاركة عدد من القوى السياسية والاجتماعية في السودان والخبراء والمتخصصين من داخل وخارج السودان في مؤتمر "خريطة طريق تجديد عملية تفكيك نظام الثلاثين من يونيو" في يناير 2023، والذي شهد عرض تجارب مماثلة في إطار تفكيك الأنظمة الشمولية من هياكل الدولة وتقييم التجارب السابقة في هذا الصدد نتيجة السلبات التي قامت بها لجنة إزالة التمكين السابقة التي تم وقف عملها بعد إسقاط حكومة حمدوك في أكتوبر 2021

نتيجة تحولها إلى هدف للاتهامات بالتسييس والفساد من جانب العديد من القوى السياسي والأهلية.

ضمن هذا السياق، شملت توصيات المؤتمر عمل إجراءات مراجعة شاملة لقطاعات النفط والتعدين والتعليم، والفساد في القطاع الخاص، وتصفية جميع القيادات الدينية لنظام "البشير" والتابعين لحزب المؤتمر الوطني والأجهزة الموازية واسترداد الأموال، وتفكيك التمكين في كافة أجهزة الدولة الرسمية (الجيش، والشرطة، والأمن والدفاع) وقطاعات الخدمة المدنية، وإعادة هيكلة وإجراء عمليات إصلاح عميقة في الأجهزة العدلية والقضائية ورؤساء النيابة العامة.

لكن تبقى العقبة الرئيسية في هذا المسار هي تلك المتعلقة بالحاجة للبدء من الصفر بداية من تشكّل لجنة تفكيك جديدة باستراتيجية جديدة بقيادة كفاءات وطنية مؤهلة، تتمتع بنفس صلاحيات واختصاصات اللجنة السابقة من أجل العمل على مواصلة عملية تصفية آثار النظام السابق، ومحاربة الفساد، وترسيخ مبادئ الشفافية والمحاسبة والعدالة. لكن اللجنة الجديدة ستكون مكلفة بمهام إضافية تتعلق بقطع الشكوك ومعالجة أزمة انعدام الثقة الناجمة عن الممارسات السلبية للجنة السابقة.

## خامسًا | تفاقم الأزمة الاقتصادية

يُعاني الاقتصاد السوداني من تراجع قيمة العملة الوطنية وارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع أسعار السلع الأساسية. ومن المقرر بعد التوقيع على الاتفاق النهائي أن يستكمل السودان التعامل مع المؤسسات المالية الدولية، في ظل تفاقم معدلات البطالة والتردي العام في كافة الخدمات المقدمة في المجال العام للشعب السوداني، وتآكل الأجور، وارتفاع أسعار الوقود والقمح والمدخلات الزراعية، وانعدام الأمن الغذائي.

ويُقدر صندوق النقد الدولي وصول معدلات التضخم في السودان إلى نسبة 77% خلال العام الجاري مقارنة بالعام الماضي بنسبة 87%، وذلك بالتزامن مع حالة الركود الاقتصادي خلال الأعوام الأخيرة. بينما أشارت وكالة التنمية الأمريكية الدولية إلى احتياج حوالي 16 مليون سودانيًا إلى مساعدات إنسانية عاجلة خلال العام الجاري. بالإضافة إلى ذلك تعرضت البنية الأساسية في السودان للتآكل وعلى رأسها قطاع النقل نتيجة خروج الكثير من شركات النقل من سوق العمل، وارتفاع تكلفة التشغيل وانحيار البنية التحتية للطرق، وزيادة أسعار الوقود وقطع الغيار. كما تُشكل الأزمة الاقتصادية تحديات عديدة أمام استمرار العديد من الصناعات الوطنية المساهمة في التصدير مثل صناعة الجلود.

في ضوء ذلك تم تشكيل لجنة للطوارئ الاقتصادية لتقديم حلول واتخاذ قرارات سريعة، ومنها مراجعة سياسات البنك السوداني المركزي بشأن عائدات الصادرات وخفض تكلفة الإنتاج للقطاع الصناعي بعد تراجع حجم الصادرات. فضلًا عن الخسائر الفادحة واتساع نطاق معدلات الفقر، والتنمية غير المتوازنة بين الأقاليم، وتفاقم معدلات النزوح إلى العاصمة الخرطوم، ووقف تنفيذ كثير من معونات المجتمع الدولي في السودان خلال الفترة الأخيرة. ومن المنتظر أن تولي الحكومة المدنية الخالصة التي سيتم تشكيلها فور توقيع الاتفاق السياسي اهتمامًا خاصًا في ظل هذه التحديات المركبة التي لم تقتصر تداعياتها السلبية على الجانب الاقتصادي.

وإجمالاً، على الرغم من العجز عن توقيع الاتفاق السياسي في السودان في مواعده المقرر في السادس من أبريل، إلا أنه لا يزال من المستهدف وفي ظل الضغوط الدولية المتصاعدة إتمام إجراءات التوقيع في المستقبل وفق المبادئ المتفق عليها في الوثيقة النهائية للاتفاق السياسي ما سيسمح بفض الشراكة المدنية العسكرية في الحكم، وتشكيل حكم انتقالي مدني خالص للمرة الأولى منذ سقوط البشير منذ سنوات. لكن تبقى عملية تنفيذ الاتفاق السياسي

تواجه مجموعة من العقبات أبرزها عدم انخراط كافة الأطراف الفاعلين في المشهد السياسي، وانسحاب البعض الآخر من الاتفاق الإطاري، وتفاقم أزمة انعدام الثقة بين شركاء الحكم الانتقالي، واتساع نطاق توظيف العنف القبلي في شرق السودان وفي دارفور والنيل الأزرق، والمخاطر المترتبة على عملية التسريح غير المنظم للحركات المسلحة.

## التوترات المتصاعدة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع

تشهد السودان اضطرابات متصاعدة تعكس مستوى متقدماً من الاستقطاب بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، بداية من يومي الثاني عشر والثالث عشر من أبريل 2023 بما ينذر بالمزيد من تنافر المواقف السياسية بين الجانبين، وظهور احتمالات جادة لوقوع مواجهات عسكرية مسلحة مباشرة بينهما قد تعصف بما تبقى من استقرار للدولة السودانية.

فقد تناولت مصادر صحفية سودانية وصفحات للتواصل الاجتماعي يوم الأربعاء 12 أبريل 2023 أنباء عن حشود من قوات الدعم السريع دخلت مدينة مروي الواقعة في الولاية الشمالية السودانية بعد تصاعد مؤشرات التنافس بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على السيطرة على الأراضي المحيطة بموقع المطار في الفترات السابقة، من خلال قيام الفرقة 19 مشاة من القوات المسلحة السودانية بوضع يدها على مساحات من الأراضي المحيطة المملوكة لمواطنين سودانيين، مقابل شراء قوات الدعم السريع مساحات من الأراضي في المنطقة ذاتها قدرت بنحو 25 فدناً تمهيداً لتحويلها لمعسكر للقوات.

واستدعى تصاعد الجدل الإعلامي في السودان بشأن انتشار قوات الدعم السريع في محيط مطار مروي رد فعل غير معتاد من جانب القوات المسلحة السودانية. ففي الثالثة فجر الخميس الثالث عشر من أبريل 2023 أصدرت القوات المسلحة السودانية بياناً مصوراً بثته وكالة السودان للأنباء نددت فيه القيادة العامة بقيام قوات الدعم السريع بحشد القوات والانتشار في العاصمة السودانية وبعض المدن الأخرى وهي التحركات التي اعتبرتها القيادة العامة قد تمت دون موافقتها أو التنسيق معها، كما رأت فيها مصدراً لإثارة الهلع والخوف في أوساط المواطنين ومصدراً لمفاقمة المخاطر الأمنية. كما حذرت القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية من أن تحركات قوات

الدعم السريع تحمل تجاوزاً واضحاً للقانون ومخالفة لتوجيهات اللجان الأمنية المركزية والولائية، وربما تقود لصراع مسلح بالبلاد.

وردت قيادة الدعم السريع على بيان القيادة العامة ببيان رسمي تضمن أولاً نفي ما اعتبرته "مزاغم" تناقلتها وسائل التواصل الاجتماعي لقيام القوات بأعمال حربية تجاه مطار مروي في الولاية الشمالية معتبرة إياها مجرد معلومات مضللة. كما أكد البيان أن قوات الدعم السريع تقوم بعدد من الواجبات الوطنية التي كفلها القانون بتنسيق وتناغم تام مع قيادة القوات المسلحة وبقيّة القوات النظامية الأخرى، معتبرة أن انتشارها في كل أرجاء السودان خطوة طبيعية لتحقيق الأمن ومحاربة الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية ومكافحة التهريب والمخدرات والجريمة العابرة للحدود، مناشدة المواطنين السودانيين إلى عدم الانسياق وراء المعلومات الكاذبة محذرة الجهات التي تعمل على ترويح الشائعات بالملاحقة القانونية.

وقد جاءت هذه التوترات على خلفية موقف مضطرب من جانب قوات الدعم السريع بدأ برفض التوقيع على الاتفاق السياسي احتجاجاً على مخططات توحيد المؤسسة العسكرية، وهو ما تلتته تصريحات صحفية لقائد القوات حملت طابعاً تصعيدياً بشأن الأوضاع في مناطق سودانية على رأسها مدينة أبيي على الحدود مع جنوب السودان. وقد جاءت الخطوات الأخيرة لقوات الدعم السريع بعد مؤشرات استشعرت معها قيادة القوات تضاؤل فرص استمرار تمتعها بدور سياسي، فضلاً عن تفضيل العديد من القوى الدولية المؤثرة التعامل مع القيادة العامة للقوات المسلحة باعتبارها القيادة الرئيسية والشرعية لكافة الهيئات العسكرية السودانية.

وقد سبق التحركات بيوم واحد تلقي الفريق أول عبد الفتاح البرهان اتصالاً هاتفياً من وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن جدد فيها الوزير الأمريكي دعمه للعملية السياسية في السودان متعهداً بتقديم المساعدة اللازمة لتذليل العقبات التي تعترض إتمام مسار عملية انتقال السلطة للمدنيين.

كما استقبل البرهان أنيت فيبر مبعوثة الاتحاد الأوروبي للقرن الأفريقي وأيدن أوهارا سفير الاتحاد الأوروبي في السودان وهو اللقاء الذي شهد تجديد دعم الاتحاد الأوروبي لمختلف الأطراف السودانية للتوصل لاتفاق سياسي.

وإجمالاً، يحمل المشهد الميداني قابلية كبيرة للتصعيد من خلال احتمال تفجر مواجهات مباشرة بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع خاصة في ضواحي العاصمة الخرطوم وغيرها من المدن الرئيسية. كما تمثل المواجهات المسلحة المباشرة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع المؤشر الأكثر خطورة على انهيار كامل للدولة السودانية بما قد تستدعيه من سلسلة من التفاعلات الصراعية التي ستخرب فيها كافة الفصائل المسلحة، واللاعبين الإقليميين من جيوش لدول وقوات تابعة لتنظيمات إرهابية.

مواقف الأطراف السياسية  
من الاشتباكات بين القوات المسلحة والدعم السريع

في الساعات الأولى للاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في الخامس عشر من أبريل أصدرت بعض القوى السياسية السودانية بيانات عبرت فيها عن مواقفها تجاه الأزمة وذلك على نحو ما يلي:

## 1. حزب الأمة القومي

كان حزب الأمة القومي أول القوى السياسية الرئيسية التي بادرت بإعلان موقف رسمي من الاشتباكات حيث وجه السوداني نداء إلى قيادة القوات المسلحة وقيادة قوات الدعم السريع، طالبهما بالوقف الفوري لإطلاق النار وعودة القوات إلى مواقعها، كما طالب البيان بتشكيل لجنة مشتركة من القوات المسلحة وقوات الدعم السريع (3+3) وشخصيات قومية (5) للاتفاق حول التهدئة ومنع انفلات الأوضاع الأمنية. وتوجه الحزب بدعوة إلى الشعب السوداني لتأمين الوحدة الوطنية، كما ناشد "الدول الشقيقة والصديقة منع أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي".

## 2. رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك

دعا رئيس الوزراء السوداني السابق عبد الله حمدوك، رئيس مجلس السيادة الفريق عبد الفتاح البرهان وقادة الجيش، والفريق محمد حمدان دقلو وقادة قوات الدعم السريع إلى وقف الرصاص فوراً وتحكيم صوت العقل، وذلك في مقطع مصور نشره عبر صفحته الرسمية على فيسبوك، معتبراً أن الخسارة ستكون من نصيب الجميع، وأنه لا يوجد منتصر على جثث شعبه. كما حث حمدوك السودانيين على زيادة تماسكهم، داعياً إلى أن يكون تلاحم مكونات المجتمع وخطاب رفض الاحتراب هو السائد، وألا يتم السماح لصوت إذكاء الحرب بالسيطرة. كما دعا رئيس الوزراء السوداني السابق، المجتمعين الإقليمي والدولي، إلى القيام بواجبهم في الحل وتهدئة الأطراف المتقاتلة، لأن الحرب في السودان تعني حرباً في الإقليم، لافتاً إلى أن الحل السلمي لا يزال ممكناً.

### 3. الفصائل المسلحة

أصدر رؤساء حركات تحرير السودان مني أركو مناوي، والعدل والمساواة جبريل إبراهيم، والحركة الشعبية - شمال مالك عقار بياناً مشتركاً بعد مقابلتهم عبد الفتاح البرهان فجر السبت 15 أبريل طمأنوا فيه المواطنين السودانيين بأن الأزمة في طريقها إلى زوال وأن القيادات أوعى من أن تقود البلاد إلى حرب أهلية المنتصر فيها خاسر لا محالة. ومع تفجر المواجهات أصدر القادة بياناً أعربوا فيه عن أسفهم أن يعلنوا للشعب السوداني أن الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بدأت منذ الصباح الباكر في أكثر من موقع في البلاد رغم الجهود الحثيثة التي بذلتها لجنة الوساطة لنزع فتيل الأزمة ووعود التهدئة وضبط النفس من الطرفين. كما أدان البيان بأشد العبارات بدء الحرب بغض النظر عن الطرف البادئ، ندعو الطرفين لوقف إطلاق النار فوراً والعودة إلى طاولة الحوار حفاظاً على أرواح المواطنين وعلى مقدرات البلاد.

ومن هذه المواقف يمكن الخروج بعدد من الملاحظات التي تتمثل في:

1. التزام الغالبية العظمى من الفصائل السياسية السودانية الصمت تجاه الأزمة الدائرة وهو ما قد يرجع إلى أسباب عملية تتعلق بدوران المعارك في العاصمة الخرطوم ما قد يجعل لاعتبارات السلامة والأمن الشخصي الأولوية، وسبب سياسي يتعلق بالغموض الشديد الذي يكتنف المشهد والذي يصعب معه التنبؤ بالملآت السياسية للصراع الدائر، وهو ما قد يدفع العديد من القوى السياسية لتجنب تبني مواقف سريعة قد تكلفها سياسياً في المستقبل القريب.

2. ظهور اتجاه عام من غالب القوى المدنية لتجنب الاشتباك مع الأزمة على اعتبار أنها تشكل صراعاً مسلحاً بين طرفين عسكريين وأنها لا صلة لها بما تم التوافق عليه بالفعل من نقل إدارة المرحلة الانتقالية لحكومة مدنية خالصة. بل إن الكثير من الأصوات المحسوبة على التيارات "الثورية" في السودان عبرت عن أن الصدام

الدائرإنما يؤكد صحة ما نادى به من قبل من ضرورة إقصاء المؤسسة العسكرية بكافة فروعها عن لعب أي دور سياسي في المرحلة الانتقالية.

3. تتقرب العديد من القوى السياسية السودانية اتجاهات الموقف الخارجية الإقليمية والدولية وهو ما يعكس استمراراً لحالة الاعتمادية الكبيرة على الفاعل الخارجي الذي لعب الدور المحوري من قبل في توقيع اتفاق الشراكة المدنية العسكرية عام 2019 ومن بعده اتفاق سلام جوبا عام 2020، والذي كان له الدور الأكثر تأثيراً في صياغة وتوقيع الاتفاق الإطاري في ديسمبر 2022 ومن بعده الاتفاق السياسي الذي ينتظر تفعيله لإنهاء الأزمة. فقد كانت الآلية الثلاثية التي تضم البعثة الأممية في السودان (يونيتامس) والاتحاد الأفريقي ومنظمة إيجاد هي الفاعل الأهم في إعادة إطلاق مسار التفاوض بعد انهياره بفعل قرارات البرهان بحل حكومة عبد الله حمدوك الثانية في أكتوبر 2021.

4. تتخوف الكثير من القوى السياسية السودانية من تسبب الصراع الدائر حالياً في إعادة تشكيل المشهد السياسي في المرحلة الانتقالية بصورة شبه كاملة، بين مؤشرات تؤكد انفراد الطرف الفائز في المواجهة العسكرية بالقرار استناداً إلى قوته العسكرية والسياق المأزوم الذي دخلته السودان بالفعل وصولاً لعقد انتخابات تنهي المرحلة الانتقالية دون اللجوء لحكومة مدنية، وبين مؤشرات أخرى باتت تتواتر بصورة كثيفة تتعلق باحتمالات إعادة إحياء العديد من الفصائل الإسلامية التي شاركت في الحكم خلال سنوات رئاسة البشير وإعادة دمجها في البناء السياسي السوداني. ومن شأن هذه المخاوف أن تدفع العديد من القوى السياسية ذات الرصيد الطويل في معارضة نظام البشير لتبني مواقف أكثر حذراً في الوقت الراهن.

من كل ما سبق، غلب على القوى السياسية السودانية تبني النهج الحذر في التعامل مع الأزمة الحالية، وينتظر أن تشهد الساعات المقبلة تعبير المزيد من القوى السياسية عن شجبها للاشتباكات وسعيها للتهدة، وربما يتم توحيد المبادرات المتعددة في إطار مبادرة موحدة لوقف إطلاق النار وتنشيط المسار الانتقالي وذلك من أجل إكسابها الدعم الدولي والإقليمي بما يعزز من فرص نجاحها.

## الحسابات الخاطئة لقوات الدعم السريع

في أعقاب نشوب المواجهات المسلحة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في الخامس عشر من أبريل 2023 بدأت اتجاهات المواقف السياسية والشعبية داخل السودان وخارجها في التبلور على نحو كشف عن تبني قطاعات واسعة اتجاهات سلبية تجاه قوات الدعم السريع بتحميلها النصيب الأكبر من المسؤولية عن التدهور الحاد في الأوضاع في السودان والذي وضع المرحلة الانتقالية في موقف شديد الخطورة، بما يهدد فرص نجاح التسوية السياسية وعوامل بقاء الدولة السودانية ذاتها.

وفي ظل التحفظ العام الذي يغلب على الطبقة السياسية السودانية بفعل التخوف من تداعيات الإعلان عن مواقف حدية خلال مرحلة استمرار الاشتباكات، إلا أنه يمكن الخروج بعدد من الملاحظات المتعلقة بأبعاد الموقف السلبي من قوات الدعم السريع وقائدها محمد حمدان دقلو "حميدي" والتي تكشف في خمسة اتجاهات رئيسية تضمنت:

1. الحشد الميداني غير المبرر الذي بدأته قوات الدعم السريع قبل وقوع الاشتباكات بنحو أسبوع من خلال توجيه أعداد غير معتادة من المقاتلين للتمركز في عدد من المواقع الاستراتيجية، وهو ما سار في ثلاثة اتجاهات رئيسية أولها المقار العسكرية الرئيسية في العاصمة الخرطوم، والثاني المقار العسكرية والإدارية الرئيسية في مدينة الفاشر عاصمة إقليم شمال دارفور معقل قوات الدعم السريع، والثالث محيط القاعدة الجوية العسكرية الجوية في مدينة مروي بالولاية الشمالية. وقد جاء هذا الحشد العسكري ليكشف بوضوح عن النوايا المبيتة سلفاً لقائد قوات الدعم السريع بالانخراط الواسع في مواجهات عسكرية مباشرة، حيث كانت المدن الثلاث هي المركز الرئيسي للمواجهات المسلحة الأكثر عنفاً.

2. الأداء العسكري المتدهور والذي تجسد في إطلاق عمليات عسكرية واسعة النطاق داخل المناطق المدنية المأهولة بكثافة السكان في العاصمة السودانية الخرطوم وغيرها من المدن التي شهدت مواجهات مسلحة كمروي والأبيض والفاشر ونبالا،

وهو ما خلق أزمة إنسانية تمثل أبرزها في موجة للنزوح الاضطراري للمدنيين من أحياء مدينة مروي، واحتجاز أكثر من عشرات الطلاب في إحدى المدارس الثانوية بالخرطوم، وقطع خدمات الكهرباء والمياه عن نطاقات واسعة من أحياء العاصمة، فضلاً عن الضرر المباشر المتمثل في القصف العشوائي لأهداف عديدة ما أسفر عن وقوع قتلى من المدنيين وتضرر العديد من المنازل والمباني السكنية، وتعرض الأسواق للنهب من قبل عناصر الدعم السريع نتيجة انقطاع خطوط الإمداد، بل ومهاجمة عناصر برنامج الغذاء العالمي في دارفور ما أدى لمقتل عدد من العناصر العاملة ما أدى لإعلان البرنامج وقف عمله في السودان.

3. الخطاب السياسي غير المسئول الذي تبناه محمد حمدان دقلو في الأسابيع السابقة على المواجهات، بداية من المطالب التعجيزية التي أدت لفشل ورشة الإصلاح الأمني والعسكري والتي قامت على مقترحات غير قابلة للتطبيق لقبول دمج قوات الدعم السريع في بنية المؤسسة العسكرية السودانية الموحدة كانت كفيلة بتقويض هذا المسار من الأساس بما تضمنته من التطبيق التدريجي للدمج على امتداد عشر سنوات قادمة، واحتفاظ كافة عناصر الدعم السريع بربتهم الحالية، والمبالغة الشديدة في تقدير أعداد قوات الدعم السريع خلافاً للواقع. ولم يكتف قائد قوات الدعم السريع بهذا التوجه المتشدد، بل أعقب فشل التوقيع على الاتفاق السياسي في موعده المقرر سلفاً في السادس من أبريل بسلسلة من التصريحات الإعلامية التصعيدية حاول فيها تصوير البلاد وكأنها واقعة في حالة من الفوضى، فضلاً عن محاولته تدويل الأزمة الأمنية في البلاد بإثارة الرأي العام بشأن الأوضاع في مدينة أبيي الحدودية مع جنوب السودان ذات الوضع الخاص بحكم ترتيبات اتفاق السلام الشامل الموقع عام 2005 وما تلاها من نشر بعثة أممية في المدينة.

4. تبني قوات الدعم السريع نهج سياسي غير مستقر اعتمد على التحالفات التكتيكية الوقائية التي تعزز من مكانة قائد القوات في المشهد السياسي دون مراعاة لاعتبارات بناء تحالفات مستدامة قائمة على تلاقي المصالح مع المكونات

المشابهة. وقد تسببت هذه السياسات في خسارة الدعم السريع وقائدها لأي داعم سياسي مستمر، فقد نشبت الخلافات مبكرًا بين محمد حمدان دقلو والأعضاء العسكريين بمجلس السيادة وعلى رأسهم شمس الدين الكباشي، قبل أن تمتد لخلاف علني تكررت مظاهره بين حميدتي وبين الفريق أول عبد الفتاح البرهان، والتي ظهرت في أكثر الأوقات التي تعرضت فيها المكونات العسكرية لضغوط داخلية وخارجية للخروج من المشهد السياسي. ومن ناحية أخرى تعثرت إجراءات بناء الثقة مع الفصائل الأخرى في الإقليم المنتمية لجماعتي الفور والزغاوة كفصائل جبريل إبراهيم ومني أركو مناوي القريبين من المؤسسة العسكرية بقيادة البرهان، وفصيل عبد الواحد نور غير المنخرط في مسار السلام.

5. الحسابات الدولية والإقليمية غير الدقيقة، ومحاولة اللعب على التناقضات لتحقيق أكبر قدر من المكاسب دون خبرة حقيقية في إدارة الملفات الخارجية المعقدة. حيث تقارب حميدتي بصورة مطردة من روسيا على نحو ما تجسد في زيارته لموسكو عشية إطلاق الهجوم الروسي على أوكرانيا، دون قراءة عميقة لتعقيدات الحضور الروسي في جوار السودان في ليبيا وأفريقيا الوسطى. وقد جاءت هذه الخطوة لتوسع التباين في الرؤى والمواقف بين قائد الدعم السريع والقوى الغربية الرئيسية الأكثر اهتمامًا وتأثيرًا في الملف السوداني وعلى رأسها الولايات المتحدة.

وإجمالاً، يمكن القول إن الوضع غير الطبيعي لقوات الدعم السريع كجيش مواز يتمتع باستقلالية كاملة عن القوات المسلحة السودانية ويلعب أدورًا سياسية واقتصادية واسعة كان مآله الطبيعي تفجر الصدام بينه وبين القوات المسلحة.

## الموقف الأمريكي من المواجهات المسلحة في السودان

تشكل مواقف القوى الدولية الكبرى بُعدًا رئيسيًا لفهم الوضع القائم في السودان ومآلاته المستقبلية. حيث ترتبط كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بشبكة واسعة من العلاقات مع أطراف إقليمية ودولية، وضعت السودان في قلب التنافس الدولي المطرد في مواقع عديدة من القارة الأفريقية. ومن بين القوى العديدة المنخرطة في التفاعلات السودانية منذ سقوط البشير في أبريل 2019 شكلت المواقف الأمريكية محركًا رئيسيًا للأحداث في السودان في مراحل مفصلية سابقة، بما يجعل من استجلاء طبيعة الموقف الأمريكي من الأزمة الحالية وتحديد اتجاهاتها المستقبلية عاملاً مهمًا في فهم طبيعة المشهد السوداني ومآلاته.

## أولاً | التفاعل الأمريكي مع الأزمة

لا تزال الولايات المتحدة تتعامل مع الموقف في السودان من خلال "الآلية الرباعية" التي شكلتها مع بريطانيا والسعودية والإمارات خلال أزمة الإطاحة بحكومة عبد الله حمدوك الثانية في أكتوبر 2021، والتي بلورت من خلالها موقفًا دوليًا وإقليميًا رافضًا للاعتراف بشرعية قرارات البرهان وما ترتب عليها، ما أدى في النهاية إلى تعطيل تشكيل أي حكومة سودانية والاكتفاء بمسؤولين لتصريف الأعمال على رأس كل وزارة، ثم إطلاق سلسلة المشاورات التي أفرزت الاتفاق الإطار في ديسمبر 2022 ثم الاتفاق السياسي الذي لم تكتمل إجراءات التوقيع عليه بسبب الاشتباكات الأخيرة.

وقد بدأت التفاعلات الأمريكية مع الاشتباكات في السودان بإعلان أنتوني بلينكن وزير الخارجية الأمريكية في اليوم الأول للاشتباكات بأنه تشاورها تفياً مع وزيري خارجية السعودية والإمارات بشأن الاشتباكات في السودان، مندداً بالقتال الدائر بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع باعتباره يهدد أمن المدنيين ويقوض جهود استعادة الانتقال الديمقراطي. وفي السابع

عشر من أبريل عقد أنتوني بلينكن لقاء مشتركاً مع جيمس كليفرلي وزير خارجية المملكة المتحدة على هامش محادثات وزراء خارجية الدول السبع G7 المعقودة في اليابان، جدد خلاله الوزيران الدعوة لوقف الاقتتال فوراً والعودة لمحادثات السلام، مع التأكيد على دعم مطالب الشعب السوداني بعودة الجيش للثكنات وتحقيق الديمقراطية عبر حكومة مدنية.

وتأخر صدور أي إفادات أو تصريحات من جانب السفارة الأمريكية في الخرطوم حتى مساء السابع عشر من أبريل، حين أعلنت مصادر من داخل السفارة الأمريكية في الخرطوم تعرض مركبات مصفحة تابعة للسفارة لهجوم مسلح مع تحميل قوات الدعم السريع المسؤولية عنها "عن قصد"، وهي التصريحات التي واكبها إعلان البيت الأبيض أنه لا توجد خطط حالية لإجلاء المواطنين الأمريكيين من الخرطوم في مؤشر على تقدير أمريكي لنهاية قريبة ممكنة للمواجهات في العاصمة السودانية ومحيطها على أقل تقدير.

## ثانياً | اعتبارات المصالح الأمريكية

جاءت الحسابات الأمريكية من المواجهات في السودان لتراعي عددًا من المصالح الأساسية والمتعددة التي تتمثل في:

### 1. احتواء التمدد الروسي في السودان ودول جوارها

يعتمد قائد قوات الدعم السريع على علاقاته مع روسيا كحليف دولي رئيسي، بما تجسّد في زيارته المفاجئة لروسيا عشية بدء الهجوم الروسي على أوكرانيا، والتي كشفت عن شبكة معقدة من التفاعلات يقدم فيها قائد الدعم السريع الذهب لروسيا من خلال المناجم التي يسيطر عليها بعيداً عن سلطة الدولة، مقابل حصوله على الدعم العسكري من قبل عناصر فاجنر، والذي يتركز بالأساس في تقديم الاستشارات الفنية والعتاد العسكري. وقد تفجرت أزمة كبرى لقائد قوات الدعم السريع في نهاية عام 2022 حين تم

الكشف عن تورط شركة تحمل اسم مروي جولد Meroe Gold في عمليات تهريب الذهب السوداني لروسيا بعدما تبين كون الشركة كياناً تجارياً تابعاً لقوات فاجنرالروسية ما أوضع الشركة تحت طائلة عقوبات أوروبية. على هذا الأساس يشكل أي تمدد إضافي للقدرات العسكرية والدور السياسي لقوات الدعم السريع مصدر تهديد مباشر للمصالح الأمريكية بسبب ما سيتيح من فرصة أوسع لنفاذ روسي كبير للسودان.

ولا تعد العلاقات المباشرة بين حميدتي والجانب الروسي سوى جزء من مشهد إقليمي مركب تتواجد فيه قوات الدعم السريع في قلب محور أفريقي مرتبط بروسيا يجمعها مع عدد من فصائل المعارضة التشادية المسلحة الموجودة في جنوب ليبيا وشمال تشاد، وعدد من الميليشيات المتمردة المنتشرة في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى التي تربطها بإقليم دارفور حدود مشتركة، وتسعى هذه المجموعات المنتشرة في نطاق شرق إقليم الساحل الأفريقي خلق بؤرة جديدة للحضور الروسي توازي في تأثيرها البؤرة الأخرى الموجودة في غرب الإقليم في مالي وبوركينا فاسو وغينيا.

وقد استدعى الفهم الأمريكي لهذه الخريطة المتشابكة خطوات عديدة في الأشهر الأخيرة استهدفت إعادة صياغة المشهد العسكري والأمني في ليبيا بما يضمن إخراج العناصر الروسية وحلفائها المحليين من المشهد، وتعزيز قدرة النظامين الحليفيين في إقليم الساحل في كل من تشاد والنيجر على التصدي لمحاولات التمدد الروسي في الإقليم، ولا يتبقى حالياً سوى إزاحة قوات الدعم السريع من المشهد السوداني سواء في العاصمة الخرطوم أو في غرب البلاد في دارفور لإحكام محاصرة التمدد الروسي الذي بلغ ذروته في الأعوام الأخيرة.

## 2. استعادة الاستقرار الإقليمي في القرن الأفريقي والساحل

بذلت الإدارة الأمريكية جهداً مكثفاً لاستعادة الاستقرار في إقليمي القرن الأفريقي والساحل الأفريقي. ومع كون السودان نقطة الالتقاء الجغرافي

المباشر للإقليمين، لن تغامر الولايات المتحدة بتركها تقع في الفوضى لما يمكن أن يترتب على ذلك من إرباك كامل للأوضاع في الإقليم. فقد حققت الضغوط الأمريكية خلال أقل من عام سلسلة من النجاحات في القرن الأفريقي تمثلت في عقد الانتخابات الصومالية بعد تأخير استمر لأكثر من عام ونصف، ثم فرض السلام على الفرقاء الإثيوبيين من خلال انخراط أمريكي مباشر فتح مجال لخفض التصعيد ثم التفاوض بين الحكومة الفدرالية وجبهة تحرير تيجراي بعد نحو عامين من القتال المتواصل.

وفي الساحل الأفريقي سعت الولايات المتحدة لاحتواء موجة الانقلابات العسكرية المدعومة روسياً والتي أطاحت برأس السلطة في مالي وغينيا وبوركينا فاسو من خلال إجراءات شملت تعزيز التعاون العسكري والأمني مع دول الشمال الأفريقي وبصورة خاصة الجزائر والمغرب، وتكثيف حضور حلف الناتو في موريتانيا، وتعزيز قدرات حكومة النيجر التي استقبلت وزير الخارجية الأمريكي منتصف مارس 2023 في زيارة هي الأولى من نوعها. وتشير كل هذه التفاعلات إلى التزام أمريكي باستعادة الاستقرار في السودان لكيلا تتحول لبؤرة تهديد تقوض النجاحات التي أحرزتها مؤخراً في إقليمي القرن الأفريقي والساحل الأفريقي.

### 3. تيسير الانتقال الديمقراطي في السودان

أبدت الولايات المتحدة التزاماً كاملاً بدعم انتقال السلطة في السودان لحكومة مدنية خالصة لإدارة ما بقي من المرحلة الانتقالية بعيداً عن أي تدخل للمؤسسة العسكرية، والتي ستخضع بدورها لبرنامج مكثف للإصلاح يضمن عدم تسببها في تعطيل المسار الديمقراطي مجدداً في السودان، وذلك على نحو ما عبر عنه مسئولون أمريكيون في مناسبات متعددة، بلغت مستوى واضح من التصريح العلنية في أعقاب الإطاحة بالحكومة المدنية في أكتوبر 2022.

على هذه الخلفية، وبغض النظر عن مآل المواجهة العسكرية الدائرة في السودان حاليًا سواء بانتصار أحد الطرفين أو بتوقيع هدنة، لن تقبل الولايات المتحدة في النكوص عما اتفق عليه في الاتفاق السياسي الذي لم يتم التوقيع عليه، خاص بعد أن جاء التعثر لا سبب الخلاف بشأن المواد المتعلقة بنقل السلطة للمدنيين وإنما بسبب الخلافات على دمج قوات الدعم السريع في المؤسسة العسكرية السودانية.

#### 4. إحراز نجاح خارجي لإدارة جو بايدن قبل الانتخابات الرئاسية 2024

شكل الملف السوداني منذ سقوط البشير أحد الملفات الرئيسية في السجل الانتخابي بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة. حيث حرص الرئيس السابق دونالد ترامب على الترويج لعدد من "نجاحاته" في هذا الملف تحديدًا خلال حملته لانتخابات عام 2020 روجت للدور الأمريكي في توقيع اتفاق تقاسم السلطة بين المدنيين والعسكريين، ودعم توقيع اتفاق جوبا للسلام في الشهور الأخيرة لحكم ترامب والذي أنهى عقدين من الحرب في أطراف السودان الغربية والجنوبية، وإطلاق مسار التطبيع بين السودان وإسرائيل.

وفي ظل ما شهدته الأوضاع في السودان من تراجع في السنوات الأولى لتولي إدارة جو بايدن المسؤولية على نحو ما تمثل في الانهيار الكامل للشراكة المدنية العسكرية وتجدد الاشتباكات الإثنية وتعثر مسار الانتقال السياسي، تسعى الإدارة الديمقراطية لإحراز "نصر" سريع في السودان يؤهلها لاستحضار الملف كحالة من حالات نجاح السياسة الأمريكية في أفريقيا في الحملة الانتخابية التي بدأت إرهاباتها الأولى بالفعل استعدادًا لعقدها في نوفمبر 2024. على هذا الأساس، تبدي الإدارة الأمريكية الحالية التزامًا كبيرًا بدعم انتقال السلطة للمدنيين وإنهاء أي دور مستقبلي للأطراف العسكرية في السودان، دون قابلية لإبداء مرونة في إعادة صياغة هذا الهدف أو تأجيله لوقت أكثر ملاءمة.

## ثالثاً | اتجاهات الموقف الأمريكي في المستقبل

من كل ما سبق يمكن القول إن اتجاهات الموقف الأمريكي ستتمحور حول الخطوات التي من شأنها تحقيق الأهداف التالية:

1. منع انتصار حاسم لقوات الدعم السريع عسكرياً يؤهلها للعب دور مركزي في حكم السودان في المستقبل، من دون أي تدخل مباشر، معتمدة على الفارق الكبير في القدرات بين القوات المسلحة والدعم السريع خاصة مع فشل الهجوم المفاجئ وامتداد فترة المواجهات المتوقعة، والاكتفاء بتحذير كافة القوى الإقليمية من مغبات التدخل المباشر في الصراع المسلح.

2. الاستفادة من إضعاف القوات المسلحة السودانية واستهلاكها في مواجهات عسكرية شاقة، وتحميل قاداتها المسؤولية عن تفجير الأوضاع وتعثر المسار الديمقراطي وارتكاب جرائم بحق المدنيين خلال المواجهات، ما يفقد المؤسسة العسكرية أي تأييد شعبي واسع أوقدته على لعب الدور السياسي الكبير الذي لعبته منذ عام 2019، ويفتح الباب أمام تغييرات جذرية في بنية القيادة العسكرية، ويمهد لسيطرة مدنية كاملة للحكومة الانتقالية المقبلة على المؤسسة العسكرية. فضلاً عن استغلال البيئة الجديدة المواتية لتوحيد المؤسسة العسكرية السودانية مستقبلاً مع الحد من عدد منتسبيها بصورة كبيرة، ورفع نسبة تمثيل عناصر الفصائل المسلحة بما يفوق ما اتفق عليه في اتفاق جوبا للسلام.

3. تعزيز فرص انتقال عاجل للسلطة الانتقالية وبصورة نهائية لحكومة مدنية، تم التوافق الأولي -على الأرجح- على ملامحها الرئيسية خلال الشهور السابقة على الصراع، وسيتم الإعلان عنها فور وقف إطلاق النار في العاصمة الخرطوم، بالاستفادة من حالة الإنهاك الميداني، وفقدان كافة قواعد التأييد الشعبي سواء للقوات المسلحة أو لقوات الدعم السريع.

4. فرض حالة من الاستقرار الإقليمي في السودان بالتوازي مع إثيوبيا ومن قبلهما الصومال بحل غالبية القضايا العالقة التي تسببت في توترات متكررة على امتداد السنوات الأربع الماضية والتي خلقت فرصًا للتدخل استغلتها كل من روسيا والصين بصورة مطردة لتعزيز حضورهما في القرن الأفريقي.

الحسابات الإقليمية من أزمة المواجهات المسلحة  
بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع: إثيوبيا نموذجًا

يرتبط السودان بجوار إقليمي معقد يجمعها بمصر شمالاً على نحو يضعها في قلب تفاعلات الشرق الأوسط، كما يجمعها بإثيوبيا وإريتريا شرقاً بما يضعها في دائرة التفاعلات الخاصة بإقليم القرن الأفريقي، هذا بجانب جوارها الغربي مع كل من ليبيا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى الذي يعزز من مكانتها كلاعب مهم في إقليم الساحل الأفريقي، إضافة إلى جوارها الجنوبي الممثل في جمهورية جنوب السودان الذي يربط السودان بتفاعلات منطقتي البحيرات العظمى وشرق أفريقيا.

ومن بين المفارقات اللافتة في المشهد السوداني الحالي، أنه على الرغم من كون الأزمة الحالية هي الأعقد والأكثر حدة منذ سقوط البشير في أبريل 2019، إلا أنها شهدت أدنى مستويات التدخل من جانب القوى الإقليمية من دول جوار السودان مقارنة بمختلف الأزمات السابقة المتعاقبة في الأعوام الأربعة الأخيرة. هذا الاتجاه غير المتوقع لسلوك دول الجوار لا يعكس عزوفاً من جانب اللاعبين الإقليميين أو تقدير أي منهم لمحدودية مصالحه المتأثرة بما يجري في السودان، وإنما جاء نتيجة مباشرة لمستوى الخطورة المرتفع للأزمة الحالية والتي تحمل فرصاً حقيقية لإدخال السودان في حالة من الاحتراب الداخلي الشامل، وكذلك للتحويل لصراع إقليمي متعدد الأطراف.

على هذا، غلب على دول الجوار السوداني في الأزمة الأخيرة تبني التصريحات والمواقف المسئولة التي تعد انعكاساً لحساسية الموقف الميداني على الأرض. لكن تظهر المواقف الإثيوبية بصورة خاصة لتجسد آليات إجراء دول جوار السودان حساباتها تجاه الأزمة الحالية وتأثيرها على مآلات الأوضاع المستقبلية على مستوى السودان والإقليم ككل. فقد مرت إثيوبيا بسلسلة من التغيرات الكبرى على المستويين السياسي والعسكري واكبت الأوضاع المضطربة في السودان ما كان له انعكاسات مباشرة على موقف الحكومة الإثيوبية من الواجهات بين القوات المسلحة وقوى الدعم السريع. حيث

وصل أبي أحمد للسلطة قبل نحو عام من سقوط عمر البشير في السودان في أبريل 2019. ويمكن تحديد عدد من الاتجاهات الرئيسية التي كشفت عن التحيزات الإثيوبية تجاه التفاعلات في السودان والتي تمثلت في:

- الانحياز لقوى الحرية والتغيير على حساب القوات المسلحة، ومحاولة استغلال الوضع المضطرب في السودان في إعادة انتاج الدور الإقليمي القيادي لإثيوبيا، على نحو ما ظهر في التفاعلات التي تسبب فيها تعثر التوافق السياسي بين المكونين المدني والعسكري بعد سقوط البشير في الفترة بين فض اعتصام القيادة العامة للقوات المسلحة في الثالث من يونيو 2019، وحتى توقيع الوثيقة الدستورية في السابع عشر من أغسطس من العام نفسه. فخلال تلك الفترة استغل أبي أحمد تفويض منظمة إيجاد له باعتباره رئيسها الدوري آنذاك في التواصل مع الأطراف السودانية لتقريب وجهات النظر.

- تصاعد الصدام مع القوات المسلحة السودانية التي اتخذت قراراً مبكراً بالتصدي للاحتلال الإثيوبي لمنطقتي الفشقة الكبرى والصغرى القائم منذ تسعينيات القرن العشرين، وهو ما أنتج سلسلة من المواجهات المسلحة تمكنت فيها القوات المسلحة السودانية من استرداد نحو 90% من الأراضي السودانية. وقد فجرت هذه المواجهات العداء بين الجانبين خاصة في ظل صياغة الحكومة الإثيوبية خطاباً إعلامياً روج بأن التحركات العسكرية السودانية جاءت استغلالاً للحرب في إقليم تيغراي، وأنها تجاوزت نطاق الأراضي السودانية، كما أنها جاءت في إطار مراجعة سودانية لتموضعها الإقليمي بخطوات تباعد بينها وبين أديس أبابا وتقريبها أكثر من القاهرة.

- التقارب الإثيوبي المطرد مع قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو الذي زار أديس أبابا للمرة الأولى في يونيو 2020، ثم في يناير 2022 وهي الزيارات التي جاءت متنافرة مع المواقف الرسمية للحكومات السودانية

ودون الحد الأدنى من التنسيق مع أي من شركاء الحكم العسكريين والمدنيين في السودان.

- ممارسة الضغوط المباشرة على السودان إعلاميًا ودبلوماسيًا بمعارضة المواقف السودانية المتزنة من سد النهضة خاصة في فترة حكومة عبد الله حمدوك الثانية، ثم الاتهامات المتكررة للسودان بدعم جبهة تحرير تيجراي في الشهور الأولى التالية على تفجر الصراع في الإقليم الواقع شمال إثيوبيا في نوفمبر 2020.

هذه الاتجاهات الأربعة لسلوك الحكومة الإثيوبية تجاه السودان منذ سقوط البشير انعكست بوضوح في الموقف من الأزمة السودانية الحالية، فعلى الرغم من امتلاك الحكومة الإثيوبية مصلحة واضحة في انتصارات الدعم السريع أو على الأقل بقاءها لاعبًا رئيسيًا في المشهد السوداني عسكريًا وسياسيًا، لم تتمكن إثيوبيا من تقديم أي دعم ملموس لقوات الدعم السريع الأمر الذي يمكن إرجاعه لعدد من الأسباب أبرزها:

- التفوق الميداني الواضح من اليوم الأول للقوات المسلحة السودانية خاصة في أقاليم شرق السودان ذات الحدود المشتركة مع إثيوبيا والتي كانت الأسبق في إعلان إحكام القوات المسلحة على مقار الدعم السريع الذي لا يزال يتم التعامل معه باعتباره كيان "غريب" عن ولايات الشرق.
- وقوع الاشتباكات الأخيرة على مقربة من التهدة القائمة في العلاقات بين أبي أحمد وعبد الفتاح البرهان منذ زيارة الأول للخرطوم نهاية يناير 2023 والتي اتفق خلالها على احتواء القضايا الخلافية بين الجانبين.
- الرغبة الإثيوبية في تجنب إثارة المزيد من التوجهات الشعبية العدائية لدى قطاعات سودانية عديدة ما قد ينعكس سلبًا على مستقبل العلاقات في مرحلة ما بعد انتهاء المواجهة العسكرية على نحو ما تجسد

في النفي السريع للحكومة الإثيوبية للأنباء التي أشارت لتمدد عسكري إثيوبي جديد في الفشة الصغرى استغلالاً للوضع المضطرب في السودان.

- الخشية الإثيوبية من إثارة رد فعل أمريكي سلبي خاصة بعد زيارة وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن لأديس أبابا في منتصف مارس 2023، وهي الزيارة التي شهدت تشديد الضغوط الأمريكية على حكومة أبي أحمد بإحراز تقدم في مسار السلام الهش مع جبهة تحرير تيجراي. ومما زاد من اتجاه الحكومة الإثيوبية لتبني موقف متحفظ من الأوضاع في السودان التحذيرات الأمريكية التي أعلنت مبكراً لكافة الدول والأطراف المعنية بالكف عن أي شكل من أشكال التدخل في المواجهات المسلحة بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع.

من كل ما سبق، يبدو أن الموقف الإقليمي عمومًا، والإثيوبي على وجه الخصوص، من الأزمة السودانية قد غلب عليه التحفظ والتحرك وفق خطوات محدودة محسوبة، وهو ما لا يمكن قراءته باعتباره مؤشرًا على تراجع الاهتمام الإثيوبي بالسودان، بقدر ما يشير لإرجاء عودة النشاط الإثيوبي على الساحة السودانية لمرحلة تالية أكثر استقرارًا.

تدهور الأوضاع الأمنية في دارفور  
بعد شهر من صراع القوات المسلحة والدعم السريع

على الرغم من توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في جدة في مايو 2023 بين ممثلي القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، لم تتمكن الوساطة الأمريكية-السعودية من ضمان التزام الطرفين بما تم الاتفاق عليه، حيث سرعان ما تجددت الاشتباكات المسلحة في مناطق متعددة من السودان. وإلى جانب استمرار المواجهات المسلحة في الخرطوم، تفاقم التدهور الأمني في عدد من مدن إقليم دارفور والذي يعد المعقل الأصلي للقبائل التي تنتمي إليها قوات الدعم السريع بعد أن شهدت مواجهات مسلحة زادت تعقيداً تحولها من مواجهات بين قوات عسكرية محترفة إلى مواجهات أهلية على أساس الهوية الإثنية.

## أولاً | الانتشار الجغرافي للاضطرابات الأمنية في دارفور

تتبع تحولات خريطة العنف في السودان يتضح أن موجة الاشتباكات التي يشهدها إقليم دارفور قد تركزت في عدد من المواقع أبرزها:

1. مدينة الجنينة في غرب دارفور: والتي شهدت اشتباكات دامية بين قبائل المساليت والمليشيات العربية المرتبطة بالدعم السريع. وعلى الرغم من هدوء الوضع مؤقتاً في المدينة بعد هدنة بواسطة زعماء القبائل في أوائل مايو 2023، تصاعد العنف مجدداً في 12 مايو 2023. حيث أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أنه تم إحراق جميع مواقع تجمع النازحين البالغ عددها 86 موقعاً في الجنينة، مما أجبر أكثر من 85000 شخصاً على النزوح المؤقت في الأحياء الواقعة في الأجزاء الشمالية من المدينة القريبة من الحدود السودانية التشادية.

2. مدينة الفاشر في شمال دارفور: شهدت الفاشر وقوع اشتباكات عنيفة منذ بداية المواجهات أواسط أبريل 2023، وقد أسفرت وسماطات أهلية عن تقسيم المدينة لنطاقين مستقلين أحدهما للدعم السريع والآخر للفصائل المسلحة التي قامت بسحب قواتها التي كانت متمركزة في ضواحي الخرطوم

وأعادت نشرها في مدن دارفور لتأمين المكونات الإثنية ذات الأصول الأفريقية كالفور والزغاوة والمساليت.

**3. مدينة نيالا في جنوب دارفور:** كانت المدينة من بين مراكز المواجهات المبكرة والتي لا تزال مستمرة حتى الوقت الراهن. وحاليًا، تسيطر قوات الدعم السريع على المناطق الشرقية من المدينة التي تضم مطار نيالا، بينما تتركز القوات المسلحة في المناطق الغربية منها.

**4. مدينة زالنجي في وسط دارفور:** شهدت المدينة اشتباكات متفاوتة الحدة، لكن بلغ العنف ذروته بعد أن هاجمت الدعم السريع قاعدة للقوات المسلحة السودانية بالقرب من عاصمة ولاية وسط دارفور ودخلوا المدينة ونهبوا البنوك والمباني الحكومية ومكاتب منظمات المجتمع المدني.

## ثانيًا | تداعيات العنف في دارفور

تحمل الاشتباكات المسلحة في دارفور العديد من التداعيات السلبية التي قد تزيد الأوضاع في السودان اضطرابًا، وتهدد بالتأثير على دول الجوار.

1. تجدد الصراع بين المكونات الأهلية العربية والأفريقية، وهو ما بدأت مؤشرات في التنامي خاصة بعد إعلان "مني أركو مناوي"، حاكم إقليم دارفور ورئيس حركة تحرير السودان في 28 مايو 2023، عن دعوته المواطنين لحمل السلاح لحماية أنفسهم وممتلكاتهم.

2. دخول إقليم دارفور بأسره في حالة من الفوضى الأمنية وغياب الدولة وانتشار أعمال النهب وتدمير البنية التحتية الحيوية إلى حرمان الكثيرين من الوصول إلى الغذاء والمياه النظيفة والأدوية.

3. تعقيد أي محاولات محلية أو إقليمية أو دولية لاستعادة السلام والاستقرار في السودان. فبافتراض تمكن الضغوط الدولية من وقف المواجهات في

الخرطوم، يمكن أن تشكل الأوضاع الأمنية المتردية في دارفور مصدرًا لتوترات جديدة تعيد الأوضاع لنقطة الصفر.

4. تمديد الصراع في السودان نحو تشاد في ظل تداخل التركيب السكاني بين الدولتين في المناطق الحدودية، ما قد يعيد إدخال إقليم شرق الساحل الأفريقي بأسره في دائرة جديدة من العنف الممتد.

## وإجمالاً

تشكل التفاعلات الصراعية في دارفور مصدر خطر كبير يهدد أمن السودان وأمن الإقليم بأسره، وهو ما يستدعي اهتمامًا خاصًا، نتيجة ما يتمتع به إقليم دارفور من خصوصيات تفصله أحيانًا عن التفاعلات الدائرة في الخرطوم. وفي هذا الشأن، يمكن مقارنة الوضع في دارفور من مداخل متعددة تجمع الاعتبارات الأمنية بالسياسية والإنسانية.

## مؤتمر منظمة إيجاد بشأن السودان

في العاشر من يوليو من عام 2023 استضافت العاصمة الإثيوبية أديس أبابا مؤتمرًا بشأن السودان برعاية اللجنة الرباعية التي شكلتها منظمة إيجاد من رؤساء كينيا وإثيوبيا وجنوب السودان وجيبوتي. وقد وجهت اللجنة الدعوة لطرفي الصراع في السودان، حيث أعلنت القوات المسلحة وقوات الدعم السريع قبولهما المشاركة في المؤتمر. وبمتابعة مسار الأحداث كان من الممكن الخلوصل إلى عدد من الملاحظات التي تضمنت:

1. لم تقتصر الأطراف المدعوة للمشاركة في المؤتمر على الفاعلين السودانيين والدول الأعضاء بمنظمة إيجاد، حيث وجهت الدعوة كذلك لمساعدة وزير الخارجية الأمريكي للشئون الأفريقية مولي في، وكذلك للخارجية السعودية باعتبار الدولتين منخرطتين في مباحثات جادة بين القوات المسلحة والدعم السريع، هذا بالإضافة إلى توجيه دعوة للمشاركة لكل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

2. أبدت الخارجية السودانية قبولها المشاركة في المؤتمر انطلاقًا من تأييد مبدأ الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية، إلا أنها عبرت مسبقًا عن تحفظاتها بشأن أمرين أولهما استمرار المبعوث الأممي للسودان فولكر بيرتس في منصبه على الرغم من اتهامه بكونه أحد أسباب تعقيد الأزمة، أما الأمر الثاني والذي على إثره امتنع وفد الحكومة السودانية عن المشاركة في أعمال المؤتمر على الرغم من بقاءه في أديس أبابا فيتعلق برفض تولي الرئيس الكيني وليم روتورئاسة اللجنة الرباعية التي شكلتها إيجاد للوساطة في الأزمة السودانية وهو ما يأتي استمرارًا لاتهامات سودانية سابقة لروتو بالتحيز لقوات الدعم السريع.

3. تمتد الخلافات بين الحكومة السودانية والرئيس الكيني لأكثر من شهر، فبعد أن أعلنت إيجاد في 12 يونيو تشكيل اللجنة الرباعية بشأن السودان، صرح الرئيس الكيني وليم روتو باعتباره الصراع القائم في السودان "صراعًا بين جنرالين" وهو ما رفضته الحكومة السودانية مشددة على أهمية انطلاق

أي مبادرة لتسوية الصراع في السودان من حقيقة أن قوات الدعم السريع هي قوات متمردة لا بد لأي مبادرة تطرح أن تقدم تصورًا واضحًا لدمجها تحت قيادة القوات المسلحة السودانية.

4. بجانب تشدد أطراف الصراع في السودان، هناك تشدد مقابل من جانب الوسطاء، حيث أعلنت الخارجية الأمريكية مطالبتها للقوات المتقاتلة بالالتزام بالوقف الفوري لإطلاق النار والعودة للثكنات، كما شددت الولايات المتحدة على مطالبتها لكافة الأطراف الخارجية بالامتناع عن أي تدخل عسكري في السودان. كذلك جددت رباعية إيجاد طرح رؤيتها القائمة على أن تبدأ التسوية في السودان بإعلان وقف غير مشروط لإطلاق النار سواء بين القوات المسلحة والدعم السريع، أو بين المليشيات القبلية في دارفور.

5. من بين المؤشرات المبكرة على محدودية فرص مؤتمر أديس أبابا في النجاح إعلان الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيله، ورئيس جنوب السودان سلفا كير ميارديت عدم مشاركتهما في المؤتمر على الرغم من كونهما عضوين رئيسيين في رباعية إيجاد الراعية للمؤتمر، ما يعكس غياب التوافق بين الداعين للمؤتمر من الأصل. أضيف لهذا التغييب التصريحات الحادة التي أعلنها الرئيس الإريتري أسياس أفورقي الذي انتقد رباعية إيجاد خلال استقباله نائب رئيس مجلس السيادة السوداني مالك عقار في أسمره، حيث اعتبر أن هذه المبادرات لا تتجاوز كونها مزايدات سياسية لا يمكن له أن يدعمها بأي حال.

6. على هامش المؤتمر استضافت العاصمة الإثيوبية وفدًا رفيع المستوى من قادة قوى الحرية والتغيير لتمثيل التيار المدني وللدخول على خط التفاوض والبحث في مسارات إنهاء الأزمة واستعادة المسار السياسي الانتقالي استثمارًا للتواصل بين قوى الحرية والتغيير وعدد من الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بالأوضاع في السودان.

## إجمالاً

من الواضح أن فرص نجاح مؤتمر أديس أبابا خصوصاً، ووساطة رباعية إيجاد على الوجه الأعم، محدودة للغاية، ولن تتجاوز سقف النجاح المحدود الذي أحرزته مفاوضات جدة، وذلك بسبب استمرار الصراع على الأرض واتساع رقعته وتزايد المنخرطين فيه، والأساس الهش لمبادرة رباعية إيجاد التي تشهد تنافساً داخلياً بين أعضائها أثر بالسلب على فرص نجاحها. وقد كشف مؤتمر إيجاد عن أهمية التوصل لمعالجة أكثر شمولاً يزيد فيها الوزن النسبي للقضايا الإنسانية والإغاثية بعيداً عن التفاصيل العسكرية والسياسية والتي من شأنها إجهاد أي جهود إيجابية في مراحلها المبكرة.

## الاتجاهات الميدانية والسياسية للصراع في السودان في شهره السابع

بعد مرور أكثر من سبعة أشهر على تفجر الصراع في السودان بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع يمكن قراءة المشهد السوداني مطلع ديسمبر 2023 وفق عدد من المؤشرات التي تغطي الاتجاهات الميدانية والسياسية للصراع، وذلك على النحو التالي:

## الاتجاه الأول: تطور المعارك ميدانيًا في العاصمة الخرطوم ومحيطها

منذ اليوم الأول للصراع شكلت العاصمة السودانية الخرطوم واحدة من ساحات القتال الرئيسية بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع. وقد استمرت المعارك بين طرفي الصراع في عدة جبهات مختلفة في العاصمة طوال شهر نوفمبر، حيث نفذت قوات الدعم السريع هجوماً مدفعياً على سلاح المدرعات من الناحية الجنوبية، واستمرت المعارك لأكثر من ست ساعات. من جهة أخرى شن الطيران الحربي غارات جوية وصفت بأنها الأعنف من نوعها على مناطق شمال جبل أولياء بالتزامن مع القصف المدفعي من قاعدة جبل أولياء العسكرية. وفي أمدردان تواصل القصف المدفعي من قاعدة كرري العسكرية صوب أهداف عسكرية لقوات الدعم السريع. كما تواصلت المواجهات في منطقة أم درمان القديمة، لينتقل مركز العمليات العسكرية إلى محيط مبنى الإذاعة والتلفزيون، بصورة أكثر شراسة مقارنة بالاشتباك منذ بداية الصراع.

ويشكل هجوم قوات الدعم السريع على القاعدة العسكرية في جبل أولياء في منتصف نوفمبر أبرز مظاهر التحولات الميدانية في العاصمة الخرطوم ومحيطها، والذي تمكنت القوات على إثره من السيطرة على القاعدة على الرغم من تكبدها خسائر كبيرة في المقاتلين والعتاد. كما شهدت العاصمة الخرطوم كذلك تحولاً مهماً بتدمير جسر شمبات الذي كانت تسيطر عليه قوات الدعم السريع، ليتم حرمانها بعد ذلك من السيطرة على أي من الجسور الرابطة بين مدينتي أم درمان غرباً والخرطوم بحري شرقاً ما فتح

الباب أمام استعادة القوات المسلحة السيطرة على عدد من المناطق الواقعة شرق النيل في العاصمة الخرطوم.

وقد ساهمت بعض التغييرات على مستوى القيادات العسكرية الميدانية للقوات المسلحة السودانية في تحسين الوضع النسبي للقوات المسلحة في العاصمة خاصة بعد تعيين الفريق آدم هارون قائداً لمنطقة وادي سيدنا العسكرية والذي بدأ مباشرة مهامه بالتركيز على تطهير العاصمة الخرطوم مستفيداً من توسيع الدعم السريع من حجم انخراطها في دارفور.

### الاتجاه الثاني: تطور المعارك ميدانياً في إقليم دارفور

تُعتبر ولايات دارفور الخمس بغرب السودان المعقل الرئيسي للنشأة والتكوين لقوات الدعم السريع، حيث تعتمد فيه على المكونات القبلية والإثنية، بغية الحصول على معظم إمداداتها عبر دول مثل تشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا، وهو الأمر الذي دفع القوات أن تحرص على فتح جبهات قتال في تلك المناطق لكي تضمن السيطرة عليها كمراكز للإمدادات العسكرية.

وتشهد مدينة الفاشر عاصمة شمال دارفور معارك عسكرية بين القوات المسلحة والدعم السريع خاصة بعد سيطرة الأخيرة على المدن الرئيسية في دارفور كالجنينة وزالنجي والتي سيطرت عليها من خلال ممارسات ترقى إلى مستوى التطهير العرقي بحق القبائل الأفريقية وعلى رأسها المساليت. كما أدى تمدد الدعم السريع في دارفور إلى دفع عدد من الحركات المسلحة للإعلان عن مواقف مؤيدة للجيش، بالتخلي عن الحياد والانخراط في القتال كحليف للقوات المسلحة. فقد أعلنت حركتي العدل والمساواة، بقيادة الدكتور جبريل إبراهيم، وزير المالية وحركة تحرير السودان بقيادة منى أركو مناوى حاكم إقليم دارفور المشاركة في جميع جبهات القتال جنباً إلى جنب مع الجيش السوداني. وتضاف قوات الحركتين إلى قوات فصيل مصطفى

تمبور من جيش تحرير السودان التي اتخذت موقفًا داعمًا للقوات المسلحة في وقت سابق.

وقد حشدت الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام قواتها وعتاها العسكري في مدينة الفاشر التي أصبحت ثكنات عسكرية للأرتال من السيارات رباعية الدفع للحركات الدارفورية المسلحة، لحماية المنشآت الحكومية والمدنية، وعدد كبير من الفارين من الحرب في ولايات دارفور المختلفة الأمر الذي سيصعب كثيرًا من أي محاولة للدعم السريع للسيطرة على المدينة الرئيسية في دارفور.

### الاتجاه الثالث: تعثر جهود التسوية السلمية عبر مفاوضات جدة

في السابع والعشرين من أكتوبر 2023 تم استئناف المفاوضات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع وسط تفاؤل بإمكانية التوصل إلى هدنة إنسانية، وتوافق على بنود لإنهاء الصراع المتفجر منذ أبريل الماضي. وقد جرت المفاوضات برعاية أمريكية-سعودية، وبحضور الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إيجاد، والاتحاد الأفريقي بوصفهم ميسرين لا وسطاء. وقد انحصر النقاش في الجولة الجديدة من مفاوضات جدة في تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية، ووقف إطلاق النار والأعمال العدائية، والالتزام بحماية المدنيين، والانخراط في التفاوض والتعامل معه بشكل بناء للوصول إلى مخرجات نهائية تساهم بوقف الحرب بين الطرفين.

وواجهت الجولة الجديدة من مفاوضات جدة صعوبات مماثلة لتلك التي واجهت الجولات السابقة، وهو ما أدى إلى تعثر خروجها بأي نتيجة ملموسة ولوحت في صورة وقف مؤقت لإطلاق النار. ويأتي هذا التعثر بسبب الانتهاكات الواسعة التي ارتكبتها قوات الدعم السريع، بما في ذلك تبني خطاب تحريضي عنصري ساهم في تأجيج التوترات في دارفور. كذلك واصلت

القوات المسلحة السودانية مواقفها المتشددة في مفاوضات جدة بإعلانها أن استئناف المفاوضات لا يعنى التوقف عن العمليات العسكرية.

بالتزامن مع استئناف مفاوضات جدة، واصلت القوى السياسية المدنية عقد اجتماعاتها التشاورية بتنظيم لقاء جديد عقد في إثيوبيا برئاسة رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك لتشكيل جبهة مدنية جديدة لوقف الحرب والعودة إلى عملية الانتقال الديمقراطي.

### الاتجاه الرابع: تحولات الدبلوماسية السودانية إقليمياً وعالمياً

شهدت السياسة الخارجية السودانية تجاه دول الجوار الأفريقي تحولات لافتة، حيث قام رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان بزيارة إلى كل من كينيا وإثيوبيا في 14 و15 نوفمبر 2023، وتعتبر هذه الزيارة هي الأولى له للبلدين منذ اندلاع الصراع في أبريل 2023. وقد مثلت زيارة البرهان تحولاً لافتاً حيث جاءت بعد شد وجذب مع أديس أبابا ونيروبي، حيث سبق وأن اتهمت السلطات السودانية كينيا بتقديم الدعم اللوجستي لقوات الدعم السريع.

واكتسبت زيارة البرهان لنيروبي وأديس أبابا أهمية إضافية باعتبارها تجسد سلطة البرهان كرئيس للمجلس السيادي ومعبّر رسمي عن الدولة السودانية، كما ساهمت في خلق بيئة أكثر ملاءمة للتعاون مع الدولتين المؤثرتين في المخرجات السياسية للاتحاد الإفريقي والإيجاد باعتبارهما يشكلان مع الأمم المتحدة الآلية الثلاثية للوساطة السياسية في السودان.

أعقب هذه الخطوة تقديم الخارجية السودانية طلباً رسمياً لمجلس الأمن بسحب بعثة يونيتامس الأممية في السودان نظراً لتجاوزها تفويضها وتدخلها في الشؤون الداخلية للسودان، وهو ما أقره مجلس الأمن فعلياً في مطلع ديسمبر 2023، مع إقرار استمرار انخراط الأمم المتحدة في متابعة الوضع في السودان، والعمل على تسوية الأزمة. وقد فتح هذا الإجراء الباب أمام

تكهنات عديدة بشأن إمكانية إطلاق الأمم المتحدة عملية للتدخل الدولي الإنساني في السودان، خاصة في ظل اتساع دائرة الصراع، وظهور مؤشرات خطيرة على وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، خاصةً من جانب الدعم السريع والمليشيات الموالية بحق القبائل الأفريقية في غرب دارفور.

## الوضع الميداني في السودان بعد سيطرة الدعم السريع على مدينة ود مدني

حاز استهداف الدعم السريع لولاية الجزيرة وعاصمتها مدينة "ود مدني" اهتمامًا بالغًا في إطار المتابعة الحثيثة لمسارات الصراع وخطوطه الميدانية على مدار الأشهر الثمانية الماضية منذ اندلاع الصراع. ورغم تمدد الدعم السريع وسيطرته على مناطق استراتيجية حيوية بولايات ومناطق مختلفة، خاصة في الخرطوم ودارفور، فإن السيطرة على ولاية الجزيرة الواقعة جنوب العاصمة الخرطوم تثير المخاوف بشأن تمهيد الطريق أمام سيطرتها على مفاصل الدولة، بما فيها ولايات الوسط وشرق السودان.

### استهداف الجزيرة

حددت الدعم السريع ولاية الجزيرة الواقعة على بعد 180 كم جنوب الخرطوم هدفًا استراتيجيًا لها بدت ملامحه منذ أن سيطرت على منطقة العيلفون التي انطلقت منها نحو مناطق ودرأوة والعيدج شرق الولاية، وبررت قوات الدعم استهدافها المدينة، وفق مداخلة لعمران عبد الله حسن مستشار "حميدي" على قناة الحدث، بأنها ردٌّ على تصريحات "البرهان" أثناء زيارته للولاية في 3 ديسمبر الجاري، والتي قال فيها إن الجزيرة ستكون نواة انطلاق المجاهدين الذين يشكلون نحو 40 ألف مقاتل للدفاع عن البلاد، مما منح الدعم السريع مبررًا لروايته لمواصلة القتال.

حيث اعتبرت قوات الدعم السريع أن هجومها على ولاية الجزيرة خطوة استباقية في ضوء المعلومات الاستخباراتية التي وصلت بها باستعدادات الجيش بقوة مقدرة بعشرات الآلاف لمهاجمتهم في مواقع بالخرطوم؛ وتزامنت أحداث الجزيرة مع تجدد الاشتباكات في محيط سلاح المدرعات في الخرطوم، حيث استهدف الجيش مواقع للدعم السريع بمناطق جنوب الحزام وجبرة وأبو آدم والأزهري بجنوب الخرطوم، وأحياء بري والمنشية شرق الخرطوم ومنطقة الحاج يوسف شرق النيل.

فقد هاجمت قوات الدعم السريع الولاية التي تضم الفرقة الأولى مشاة، بدءاً من الجمعة 15 ديسمبر 2023، بسيارات وعربات قتالية، من اتجاه المناطق الشرقية باتجاه جسر حنتوب شرق النيل الأزرق، مما أدى إلى استهداف الطيران الحربي مواقع للدعم بمناطق أبو حراز وحنتوب والعليلة شرق ود مدني التي تضم المستودعات التي تغذي الولاية بالوقود عبر الأنابيب، ومناطق بمدينة تمبول ورفاعة والتكيلات بشرق الجزيرة. وبعد أربعة أيام من المواجهة بين الطرفين، أعلنت الدعم السريع يوم الاثنين 18 ديسمبر سيطرتها على مدينة رفاعة ثالث أكبر مدن الإقليم من حيث الأهمية، واستمرت في سيطرتها على المدن والمناطق الشرقية للولاية بمنطقة سهل البطانة، حتى أعلنت الثلاثاء 19 ديسمبر سيطرتها على الفرقة الأولى مشاة، بعد أن انهارت دفاعات الجيش عند جسر حنتوب، ما جعلها تدخل الولاية دون مقاومة، حيث انسحب أغلب الجنود والضباط التابعين للفرقة الأولى مشاة متجهين جنوباً نحو ولاية سنار، مما مكن الدعم السريع من السيطرة على ود مدني وولاية الجزيرة بالكامل.

وجدير بالذكر أن قائد قوات الدعم السريع قام بتعيين "أبو عاقلة محمد أحمد كيكل" قائداً للفرقة الأولى مشاة مدني ورئيساً للجنة الأمن بالولاية، وهو قائد قوات "درع السودان" التي أعلنت دعمها للدعم السريع منذ بدء المعارك، وهي مليشيا ظهرت للمرة الأولى في ديسمبر 2022، بولاية الجزيرة، حيث قدرت قواتها بحوالي 35 ألف جندي، وتشكلت للتعبير عن مصالح ولاية الجزيرة، رفضاً لاتفاق جوبا للسلام، الذي اعتبرته تعبيراً عن مصالح الحركات المسلحة في ولايات الهامش.

## أهمية ولاية الجزيرة

تحتل ولاية الجزيرة الواقعة جنوب الخرطوم والرابطة بين شرق البلاد وغربها بأهمية استراتيجية، وترتبط بولايات كردفان والنيل الأبيض ودارفور عبر طريق كوستي، ويمتد منها طرق رئيسي يربطها بولايات كسلا والقضارف وشرق السودان وترتبط كذلك بالنيل الأزرق وسنار، مما يجعل السيطرة عليها

تحكم الخناق على الجيش الذي يسيطر على الولايات الشمالية ونهر النيل وبورتسودان. وتقطع سيطرة الدعم السريع على الولاية الطريق على الجيش في تعزيز إمداداته بشرق النيل، وكذلك قطع الاتصال بين شرق السودان ووسطه وغربه، خاصة وأن الدعم يسيطر على الطريق الغربي الرابط بين الجزيرة والخرطوم.

كذلك تضم ولاية الجزيرة البنية التحتية الطبية بعد انتقال أغلب الأعمال الاقتصادية إليها من الخرطوم، كما تحتضن الولاية جامعة الجزيرة أقدم جامعة خارج الخرطوم، هذا فضلاً عما تتمتع به من موارد طبيعية وبشرية، إذ تضم مشروع الجزيرة الزراعي الذي أنشئ عام 1925 بعد إنشاء خزان سنار والذي تبلغ مساحته 2 مليون فدان بما يجعلها مصدراً مهماً للمحاصيل الاستراتيجية بالبلاد.

وتتمتع ولاية الجزيرة بثروات طبيعية كبيرة، حيث يصلح 91% من مساحتها للزراعة، التي تغذيها المياه الجوفية ومياه الأمطار والنيل الأزرق وروافد الرهد والدندر، كما تتمتع بثروة حيوانية تصل إلى 10 آلاف رأس ماشية، فضلاً عن وجود شبكة الطرق القومية ونحو 45 منطقة صناعية تحتوي على 1645 مشروعاً استثمارياً، مما يجعل الولاية مساهمة بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للبلاد.

كما يُعد الوقود هدفاً استراتيجياً وراء التمدد ناحية الجزيرة، حيث سيطرت قوات الدعم السريع على مستودعات النفط الرئيسية بولاية الجزيرة كبديل استراتيجي بعد الأضرار التي لحقت بمصفاة الجيلي الواقعة 70 كم شمال الخرطوم، والتي تنتج 90 ألف برميل يومياً بما يلبي أكثر من نصف احتياجات البلاد من المشتقات النفطية، ويأتي هذا بعد سيطرة الدعم السريع في نهاية أكتوبر على محطة ضخ النفط في العيلفون الواقعة 39 كم جنوب شرق الخرطوم، والتي تنتج 80 ألف برميل يومياً، وذلك بعد سيطرة قوات الدعم

السريع على أغلب حقول النفط في إقليم كردفان ودارفور، وهي: (هجليج، بليلة، أبوجابرة، شارف، دفرة، الروات، نيم كنار، سفيان، أبو كارنكا).

## التداعيات الإنسانية

نتيجة لامتداد المواجهات بين القوات المسلحة والدعم السريع إلى ولاية الجزيرة، أغلقت المحال التجارية والمؤسسات وسوق ود مدني وسوق الحصاحيصا، حيث فر المواطنون إلى الجنوب والولايات المحيطة، في الوقت الذي تحتضن فيه الولاية ثلاثة ملايين نازح من معارك الخرطوم، استقر منهم نحو 86 ألفاً بود مدني عاصمة الولاية، مما يفاقم من المعاناة الإنسانية التي أودت بحياة ما يقرب من 12190 شخصاً، ونزوح 5,4 ملايين آخرين داخل البلاد ولجوء 1,5 مليون إلى الدول المجاورة.

وقد ساهم الذعر الذي أصاب سكان الولاية والإجراءات الأمنية المحكمة التي اتخذتها السلطات من فرض حظر التجوال وفق قرار الطوارئ رقم 13 لسنة 2023، وإحكام السيطرة على الطرق والجسور المؤدية للولاية، في تعطيل حركة فرار المدنيين للولايات والمناطق المجاورة. ويعكس ذلك الوضع حالة المعاناة الإنسانية في الولاية بعد أن احتضنت مراكز تقديم الخدمة الطبية والمراكز الإغاثية التي نقلت أعمالها من الخرطوم، وهو الأمر الذي حذرت منه نقابة الأطباء السودانية ووزارة الصحة، حيث تحتضن ود مدني المراكز الطبية وأغلب التخصصات الطبية ومستشفيات علاج القلب والكلى والسرطان، وانتهاء الخدمات الطبية يقود إلى كارثة صحية وإنسانية جديدة في السودان. وأخيراً، علق مكتب الأمم المتحدة للشئون الإنسانية جميع أعمال البعثات الميدانية بالولاية، بدءاً من يوم الجمعة 15 ديسمبر وحتى إشعار آخر. وبذلك فإن امتداد المعارك إلى ولاية الجزيرة ساهم بقوة في تعطيل الجهود الإنسانية، والدفع نحو موجة نزوح ولجوء كبيرة.

رقم الإيداع بدار الكتب:

2023 / 30634

الترقيم الدولي (ISBN):

978-977-87240-1-1